کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی
خطی
کریم زاده ۵۵۷

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب وافیه فی حل مشکلات کافیه
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۵۵۷) از کتب اهدائی : کریم زاده
شماره ثبت کتاب
۲۱۰۹۴

۲۲۲۱
۴۷۸۶
۵۸۲۲
۷۵۴
۲۸۱۲۱

یا مقلب القلوب ثبت قلوبنا علی دینک

51

یُعجونا کل العسل فی رمضان قبل العصر یجوز

هذا

طنز مضحک جامع

یجوز اکل العسل فی رمضان قبل العصر

العصر

382

۵۵۷ کریم زاده

۵۵۷
۲۱۰۹۴

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب وافیه فی حل مشکلات
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۵۵۷) از کتب اهدائی :
شماره ثبت کتاب
۲۱۰۹۴

۲۲۲۱
۴۷۸۶
۵۸۲۲
۷۵۴
۲۸۱۲۱

یا مقلب القلوب ثبت قلوبنا علی دینک

51

یُعجونا کل العسل فی رمضان قبل العصر یجوز

هذا

طنز مضحک جامع

یجوز اکل العسل فی رمضان قبل العصر

العصر

382

۵۵۷ کریم زاده

۵۵۷
۲۱۰۹۴

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب وافیه فی حل مشکلات کافیه
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۵۵۷) از کتب اهدائی: کریم زاده
شماره ثبت کتاب
۲۱۰۹۴۱

۲۲۲۱
۴۷۸۶
۵۸۲۲
۹۷۵۴
۲۸۱۲۱

یا مقلب القلوب ثبت قلوبنا علی دینک

51

یجوز اکل العسل فی رمضان قبل العصر یجوز

هذا مندرج

یجوز اکل العسل فی رمضان قبل العصر

العصر

382

۵۵۷ کریم زاده

۵۵۷
۲۱۰۹۴۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اهدایی

الحمد لله

هما

ما ما

من اهله کتب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين

بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية تحل مشكلات الكافية الشافية

في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه

واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقريب وسميتها

التعريب للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن

موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانها

لهذا النحو والتأليف كالعلة الغائية تفوه الله بالاوسا

المبتدئين من ايجاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي

ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى يفيد بسياقته

هذه تحد الله سبحانه بان جعل جزء اسميها هنما التقييد

ان كتابه هذا من حيث انه كتاب ليس ككتب السلف رحمهم الله

حتى يصدر به على سننها والا لزم من ذلك عدم الابتداء به

مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير



ان تجعله جزء من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه

بحث في هذا الكتاب عن احوالهما وقدم الكلمة لكون

افرادها جزء من افراد الكلام ومفرد ما جزء من مفرد ما

فقال الكلمة قولي والكلام مشتق من الكلم بتسكين

اللام وهو الجرح لتأثير معانيها في النفوس كالجرح وقد عدية

بعض الشراء عن بعض تأثيرها بالجرح حيث قال جراحات

السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بضم اللام

لا جمع كلمة وعرج بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب

وقد رجح حيث لا يقع الا نثرا فصاعدا والكلم الطيب

يقول بعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة وللاشعار

بينهما بالجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية لقا

هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويحكم عليها على

العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على البتة فالكلمة

اللفظ في اللغة الذي يقال اكلت الثمرة ولفظت النواة

اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعل بعض

مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بان ليس حريا لفظ
وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي
افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة و
غيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض باسئال الضمائر
الراجعة الى الالفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع
فيها وان كان عاما لكن الموضع له خاص فليس هناك مفهوم
كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما محرز وعد انه
صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء وقد انه يوخذ
ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك
فان اتصاف المعنى بالافراد والتركب انما هو بعد الوضع فيجوز
ان يركب فيه تعوز كما يركب في مثل قتيلا ولما نرفوع
على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزء على جزء معناه
ولا بد من نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر
مفردا وكان النكتة في الاتيان على تقديم الوضع على الافراد
حيث اتى به بصيغة المفعول بخلاف الافراد فانما نصيبه ان لم



يا عبد رسم الخط فعلي انه حال من المستكن في وضع او
من الهاء فانه تفعول به بواسطة اللام وقيد صحته ان الوضع
وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه متعارن له
بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد
لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية
فخرج به عن حد الكلمة من الرجل وقائم وبصري واما
ما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما
داخلا فيما انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف
بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب
وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال
هي اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع فنحو عبد الله خرج
عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائم وبصري مما
يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرج بقيد
الافراد ولو لم يخرجه بقيد لكان انسب كما عرفت واعلم



في اللغة سائر كلمة قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن
اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما
في نيته فالتضمن اعم فاعل هو الجمع والمتضمن اسم مفعول كل واحد
منها اي من الكلمتين فلا بد لهم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا
بسبب اسناد احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة
تامة تقبل ان يقع بنفسها لتتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية
ويقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد
خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت
المركبات الكلامية مثل كاف خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند
وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن
كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد تفيد
المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا
كلمتي حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام
ابوه وقام ابوه فان الاخبار فيها انما هو عن مركبات في حكم الكلمة



وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل
على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل
اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بقولي خير الكلمة
في الاقسام الثلثة خذ كل واحد منها اي من تلك الاقسام
وذلك لانه قد علم به اي بقولي خير الخ ان الحرف كلمة لانه دال على معنى
في نفسه بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة دال على
معنى في نفسه لكونه مقترنا باحد الازمنة الثلثة والكلم كلمة تدل على
في نفسها معنى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة
بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن اخويه بالاقتران باحد الازمنة
والام عن الحرف بالاستقلال الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل قسم
بقولي جامع للافراده مانع عن دخول غير هي فيه وليس المراد بالحد
ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى
حدود هي في ضمن دليل احصر مشيرا عليها بقوله وقد علم الخ
ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطالبين الكلام

مسلمات ورأيت مسلمًا ومررت بمسلمٍ عند التنوين
رفعًا وجرًا ونصبًا وحرفه الذي قبل التنوين
جاءني أحمدٌ ورأيت أحمدًا ومررت بأحمدَ أخوك وأبوك وهو
بكسر الهاء لأن الهاء قريب من الياء فأعطوه حكمه فيما قبله
الهاء وهنوك والهاء التي للمذكر الذي لا يستحق ذكره كما
تعوّض والضمائر الأربعة والأسماء التي هي هذه الأسماء الا
ربعة مضمومة واوية وفوك وهو الجوف وأوله أمّا
أن أصله فوهٌ وذو مال وهو الخفيف المحذوف اللام والواو من أصله ظ
رؤوا وأما الياء في الاسم المظهر دون الكناية فلأنها بإزاء الألف
اجناسها فأعربت هذه الأشياء الستة بالواو رفعًا والألف
الياء جرًا ولكن لا مطلقًا بل حال كونها مكبرة أو مصغرة نحو هذا أبوه
بأحكامك فهو يجاذبك أخيك ورأيت أخيك ومررت بأخيك و
موحدة الشيء والجمع سنها يعرب بالحروف الثلاثة رفعًا ونصبًا وجرًا
بعشرين الفرد الكامل لأنها إذا كانت مكبرة
وموحدة ولم يكن مضافة أصلًا فأعربها بالحركات نحو هذا ذو



أخ ورأيت أخًا ومررت بأخٍ فيجب أن يكون مضافة ولكن
بياء المتكلم لأنها إذا كانت مضافة إلى ياء متكلم هذا بها كسائر الأسماء
الإضافة إليها لم يكتف في هذه الثلاثة بالشرائط المتقدمة
أضافتها بكونها إلى الكاف وأنا فجعل إعراب هذه الأسماء بالحروف الثلاثة
لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أراده وا أن يجعلوا
إعراب بعض الجنس أيضًا كذلك لئلا يكون بينها وبين الأجناس وحشة
وسافرة تامة وإنما اختاروا أسماء ستة لأن إعراب كل من المثنى
والجمع لما جعلوه في مقابلة كل إعراب سواء اختاروا هذه الأسماء
استئناسًا بها بالمثنى ويكون معانيها مبنية عن عمدة ونوعه
حرف صالح للإعراب فإذا خرجا حين الإعراب صاحا عما تعلق
الأسماء المحذوفة عند الإضافة كيد ودم فإنه يتم فيها من الإعراب ما
تحرف المحذوفة عند الإعراب لئلا يخل بها يلحقه بوجه كما
لم يذكروا لكون فرع كلا ما مضافًا أي حال كلا وكلتا مضافًا إلى مفرد و
إنما قيل ذلك لأن كلا باعتبار لفظ مفرد وباعتبار معناه شيء فلفظ
يقتضي الإعراب بالحركات ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف فروعي



فيه كلا الاعتبارين فإذا أضيف إلى المظهر لذي جوالاصل رفع جانب
اللفظ الذي جوالاصل وأجريت بالحركات التي هي الأصل لكن يكون
حركات مقدرة بدينه لأن آخره ألف تسقط بالتقاء الساكنين نحو
كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وإذا أضيف
إلى المظهر الذي هو الفرع رفع في جانب معناه الذي هو الفرع وأعربت
بالحروف التي هو الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت
بكليهما فإذا ذلك فيكون إعرابها بالحروف بكونها مضافة إلى مضمر و
وكذا إثنان وثنتان فإن هذه الألفاظ وإن كانت مفردة
لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فألحقت بها
بالألف رفعًا والياء المفتوح ما قبلها نصبًا وجرًا كما سيجيء في
الذكر السالم والمراد بها الجمع بها استطرادًا وهو الجمع بالواو
والنون فيه خلف في نحو سنين وأرضين مما لم يكن لواحده هاء
رأيي بالواو والنون بها الحق به وهو الجمع الذي ذوا عن لفظه
وأحوالها أو نظائرها الجمع وهو لفظ دل على تسعين وليس
عشرون جمع عشرة ولا ثلاثون جمعًا ثلثة والأشبه أطلاق عشرة

موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قالوا فقد قيل في
التفصي عنه ان اسم اعجمي لين جمع لا في الحال ولا في الاصل لكن جوار في
مع الصرف علامة اي علما يكون نوعا من الجموع العربية كانا عجم
اي علما جاز نوعا من الجموع العربية لا يباع فانه صرف في حكم من حيث الوزن
فيرد بانه يكون من تجريح حقيقة لكن من قبيل حكما فانه جعل جمع هذا
التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكمية فانا هذا الجواب على تقدير
الاعلالية بسبب آخر مع السبب القسم وهو الحمل على الموازن اقرب
جواسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير كتمر
جمع سرو الة تقديرا وفرضا فانه لم يجيء غير منصرف وبين فاعل مع
الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فوجب حفظا لهذه القاعدة ان يكون سرا
فكان سرج في تقدير من السرابيل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل
واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقا والاصل في الاسم
الصرف فلا اشكال اذ النقض بها على قاعدة التي يحتاج الى التفصي
جوار اي كواجع منصوب بفتحة مقدرة على ما اختاره ابن الحاجب
والاولى فتحة ظاهرة اي كخالق الرفع والجر كذلك اي حكم حكم فاعل



لفظا حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في
حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري
وبناء هذه اللغة على تقدير منع الصرف على الاعلالية فالوجه ان يكون الياء مفتوحة
في حالة الجر والفتحة خفيفة فيها تقل فيلا تلل وانما في حالة الرفع فانها
جوار مجرورة بالضمة المقدرة بعد ذهاب الحركة الثقل وعوض عنها
التنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار مجوار ومع هذا الحذف
لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف الفتحة المشبوعة فانها قد تبقى في الاعلال
في حالتين كما عرفته التركيب وجه صيرورة الكثير او اكثر كلمة
واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد التجمع وبعضهم على شرطها
اعلالية ليأتين من زار فيحصل له قوة قولنا بالف الصرف وان
لا يكون بها اصلا وذلك لان الاضافة تخرج المضاف الى التعريف او الى الحكم
تؤثر في المضاف اليه ما يفيد تواجع مع الصرف وانما لان الاعلال
المشتملة على الاستاد من قبيل المبنيات فهو ما يلحق شيأ فشيأ فانها بقية
حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما
هي لدلالتها على قصة غريبة فلو نقل اليها التنكير يكون لا لمعنى



بحسب التصور في حذف الياء عنوانا وحال التنوين عليه نحو جاءني
جوارٍ ومررت بجوارٍ كما تقول جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ وانما في حالة
النصب والياء متحركة مفتوحة فحوارت جواري فلو اشكال في حالة
النصب لانها غير منصرف لمجموعية مع صيغة منتهى الجموع تخلاف حالة الرفع و
الجر فانها قد اختلف فيها فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين
فيه تنوين العوض لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني
جوار جواريٌ بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى
الاعلال على ياجوال ثم استثقلت الضمة فنقلت والياء لالتقاء الساكنين
فصار جواري على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع
فوجب الاعلال ايضا بالصرف والتنوين في التصرف كما كان قبل الاعلال
كذلك وفي حين صيغة منتهى الجموع اي بعد الاعلال غير منصرف لان في الجمع
مع صيغة منتهى الجموع لان الحذف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري
الاعراب على الراء والتنوين فيتنوين العوض ذاهب لما اسقط تنوين
الصرف عوّض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا تنوين وعلى هذا

تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذي هو من احكام المعربات فاذا قلت كان علم المعنى فقول وان لا يكون
الجزء الثاني من المركب صوتا هو مضمحل لفظ العطف لخروج طوسيجه
ونفوذيه وسل خمسة عشر على من قدماء المتقنين في ذلك
مما ذكره فيما بعد انها من قبيل المبنيات ١٢ سلمان علوم المشتملة على الا
فلهذا ذكر بناء على هذا فذلك لا يحتاج الى اخراجها بالتعليل
فالجملة لم تجعل اسما لعلم من غير ان يقصد بينها نسبة اضافية
او استنادية او غيرهما الا ترى ان المضاف والمسند والمسند اليه
مع القرينة شيئان من بين ثلاثة من الحروف الذي وسبعة
وعشرين ارباعها المعنى عنها الا في الثاني في منع وخولفوا
التأنيث عليها والتحاة خلاف في ان سبب منع الصرف انما كون
من يدين وفي بنتها لم يرد عليه وانما سببه مجموع الف التأنيث
والراجح جو قول الثاني ثم انهما ان طابقا في اسم يعني به ما يقابل
الفعل فالاسم المقابل للفعل والحرف سواء تلا يدل على ذات مع

سيبويه الخفض المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه وان كانت
يقول النيلية فهو مع موفقيل اذ كر بين القاعدة جعلوه اصلا وعند
المخالف الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك قال انه ان
قيل احرعلما الذاكر والمذكر بخلاف ما كان من الوصفية فيقبل
العلمية ظاهرا غير مخفي فيه خلاف بينهم كما مر واما الوجه عنه افعل
التفضيل فانه عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار
افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بالاتفاق لزوال الظهور معنى
الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اذ انما اعتبار الصفة
وصلية اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانها لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع عن
اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعلها غير منصرف للصفة الوصلية و
بسبب آخر كوزن الفعل واللف والنون المزيدتين فان قلت كما انه
لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا مانع عن اعتبارها ايضا



متضادتين يعني الوصفية والعلمية فان العلم المخصوص والوصف
للعموم في حكم واحد وهو مع صرف لفظ واحد مخالف لما اذا اعتبرت
الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد
انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية والوا
بلة والعلمية فلم اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع الصرف
مثل خاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلت يكفي احد الضدين بعد زوال
الضد الآخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين كما
شبيه به فاعتبارها معا غير مستحسن لترجيح الباب اى رجح باب
غير المنصرف بالام اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافة
الغير اليه نحو اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا
وانما يكتفي بقوله يجر لان الاجر قد يكون بالفتح والالف كما في
الاسم في هذه الحالة كما مر في باب المنصرف وغير المنصرف فهم من ذهب الى
معدولا لان عدم انصرافه اذا كان لمشابهة الفعل فلا
المشابهة بعد دخول ما هو من خواص الاسم عنه اللام او الاضافة



فلم اعتبر رجحا وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قبل
الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية فيهما
وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة
الوصفية لان اسود اسم للجنس السواد والارقم للجنس الذي في بياضه
بياض وفي سواده شيء من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما
اعتبارها رجحا بعد التنكير بالكلية واما الاخفش فذهب
الى انها بالصرف لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل
لا يعتبر بمن غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل
والف والنون المزيدتين وهذا القول اظهر ولذا اعتبره سيبويه الوصف
الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لان رجحانه بعد التنكير
في ظل اجرعلما بابرجاتم اى كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية
بان اختير فيه الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرف العلمية والوصفية
الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اسناد

مفعولية المفعول بالوضع لفظا اخر بها اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا
وفى ضمن الاحالة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الاضافة والقرينة
اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لم يقيد اذ يطلق مع ما ورد فى بازار وغيره
انه قرينة كلا عليه فليراجع ذكر الاعراب مستغنى عنه لان القرينة ف
لذوى اما لفظية نحو ضرب يحيى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى
اوكان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا
كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل ليلا
ينتقض بمثل زيدا ضرب او وقع مفعوله اى بمفعول الفاعل بحذف
بشرط يوثق بها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد
الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب بعقد به
اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفا
الاعراب فبهما والقرينة فلئلا يحترز عن التباس واما فى صورة كون
الفاعل ضميرا متصلا فلئلا يؤدى الى انفكاك الانفعال واما فى صورة
وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط عوده بينهما فى صورتى
التقديم والتاخير فلئلا ينقلب نحو ما ضرب الطالب الا زيدا المفهوم من

قوله ما ضرب زيد الا عمرا الخ جاز ضاربية زيد فى عمرو مع جواز
ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا
الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا
لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب انحصار المطلوب وانتفا
بشرط خ شرطا بينهما فى صورتى التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول
على الفاعل مع الاتيان بما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضا
زيد فى عمرو اذ انحصار ما هو فيها على الاطلاق انقلب انحصار المطلوب فيلزم
تقديم الفاعل لكونه يستحق بعد تقديم انه من قبل فصار كيف قيل قلما
وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا احترازا عن ان يكون معنى ما ضرب احد
احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار ضا كل منهما فى الاخر وهو ليس
حكم المقصود وانما وجب تقديم عليه فى صورة وقوع المفعول
بعد حتى الا لان الحصر ههنا فى الجزء وتاخير فعل احد الفاعل انقلبهما
فيفيد ان الفاعل هو الذى ضرب الجزء كضرب زيد غلامه
وفى اى الفاعل بعد ما المتوسط بينهما فى صورتى التقديم
والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت



بحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر اخر هل ان عمر
فى ضربة يزيد بن تهلى بناء الفعل بزيد مرفوع على انه
مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل
المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من بكيه
واما على رواية يبكيه بناء على البناء للفاعل ونصب يزيد على انه مفعول
فيه بخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من ذل ويعجز عن مقاومة
نفسها اذا كان ضمير الهاء للناقة والجليت والمخطئ
تعليم الطريق والمخيط السائل من فيه وسيلة والاطاحة الا
هلاك والطراح جمع مطيحة عاجز القياس كالوارح جمع سافقة و
ما بحذة لمحذوف وما مصدرية اى بعد ويسكب ابنا بن سيال بفتح وسكون
من اجل اعطائه المملكات مالكا دينا يتوسل به الى تحصيل المال الذى
كان يحطم السنام بتهيئة بعير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقرينة دالة على تعيينه اى حذفا واجبا فى مثل قولك ابن الخ فيما كان
جوابا لسؤال المحقق لمن قال من قام نيابة للاخبر يقوم به الفا
يجوز ان تقول زيد بجعل فى قام اى قام زيد ويجوز ان تقول
زيد بدون ذكر الفعل وان فقد الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذ
الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل فى الحذف اولى وكذا

آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اى صح الا نحو انما ضرب عمرا زيد
او اتصل مفعولا اى بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل نحو
اى الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اى
تاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال
ضمير المفعول بالفعل فلان يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة
وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب نحو ما ضرب الا زيدا الطالب واما فى صورة
كون المفعول ضميرا منفصلا والفاعل غير منحصر فلما ذكرنا وتمثل
بتوسط الفاعل الغير المتصل به وبين الفعل بخلاف ما اذا كان
الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب ح تقديم الفاعل نحو زيدا
وانما يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة والمراد بالتعيين
الحذف وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل قولك ابن الخ فيما كان
جوابا لسؤال المحقق لمن قال من قام نيابة للاخبر يقوم به الفا
يجوز ان تقول زيد بجعل فى قام اى قام زيد ويجوز ان تقول
زيد بدون ذكر الفعل وان فقد الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذ
الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل فى الحذف اولى وكذا

بل صار كخبر أحد وفي الخبر الذي فيه ابهام بدون تحذير فانه يجوز
اتجيء بينه وبين مفسره كقوله ربه في بجل اي زيد فقد مر بيانه وان
استجار له احد من الذين يجوز ان احد فيجار فاعلم فيما تحذف وفي وجوبا او جو
استجار له الاول لفيف باستجار له الثاني وان ناصب حذف في ولا مفسر
فاعلم مقدم مفسر حتى والا يجوز ان يكون تحذفه بالا بتداء لانه لا استئناف وخول
حذف الشرط على الاستيل لا يدل من الفعل وقد يحذف ان اي الفعل
والفاعل كما يحذف الفاعل ويحذف في مثل نحو جواباً من قال اقام زيد
اي نعم قام زيد في وقت اجابة الفعلية وذكر تم في مقامها هذا الجيد
جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي في مقامه كما
لم نقدر في الكلام استدراك وانما قدر جملة الفعلية لان الاسمية
بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة
فعلية واذ تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في
غير الفعل ايضا نحو زيد تعطي ويكرم عمرا وبكر عطرف وكريم ابوه
والتنصيص على الفعل لاميله في العمل وانما قابل الفعلان مع ان التنازع
قد يقع في اكثر من الفعلين اجتزاء بما قابل صاحب التنازع وهو





فلا يكون فعليه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت
فعند يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان
يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في
اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما
في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي
كل منهما فاعلية الاسم الظاهر والمفعولية الاسم الظاهر فيكونان
متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرو وليس هذا قسما
ثالثا من التنازع لرجوع اقتضاء الفعلين في هذه الصورة الى ما
احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر
بعينه فلا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا
هو القسم الثاني من الاقسام الاربعة المختلفين لمختلفين
هذه الصورة بالارادة حيث قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية
والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء دون ما لا يتصور





الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا فانه يتصور فيه ثلاثة اقسام
الثالث لانه اذا اخذ كل من المثال الاول وكل من المثال الاخر حصل
منه القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربته
زيدا وأكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا
[illegible] وانما قلنا بجواز اعمال الفعل الثاني مع جواز اعمال
الاول وترجيح اعمال الثاني لان الكوفيين يجوزون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز
اعمال الثاني لسبقه ولان المحذوف من الاضمار قبل الذكر فاذا اعملت الفعل
الثاني كما هو مذهب البصريين ولم تقل لانه الذهب المختار الاكثر
استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذ لا يخلو الفاعل لجواز اضماره
قبل ذكره في صورة بشرط تفسيره لازوم التكرار بالاظهر في امتناع اخباره في
على ولفظ الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على سواء قدرا
او تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وبالنظر الى جميع الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقا للمرجع في هذه الامور وقد يحذف الضمير الواقع
الا اذا اسند الى مصدره خاصة فانه يجب اظهار الفاعل بالاجماع
خوفا من الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربان واكرمني

فيه ما حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط
وجوازاً وضمير المفعول في الفعل الثاني لو ذكرهما وفاقاً للمذهب
المختار ولم يحذف فيه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني
مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذ راجعاً للمحذوف متقدماً رتبة كما تقول
ضربني واكرمت زيداً الذي يجيء من الاضمار كما هو القول المختار فتظهر المفعول ثانياً اذا
منع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو ضربني واحببت
مطلوبون الاتيان منه حذفاً حيث اعلم حيث يجوز الحذف فالملازم
ومتعدياً مفعولاً واحداً غير مفعول الاول في حسبتهما واخويهما الفعل
الا وجه مطلوبان باتيانه وجوازاً حذفه غير ضروري حذفاً الفعل الثاني
ولو اخبر شيء خلاف الصحيح وهو ان حذفه مطلقاً ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
على الصورة الاولى لاختلاف المفعول الثاني ايهما واما على اضافة ذا
صاب الانطلاق من غير ملاحظة شيء اذا فرد وفاقاً فالظاهر ايضاً
التنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولاً مفرداً
والثاني مفعولاً شيئاً قلا يتوجه الى امر واحد فلا تنازع ولم



ولكن اطلب المجد الاصيل الثابت واسعه له مفعول ما لم يسم
فاعله اي مفعول لم يسند الشاب فعل بذكر فاعله واتمام بقيته
عن الفاعل ولم يقل ومنه كما قيل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ
بقية بالفاعل حيث اتمام وبعين الاتحاد فاعل كل وفعل واحد في
فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف ان المفعول لملابسة
كونه فاعلاً لفعل يتعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام
الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه واسنده اي فرد فعل ما لم يسم
فاعله في حذف فاعل واقامة مقامه الفاعل ان كان عاملاً نعماً
تغيير صيغة الفعل الى ما لم يسم فاعله في الماضي المجهول وتغيير اوله
المضارع المجهول فيهما ولم مثل أفعل وانفعل وتفعل وتفعل وتفعل
وتغيير حركات افعال المجهول المزيد فيها وتغيير موقع الفاعل
المفعول الثاني من مفعولي باب اعطى مسند الى المفعول الاول
اسناده الفعل اليه ولم يكتف باسناده الا تاسا كونه
مسنداً اليه سقوط كون كل من الاسنادين تاماً فاعلاً فصحيح
ضرب زيد الا احد الاسنادين تاماً واسناد المصدر غير تام

وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم
الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف
درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقولك
قرأن الموت الذي يقرؤه منه فانه دمه فيكم ومثل كل رجل يأتيني
هذا مثال الاسم الموصوف بفعل وكل رجل في الدار هذا مثال الاسم
الموصوف بظرف قد درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم والجيد
والجلّ من احرف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يقع
دخول الفاء عليه لمشابهة المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت ولعلّ
ينزلان تلك المشابهة لانهما بخروجهما الكلام من الخبرية الى الانشائية
والشرط والجزاء من قبيل الانشاء وذلك ليت الذي هو في الدار له درهم
فانه لا يقبل الصدق والكذب ولعل الذي يأتيني في الدار فله درهم فانه
ليس كذلك وباب علمت ما ظننت ايضاً بالاتفاق في وجه تخصيص ليت
ولعلّ قبل تخصيصها ببيان الاتفاق انما هو بين حروف المشبهة بالفعل



وقد اطلعت على وجه ذلك التخصيص بالاهتمام ببيان الاختلاف انواع شيء
لاختلف بعضه فيهو بيوبه انّ المكسورة بما اي بليه واحق بالفتح
عن دخول الفاء على الخبر فالفتح امتنع عنه لانه يخرج الكلام عن الخبرية
لانه انشائية وبويده قولك انّ الذين كفروا وساتوا دهم كفار فان
يقبل فان تقدّر اخذ بعضهم انّ المفتوحة وليكن بليه واعلم فما وجه
تخصيص انّ المكسورة بالدخول قيل بعضهم انها لما لم تكن هو سيبويه
فاجيز تقول زيد ذكر ولم يجز تقول زيد بقول ما سواه فلم يذكر لانّ كان الكلام
فيه عند هي القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع انّ المكسورة عن
دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع انّ المفتوحة وكان
عن دخول الفاء قول تعالى اعلموا انما غنمتم من شيء فانّ لله خمسه وقول
الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقرّب فوف يكون وقد يجد
البيان القيام قرينة لفظية او عقلية جوازاً او حذفاً جائزاً لا واجباً
لذهب عظم الفوائد التي بالنحو تحقيقه اعلم انّ هو واهو
الحذف فاما وجب حذف فيما تقدم ذكر مفرد فقط لقصد الدلالة
او التعميم وغيرهما فلو عدم لم يتبين ذلك وجب حذفه فواضح



وقد التزم في موضع اخر تجب به لولا فيجب حذف هو القيام قرينة والتزام
قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاماً واما اذا كان الخبر خاصاً فلا يجب
كما في قول خمر ولو لا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد
هذا هو مذهب سيبويه وقال الكسائي لا بعد هذا فاعل لفعل محذوف
اي ولا وجد فيه الخمر بالاجماع واهو الذي بعده الذي بعده
كريم وكان سيبويه واصوبهما ادبنا وليو سوء الا بعد هذا فاعل الفعل
وكيفيتها بعد هذا اذا كان الخ للتعليل مضافاً الى ذلك المصدر المؤول
مثل ذهاب زيد ذاهباً وضرب زيد قائماً اذا كان زيد مفعولاً به وقائماً
قائماً اوقائماً حين وان قدرته زيد قائماً او اكثر في السببية ملتبساً
اخطب ما يكون الامير قائماً فذهب البصريون الى ان تقدير ضربه
حاصل اذا كان قائماً حذف حاصل كما حذف متعلقات الظروف خلفك
حذف فجاز ان يقال ان الضمير في ضربه الواقع في كلام المصنف
مقام الضمير المستتر في قائماً مذهب الكوفيين فاذ زيد قائماً
الا في اذا من ظرفية فانها تدخل على الجملة الاسمية
ما هو في تقديرها وقد حذف هنا
الذي بعد هذا من ظاهر من كان الخبر الاسم

Bibliotheca Alexandrina

مقدرة نحو يوسف اعرض اى نيابة التقديرية بان يكون النائب
ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما فى النائبين المذكورين
اولى وانت دعا فى المنفعة مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا
اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه
مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل
حذفا لازما لكثرته استعمالا ولدلالة حرف النداء عليه واقاموا حرف
النداء عند المبرد مقام الفعل واسند الفعل وقال ابو على فى بعض كلاميه
انها والحقائق الاسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا
الباب اى ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها فى
يا زيد جملة والمنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه كالجزئين الجملة
اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد
جزئى الجملة اى الفعل والفاعل معا وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل
والآخر ضمير مستتر فيه وبنى اى المنادى قدم بيان البناء والتخفيف
الفتح على النصب لقلتها بالنسبة اى النصب ولطلب الاختصار ذكرا
النصب بقوله وينصب ما سواها على ما ينوب عنه اى على البقية الا لفظ



او الواو التى يرفع بها المنادى فى غير ضرورة الشعر او الفعل مسند الى
ضمير مذكر سالم مفرد سيبويه
المجاز والمجرور اعنى به ولا ضير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير مذكور
لسبق الكلام او كناية اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبيها
به فى وجه كلى سيجىء او لا يكون مضافا ولا شبيها به معرفة
قبل النداء او بعده والا بان المفرد المعرفة قبل النداء او بعده فى موقع الكلام
الشبيه المفعول به فى انتصاب معرفة وكيفية شبهه اشارة
وذلك الا بان يزيد له اسما وهذه الكاف كالتى فى ذلك لفظا او معنى
وانما قلنا ذلك لان اسم لا يشبه الحرف او الفعل ولا يبنى
لمشابهته الا ما سيجىء مثل يا زيد ويا رجل منا لان ما هو مبنى على الضم
اقوى معرفة قبل النداء وثانيها معرفة بعد النداء وبيان ما
المبنى على الضم وما يبنى على غيره والواو ليست للعطف
بل لان مع الاسم المنادى يجب ان يذكر اى ينطق به
بلام الاستغاثة اى يؤتى بها وقد تذكر الاستغاثة به وهى لام التخصيص
او تجيئه على المستغاث دلالة على ان الواقع مخصوص بين اشباهه بالدعاء نحو
وانما فتح ليمايز المستغاث له المحذوف المستغاث نحو يا لله
اى يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث له يحتمل ان يكون المطلوب فى هذا



عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف فى الايضاح وهو ان لام
فى قولهم يا لله للدلالة على ان المنادى
يا لله او يا هؤلاء اعجبوا لله وللدلالة على ان المنادى
القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير
فتحها فلان الاستغاثة ساقطة فحينئذ كما هو الظاهر من سياق
اى يبنى المنادى على الفتح لزوما اى الف الاستغاثة
باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها لا لام فيه فتح لان اللام يقتضى
الجر والالف الفتح فتعين ان يبنى اللام على الفتح ليجمع بينهما
بوجه باعطاء الجزء حكم الكل ويوقف ينصب ما سواها اى ينصب
بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث
مع لام او الا لفظا او تقديرا ان كان بعد ما قبل دخول
حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه
وما غير مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة انما
يكون مفردا بان يكون مضافا او شبيه مضاف وانما يكون
مفردا فلم يكن معرفة وانما لا يكون مفردا ولا معرفة

فالقسم الاول وجوبا لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله و

القسم الثاني وجوبا لا يكون مفردا لكونه شبيها مضافا مثل يا طالعا

جبلا والقسم الثالث وجوبا يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل

رجلا مفعولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا مؤثر في النصب

رجلا لانه قيده لانه منصوبا لا يحتمل العموم والقسم الرابع وهو

لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجها فظريفا ولم يرد المص

لهذا القسم مثالا اذ حيث انتفى انتفاء كل من القيدين يمتنع السؤال

تصور اتيانها معا فاد حاجة الى ايراد مثال لغير على انه اراد ان ذلك

الثاني يحتمل فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين لان هذه

العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فاندفع الاقسام

باسرها مذكورة بهذه الامثلة كليا مثال ما سوى المستغاث

بحرف النداء حقيقة او حكما اما قيد المبادي بكونه مبنيا لان توابع

المعرب تابعة لفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع

المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد لا عمرو لا وعمرو لان

التوابع

التوابع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لان ما ليس بمفرد

لا حقيقة ولا حكما كان مضافا بالاضافة المعنوية وهو لا يجوز

فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة

بان لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبيها مضاف او حكما

بان تكون مضافة لفظية او شبيها بالمضاف فان حكم المفردة فيه

الاضافة المعنوية كان في حكم المفرد فيجوز فيها الاضافة والاضافة

اللفظية والشبيه بالمضاف لانها كالتوابع المفردة في جواز الرفع

والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الجميل و

الجميل والحسن الوجيه والحسن الوجيه حكم الاداة في التوابع كلها بل في بعضها

ولم يجز فيها جاز فيه مطلقا لا بد في بعضها من قيد تقيد التوابع

الجارية هنا حكم فيها ومنع بالقيد في هو اضاح البيه فقال من

اي المعنوي لان التأكيد اللفظي حكمه في الاعلب حكم الاول اعرابا

وبناء نحو يا زيد زيد وقم قم او يا زيد زيدا وقم قم او كان المختار عند

النصر لان التأكيد المعنوي التأكيد بالمعنوي والتوابع مطلقا يجب

كل الباقي والمعطوف فيجوز في التابع دخول يا على يعني المعرف باللام نحو والبيه



والمعطوف الغير التابع دخول يا عليه وان حكم يا غير حكم يا كما سبق

ترخيم جواز على لفظ الظاهر او المقدر لان بناء المنادى ترخيم في نفسه

العرب فجوز ان يكون تابعا موتبعا لفظه او سببا حملا على محله لان

حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وجوزهنا منصوب المحل بالمفعولية

نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التأكيد ويا زيد العاقل والعاقل

في الصفة واقتصر على مثالين لانهما اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشر

بشر اعطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في العطف وحرف

المتبع دخول يا عليه فالخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه والنحوي

حرف المتبع دخول يا عليه عند الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف

بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جاز

عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي البقية اما يقوم مقا

سيبويه ولكن لما لم يباشره حرف النداء وجعلت تلك الحالة اعرابا

فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على

الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فالمانع فيه منفرد

حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فلهذا حكم

التبعية

حرف النداء وذلك لان اليا في جو المقصود بالذكر دائما كالموطئة
لذكره والمعطوف المخصص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من حذف
حرف النداء عليه فيكون حرف النداء محذوفا لفيه مطلقا اي حال كونه
كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كان
مفردا او مضافين او مضارعين للمضاف او مختلفين فالمفرد نحو يازيد
تحمد ويازيدا غيرك ويازيد غلام حسن او يازيد رجلا صالحا و
المضاف مثل يازيد وعمرو ويازيد واخا عمرو ويازيد غلام رجل
ويازيد ورجلا صالحة والمراد بالعلم المنادى المبني على الضم انما
كونه منادى فلان الكلام فيه وانما كونه مبنيا على الضم فلما يجيء من
اختيار فتحه النبي عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا
في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحقة بها اعني
ابنة بلا تخلل واسطة بين الاب وموصوفه مثل هو لتيد والى
الفهم فيخرج عنه مثل يازيد الظريف ابن عمرو منادا اي حال كون
ذلك الابن منادى الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم
لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكونه

فرق المنادى الجامع لهذه الصفات ولكونه مناسبة التخفيف
بخصوصه بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولا واذا اردت
التعريف بالقلم اي آلة اريد بها فقل شلا يا ارتجل بفتحتين وقطعا وقع
هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع
التي للتعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايها الرجل
بتوسيط الامرين معا كما تراه في سائر صيغ العرب ورفع الرجل مثلا وان كان صفة
وحقها الجر بحمل الوجهين الرفع والنصب كما مر لان اي الرجل مثلا هو المقصود
بالنداء فانه تم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة لحركة البناية التي هي
علامة المنادى تنبيها على انه هو المقصود بالنداء وحذف بمنزلة المستثنى من
قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى والبدل لم يذكر هنا لخروجه
صفة المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الجار اي
والمعطوف على تابع الرجل مثلا او مفردا نحو يا ايها الرجل الفاضل و
يا ايتها الرجل ذا المال لا تتبع توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما
يكون في توابع المنادى المبني توفية للوجوه بقاعدة تجويز اجتماع حرف
النداء مع اللام في اجتماع اثنين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف

وتنابيها الزوم الكسرة يا بي لان اصله اي حذفت الهمزة وعوضت الكسرة عنها
والزمت الكسرة فاورد في سعة الكلام ما لا يجيء هنا يا ابي الا ان في
موضع آخر اخف حذفا لاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما بقية
التغير والحذف وان كانت لازمة فلم تكن ليثبت عوضا عن محذوف
وانما التزمن وان كانت اللام فيهم عوضا عن الهمزة لانا اصلها الناس لكن
ليست لازمة للكلمة لانهم يقولون في سعة الكلام فلان يجدر ان يقال يا انهم
ويا الناس ولصحة جريان هذه القاعدة في نحو يا من اجلك يا الذي
تقتيت فلم ير انتي خيلي بالوصل حتى لا يا ليست عوضا عن محذوف وانما
لازمة للكلمة حكموا عليه بالحذف دون الهاء لان في الهاء ضمائر
الذين قرأ الاخفش الامرين كليهما حكموا بانها اسقط منه ذه اذ ليست
الذي في نحو يا انهم غير ذلك في تركيب تكرر في المنادى المفرد المعرفة
صوغ وفي الثاني اسم مجرد بالاضافة في الاول الى الضمير والنصب وفي
الثاني في انا بالضم فالاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الفرض
واعرب على الضم منادى لفقد احد المذكور وتبع الضم تأكيد المضمر
فاصل يا انت المضاف اليه وذلك مذهب سيبويه والخليل



الحذف بقرينة المذكور وهذا مذهب المبرد والشيرازي في اجاز الضم كما
النصب على انه كيمين في لا صل يا انهم بالضم ثم عند ضم اتباع النصب الضم
كما في يا ليت هن عليه ونصب النصب في الثاني فانه نائب مناب المضاف اليه
بدلا مضافا اليه يا ليت يا انهم قوم عندي لا يا لكم لا يا لكم في سعة
غير واليه لجريه حين اراد ثم النبي الشاعر انه يجيء فقال يا جبرئيل خطأ
بني تميم لانهم كانوا اخبروا انه يجيء من قبل يمنهم فقال يا جبرئيل خطأ
يعني مجيئه اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه
اربعة تحذف الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها وتسكن وتفتح وتقلب الفا
كقراءة بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن مثل يا غلامي ويا غلام
وقلبها الفا نحو يا غلاما في الوصل عند من يجعل يا غلاما في الوقف
بوضع التخفيف لان المقصود بهم فيقتضي الشروع من النداء بسرعة
يخطر منهم ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي يا غلاما
حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف
اخف من الياء والكسرة وهي اذهب الحركات وان كانا
لا تعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يخفيان في كل منادى

ويا ابن خالي لا ينظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا
بنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا باب يا غلامي فقالوا يا ابن اختي ويا ابن
عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا ابن اخي وياابن عمي بابدال الياء الفا وقالوا يا ابه ويا امه
لحن شنيع في المضاف الى الياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف
والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وهذا التفنيد وتقبل التصحيف
ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم
المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية ويحتاج
اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وجوده في غيره اي غير
المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة و
كلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر المنادى تخفيفا
اي لغير التخفيف وعلة اخرى مفيدة لهذا الحذف للوقوع تخفيف
فعرف بهذا ان كون ذلك التخفيف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه
ترخيم غير المنادى بالقياسة ويمكن حمله على توهيم الترخيم مطلقا
بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الا



لتعرف مع انه لم يشترط ان يكون فيما ابقوه منه دليل على ما القي
ولان يابنه على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب
بلا علة موجبة وايضا اسم جاء ابنا الثابت وان
لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لانه وضع الشيء على
الزوال بكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع
موقعا يكثر فيه سقوط احرف الاصلي ولم يبالوا
ببقاء خصوصية وشذ بعد الترخيم عاجر فمن لا تنظر
كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ابتداء كان
ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا ترخيم لغير
ضرورة ومنادى لم يستوف الشروط المذكورة الا شاذ
من نحو يا صاح في صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيم
كمرة اسقاطه مناداى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم
شرع في بيان كيفية الحذف وفي سببه فقال فاركان في آخر
اي آخر المنادى زيادتان كالمتناتين في حكم الزيادة الواحدة
في امرئ يزيد تلوها واعتزيو عوض لامية ومرجانة



وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقريب الاول أو شرط الترخيم اذا كان
واقعا في المنادى على التقريب الثاني اجتماع اربعة شروط منها عدمية
وهي ان لا يكون عاقلا حقيقة او حكما فدخل فيه الشبيه بالمضاف
ايضا لانه لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى
ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزاء المنادى فتعين
الحذف من الثالث فيه بالكلية وان لا يكون مبنيا لازما
بالقسم لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب في الباء فلم يرد عليهم
الترخيم الذي جوزه بعض خصائص المنادى فالا مفتوحا بزيادة الالف لان
الزيادة شأنها الحذف ولم يذكر المؤلف غير داخل في المنادى
عندي وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا فكذلك من تصرف الناسخين
مع ان وجوده ان لم يعد دخوله في المنادى خارج وجوازه الاتي
فيه زيادة الالف في آخره لغة القصر فلا تصحيف فاذن ما سببه الترخيم
التخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة حكمها بحالها فلا تتغير و
الشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو أن يكون المنادى اسما علما
زائدا على ثلثة احرف للاشعار بأنه يقبل التخفيف بالترخيم لكثرة فيه

فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف
منها الا الاخر كما بينه ذا فيجعلونه فعلاذا من الوسامة اى العلامة
كما هو مذهب سيبويه ذا فيجعل الاجوف اسمى على ما هو مذهب عمرو
لانه يكون ح من باب عمار ومرداة اركان فى آخره حرف صحيح اى
صحيح آخر نظرا بدوام الى الاكثر لان الغالب فى الحرف المعتل الاصالة فيخرج
منه نحو سنة جارة لانها لا تحذف منها الا التاء وجوبا عن ان يكون
حقيقة او حكما فيخرج نحو مرى مصدر مرى يمرى فان آخره فيهما
فى حكم الصحيح فى الاصالة قبلوه مرة اى الف او واو او ياء ساكنة
حكمة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة التى تجانس حركة
لفظا وكتبا فيخرج منه نحو مختار فانها لا يحذف منه الا آخره
الاخير وهو اى الحكم الا تمامى آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر
من ابعدة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف
حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب والمتم يأخذ هذا القيد
فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو ثمنون وقبوله وجب حذف
زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس بترخيم حذفا اى



احرف زائدة الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم
الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لما حذف
الاخير صحت واصالته بحذف المدة الزائدة لكثرة المثل السائر
خير على الاسد ويلى عن النقد والاكثر كتبا ويعلم من بيان غرة الترخيم
انه لا يكون فى ثلاثى ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر على من حذف
الاخير لاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لئلا يخل
معرفة التانيث فى كون كل منهما كلمة من ستة احرف فصاعدا
وانما كان خمسة عشر كلمة من اقسام الثلاثة لتركب كل واحد من
حرفى واحد لحصول الغاية المقصودة وعدم وجوب حذف الثانى
اخرا بخلاف زيدا فى يا حارث ايا لان الحرف الذى هو الياء والترخيم
انما وقع الثانى بجميع اجزائه فبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم
على ما كان سابقا عليه فلم يحذف فى يا حارث يا حاكيه
الياء على ما كان قبل الترخيم وفى يا نمرو يا فهر جاز لمشاكلة قبله بعد ضمة
وفى يا كروان يا كروا بواو مشكلة بعد فتحة وقد يشمل قد للتقليل
اى يجعل الثانى اخر كما لو سمى الاخير بما ترخم كما لو



وحتى المندوب بها وهمت تابعة عن النداء لعدم وقوعها على خلا
بل فانها مشتركة بينهما وحكم اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء على
المنادى اى مثل حكمه بعضا وفى المندوب على صورة قسم من اقسام
المنادى لم يجز فى المعرب والمبنى مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما لا
يكون مفردة علمية او كان مضافا او مشبها بالمضاف فلا يجوز
من ذلك حذف الالف فى صورة جمع المنادى المفرد العلم لا يجوز
لكونه لانتهاء الغاية الا ضرورة وجاز ذلك زيادة الالف فى آخره اى
آخر المندوب لما تقرر فى الندبة فان جئت بالذى اى
التباس ذلك الفعل عند زيادة الالف لغير ندبة عدلت الى حرف صحيح
فيما بقى كما مر فى المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة
غلام فاضيف اليك وانما يكون ذلك اذا التبس بندبة غلام فاضيف
ولا اردت ندبة غلام جارية فاضيف اليك فانه لا يلتبس
اصلا فلم يلزم ما ذكره لا التباسه بندبة غلام فاضيف اليه
وجاز ذلك الياء اى الحاقها بهذه المذكورات فى حال الوقف لبيان الوقف
بتنزيه من قسم المندوب المضاف اليه عما الا الاسم المعروف



يحذف حرف ثالثه فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نقيضه لا
حكم الاصل فيقال فى يا رباه يا رب مضموم كما فى اسم مفرده معرفة يا اسيد فيفتح
وفى يا اخى لانك لما حذفت من اسم آخره صارت الواو طرفا بعد ضمة فلزم
قلبها ياء وكيفية ما قلبها كما قيل فى ادلو وياكل لانك لما حذفت اسم
يا اسيد ارتفع موانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو وما قبلها
الواو الذى حكمها وانفتاح ما قبلها وهذا استدلوا بمن معرب سيبة
يوم يا خاصة فى المندوب لانك لا يدخل عليه سواها لكونها الشهر
كانت ادخلت بان يقع فيها باسم الميا فى ضمير النداء والمندوب فى
اللغة ميت يبكى عليه احد وقيد محاسنه ليعلم الناس ان موته
امر عظيم ليبدوا فى البكاء ويشاركوه فى التفجع والاصطلاح
غير المتفجع عليه وجدا او عدما بل اما ان يتفجع عليه عند
ما يتفجع على وجوده كان يبكى عليه الناد ب والمتفجع عليه عند
وجودا ما يتفجع على وجوده وعند فقده المتفجع عليه عند ما كان
الصيغة والحسه والدليل الاصيغة المندوب لقولك المنت فالحق
المضمر المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسناه ويا حسنتاه

وما قبل الامر والقرينة النصب فالاسم المذكور اذن هي اي هذه الواضع
مواقع الفعل اي جوابي وقوع الفعل فيها اكل فان النصب لا يذكر
وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم الذي يكون
وعند خفي لبس التقدير اي التباس بما هو مقدر في حال النصب لكن
الامر حيث هو مقدر في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع
بالابتداء فلا يعدل الى الخبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع ما
تحقيق المعنى الحق او صفة له مع تخالف المعنى الحق فالالتباس
تا هو بين خبريه ذات يا هو مقدر على تقدير النصب ووصفيه
لا بينه بوصف التقدير بين الصفة فان التركيب لا يحتملها
معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ينصب كل على الاظهار
بشرط التقدير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا لكان
موافقا للنصب في ادائه الحق ولكن خلف ليس بالصفة لاحتمال
كون قوله تعالى بقدر خبرا او هو خبر وخلق فان الحق انكم عرفتم شيئا
بانه مخلوق لنا بقدر لا انكم عرفتم كل شيء مخلوق لنا الا بقدر
فالرفع يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى

تكاهم

كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد وسيأتي
الامر اي الرفع والنصب فلك ان تختار كلا واحد منهما بلا
كراهة وشرح به فقام وعمرو اكرمته اي عمرو اكرمته
ذلك والا لما صح العطف على المنفي بعدم المغير اي يستوي الامر
فيما اذا عطف جملة الذي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين
الجملة اسمية خبرها جملة فعلية فحينئذ رفعه بالابتداء ونصبه
بتقدير الفعل والوجهان يستويان لحصول التناسب فيهما فتوى الرفع
تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى اسمية وفي النصب تكون
فعلية فتعطف على الفعلية وان تعذر التناسب من الجانبين
مرجحة لرفع فتأمل وما قيل ان مذهب السكاكي ان العطف عليه فان قلت ان الاضافة
في الوجه الثاني بمعنى الى الكبرى ليست قرينة غير مفصولة عما قبلها
هنا بل بمعنى اللام وهي قرينة غير مفصولة عما قبلها قلت
ان اعتبار المغايرة بالكلية بين حرف الجر والمجرور بعيد هنا لان واو
انما وان كانت لا صرف تشريك ما بعدها من خبر رفع مع غير
ويختار النصب اذا تقدم الفعل كزيد ضربته فيه بحث التحقيق





اي مذهب ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحف
اعمالهم فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل
من لصحة التقدير فعلوه كل شيء في الزبر فقوله في الزبر الكائنات
مستقرا خطأ فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محال الفعل
لفعلهم ولا تتصف بما يقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون او قعوا الزبر
كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية
فان المعنى المقصود اذا هو ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر
مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر الا ان كل شيء
كائن في صحائف اعمالهم وفعلهم ليس كافيا في ان يكون كل
شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع
على انه خبر المبتدأ تقديرا كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث
لا يتجاوز صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاصل في كل
الفعل المشتغل عنه بضميره او ما تعلق به اما واجبا فيما اختار فيه
النصب والحق ان قوله تعالى الآية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
وادخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع لان في

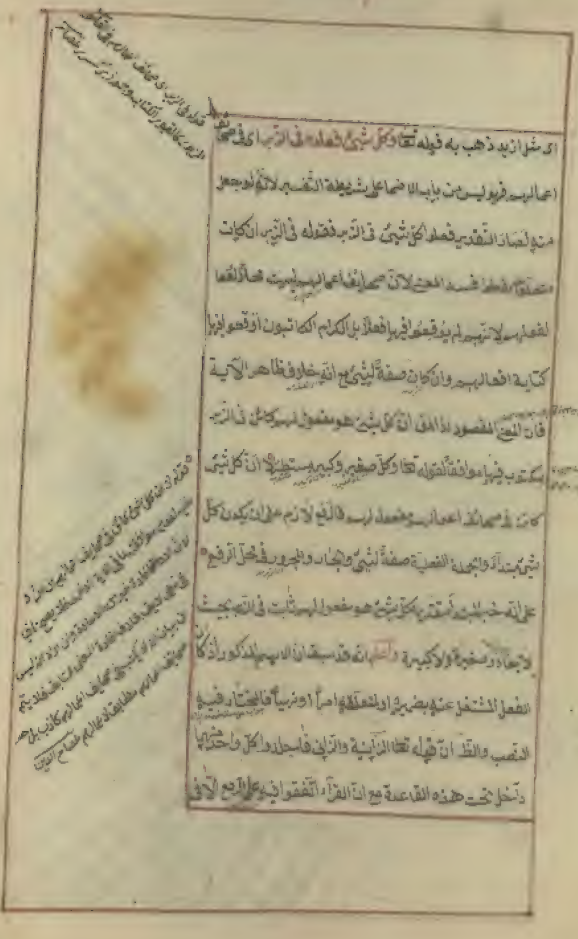



اصلا ولا فرعا ولما اوجب النصب بعد كل واحد منهما دخول ما
الفصل لفظا او تقديرا كزيدا ضربته فزيد ضربته مثال ما فسر فيه
وزيدا مررت به مثال ما لم يفسر فيه بل انما ذهب به
اذ ليس باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا في
في ادركه البطلان انه ليس مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه
النصب لوقوع الاسم المذكور بعد حرف كان حقها ان لا يظهر بعد
تحقيق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اضمر بعده وفسر
منه بعض ما كان حيث لو سئل هو عنه او مناسب اعني اذهب
فان قلت لا يجب ان يكون المناسب في اذهب فيما تقدم مناسبا آخر بحيث
مثل لبس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقدير زيدا ايلبسه
الذهاب به او يلابسه اي حال الذهاب به او اذهب به اي حال كونك الزم
بالمناسب ما يراد في الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه
فالاتحاد فيما ذكر ليتم مقصوده واذا كان الامر كذلك فالرفع اكثر فيه
في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير حتى يكون مما يختار فيه النصب وكذا

فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور وخرج نحو هذا المثال منه
فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه وقع فيه فعل مذكور بل من
حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية
الحاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تقرير وقوله من زمان
او مكان بيان للموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه
والتمييز البيان حكم كل منهما اي المفعول فيه ضربان متأثر فيه
وغير متأثر فيه فالمتقدر فيه في نحو سرت يوم الجمعة
اصطلاح القوم فانهم يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في
وان الظرف ما قدر معه في به وسعة حرف الجر لا تجعل فيه
خلافه لمن جعل الظرف ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وتقع
كلمة اي شرط نصب المفعول فيه تقديرا في لانتفاء ما يوجب جره و
غرضه الرد على من زعم ان الظرف يجوز ان يكون مفعولا به اي بتقدير في
فان المبهم منها اي من مفهوم الفعل فيصح انتصابه ولا يسوغ لكا
المصدر والمحدود منه نحو جلست مجلس زيد اي على المجلس الذي جلس
فيه زيد مجيء سريعا او قطيعة اليوم ومن ذلك المكان سيرين



قبل ذلك اي تقديرا في حالا على الزيادة المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو
جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا
يقبل تقدير في الا لم يكن حمله على الوجه المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو
جلست في المسجد وشرط المبهم من المكان ما يجاب بالست وهي امام وخلف
ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا بتناول كل
ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما وان لم يتناول كذا التقدير
بعض المتأخرين لكونه اتيانا بما قال وحمل عليه اي على المبهم المقدر
باجهات انت جد ولهذا وشبهه يعمدون ويسوون الا ما اعتبار
عنده ولذا لم يذكر وجه حمل شبهها عليه ولا حكمه وفي بعض
نسخ الرضي بما حواليك اذا حمل على المبهم من المكان نحو جلست امامك او ايمانك
سيتا فهو جلست مكانه لكنه في الاستعمال شائع اشبه ذلك لا
يساويه وكذا حمل عليه وامعن وشرق وان كان معينا نحو سطحك
لكنه في الاستعمال لا تابيه وهو على ما ذهب اليه سيبويه لا يحمل
حب بعض النحاة ان ما يحمل به ممكن لا يخرج ازيد مقول فيه وا يحمل
استعماله بعرف نحو كثر سوق كذا لكثرة استعماله وبعد فعل تاء فاعل



الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى
الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه يأبى طلب المفعول فيه
كما اذا قلت دخلت الدار في اليوم الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه
ويمكن ان يؤيده ان كل فعل نسب الى مكان ماض يوقع فيه يصح
ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانك اذا قلت ضربت زيدا في الدار
فهي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان
تقول ضربته في البلد ولعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانك
اذا قلت الدخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقال دخلت البلد
بالنسبة الى الدخول الى الدار ليست كنسبة الاحياز الى المكتزل التي وقعت
فيها فالدار لا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقد يعارضه على الاستحسان
الاصح فيكون اشارة الى ان البيت مما دخلت مع في نحو دخلت في الدار
صحيح لكن في استعمالهم بدون في دلالة على ان سيبويه انما استعمل الفعل
على اشارة وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بالتشبيه بالمفعول
نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سيرك اي سيرك يوم الجمعة و
بعامل مضمر على سبيل التفسير نحو يوم الجمعة شئت فيه والتفصيل في



بعينه كما مر في المفعول به لزيد له خوصا فعل لا جله ان قصد
تحصيل الوجب ووجوده وخرج به سائر الفاعيل مما فعل مطلقا او به او
فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا
يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب من قال لم
ضربت زيدا فقولك تأديبا مذكور استغنى عن مثل لتجيبن التأديب فان قلت
كيف يصح الاستغناء به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في
الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه
في ضربته تأديبا فان المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ورد
نحو لتجيبن التأديب بان المعنى لتجيبن عند ذكر التأديب
معه للعمل فيه مثاله ضربته تأديبا له مثالها فعل لقصد تحصيل فعل
وهو التعذيب فان التأديب انما يحصل بالتعذيب ويترتب عليه وخرج
بقوله مثالها فعل لسبب وجود وفعل وجود القصود فان
القصود انما وقع بسبب الحبب والفاعل يكون المفعول له مفعولا
مستقلا غير داخل في المفعول المطلق الخاص بما ذكرنا ظاهرا لانه اي
فاعل المفعول له عداه اي تعدى الزجاج حيث قال يجوز ضربت زيدا

فالمعنى ضربي في المثالين المذكورين أدبته بالضرب تأديباً وجئت في
المفعول عن أحد بجنباً أو ضربته ضرب تأديب وقصدت تعويجه
وذهب قوم إلى جواز نوع من التجاوز بأن صحة تأويل نوع لا تدخل في حقيقته
أقيم مقامه تصحيحاً تأويل الحد بالظرف من حيث إن معنى جاء زيد ركباً
جاء زيد وقت الركوب من غير أن يخرج عن حقيقته وذهب قوم إلى
شرط انتصاب المفعول له أن يكون الاسم مصدراً له فإن استجمع
الاكتساب فذلك حسن لتمحض ولا كره لعدم الزائد ويسمى مفعولاً له
ويدل عليه حجة وهذا كما ترى في المفعول فيه أن شرط نصبه تضمن في
ومجيء على خلاف اصطلاح القوم غير لازم بالنسبة إلى ظهور
ترجيح وتحقيق القوم بالذكر لا مزيد الغالب في تعليلات الأحكام فإنها
غير محصورة بين يدي الباء أو في مع أنها من دواخل المفعول له كقوله تعالى
خافوهم إن كنتم مؤمنين وقوله تعالى فظلتم تفكهون إنا لمغرمون
حتى بلغ قوله عليه السلام إن امرأة دخلت النار في هرة أي لأجلها
ولما كان تقديراً للام عبارة عن حذفها عن اللفظ وإبقائها في النية و
كلا الأصل بقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة في بقائها في النية إلى

شرط



بأن يكون الفاعل مصاحباً له في صدور الفعل عنه أو المفعول فيه
في وقوع الفعل عليه وقوله به مفعول ما لم يسم فاعله أسند إليه
المفعول كما أسند إلى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله و
الضمير المجرور راجع إلى الأقوام والمعنى عن نسبة ما يعتبر في
من أسناد الفعل إلى لازم النصب وتركيب صحيح أو سواء
في الكثرة والشيوع ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم عن قراءة النصب وفي
بعض نحو سواء أن هذا الرأي شريف جداً وقيل الوجه أن يجعل من
قيل وقد جاء بين الخير والشر وإن فإن مفعول ما لم يسم فاعله في
الغير الراجح إلى مقدره أي فعل أخيل له كان اللازم لم يبنه لإقامة
مقام فاعل في هذا بمعناه الذي فعل لصاحبه على أن يكون مفعولاً
ما لم يسم فاعله ضرباً راجعاً إلى مصدره والضمير المجرور للحجر
مذكور بعد الواو احترازاً عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة
مفعول لأجله الذي متعلق بمذكوراً أي يكون ذكره بعد الواو لأجل
مصاحبته حصول فعل وإفادته إياها سواء كان ذلك الحصول
فاعلاً نحو استوى الماء والخشبة أو مفعولاً نحو كفاك وزيداً

كذا



شرط لإباحة أن يكون في حذفها بعد النفي ولهذا قال وإن
يحسن حذفها ولم يكتف بإجماع ظهر الفاعل إلى تقدير اللام فيجوز في
كذا يجوز ذكرها لإباحة المفعول له فلا حقه لا يعلم أن كان عيناً نحو
جئتك اليوم من أجل الفعل المتعلق به أي اتحد فاعله وفاعل عامله
احترازاً عما إذا كان فعلاً لغيره نحو جئتك لمجيئك أياي ونفاذاً له
أي للفعل المذكور في الوجوب بأن يتحد زمان وجوده بمعانيه ضربته تأ
ديباً أي زمان التضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار
أو يكون زمان وجود أحدهما بعضاً من زمان وجود الآخر نحو عفت
من الذنب جبناً أي في زمان الفعل أعني القعود بعض زمان المفعول له
أعني الجبن ونحو شهدت الحرب إبقاءً للصلح بين الفريقين فإن زمان
المفعول له أعني إبقاء الصلح بعض زمان الفعل أعني شهود الحرب
واحترز بذلك القيد عما إذا لم يكن مقارناً له في الوجود نحو أكرمتك
اليوم لوعدك بذلك أمس وإنما اشترط هذه الشرائط لأنه
الشرط يشبه المفعول فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المفعول
بخلاف جاء الذي فعل لمعنى أي الذي فعل لمعنى



وسواء كان ذلك الفعل لفظاً أي مثل كالمثالين المذكورين أو معنى
أي معنوياً نحو بالله وزيداً أي ما نفع والمراد بمصاحبته لحصول
الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيداً
أو كان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرقمها فلا ينتقض
بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فإنها لا تدل
إلا على المشاركة في أصل الفعل دون المصاحبة اعلم أن مذهب
جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط
الواو التي بمعنى مع وأنا وضعوا الواو موضع مع لكونها أخصر
أصلها واو العطف التي فيها بمعنى الجمع فناسب معنى المعية فإن
أي وجد الفعل أي ما يدل على أحدث فيعم الفعل واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظاً ومعناً أعني بالفظ
ولم يتبع فلا ينتقض بمثل ضربت زيداً وعمرو أو وجوب العطف فيه
فأوجبها أي العطف والنصب على المفعولية جاز أن تخرجت
الواو وزيد بالرفع على العطف وزيد بالنصب على المفعولية إذا أي
وإن لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب نحو جئت وزيداً فإن العطف

فيه تنع لعدم الفاصلة لا يتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بنفيه و
ان كان الفعل معنى اى امرا معنويا غير منوط من اللفظ جاز اى
العطف لتعين العطف حيث لا يجوز عطف العامل المعنوى بلا اعادة
ع جوان وجه آخر وهو العطف على المعنى وهو
رجح العطف على امتناع العطف لتعين الترجيح لا وجه سواه
مالك وزيد وساكن الدار وعمرو فانه امتنع العطف فيهما لان العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز وهو يتعين عطف عمرو على
ان السؤال عن شأنهما لا عن شأن احدهما ونفس الامر وانما حكمنا
بعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يأتي فيما
شأنك وزيداً ما تصنع وزيداً ومعنى مالك وزيداً ما تصنع وزيداً ومن
مالزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو انتهى لما فرغ من النهي عما يشرع في
للملحقات بها وهو ما يتبين خروج الفاعل او المفعول به او خروجه
هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فيذكر الرضي يخرج ما يتبين الذات
كالتبيين وبما اضافة الى الفاعل او المفعول يخرج ما يتبين حيثية غير
الفاعل والمفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد التبيين

يخرج

يخرج صيغة الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول
مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا فرد من على سبيل منع الخلو
لا الجمع فلا يخرج منه نحو زيد عمراً ركوبه فانها تدل على هيئة الركوب اى صدور
كان من عمرو والمفعول الذي وقع حال عنه لفظاً او تقديراً بان يكون
ذا حالة من عمرو او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقيته
من غير اعتبار معنى خارج عنه ويخرج من نحو الكلام سواء كان بلفظ
صفة او ركبة اليه معنى معنوى بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول باعتبار معنى يفهم من نحو الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقيته
والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكماً قد حل
فيه الحال من المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول وكذا
المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديداً فانه يفيد معنى احد نسبتي
الضرب شديداً وكذا ايد خل فيه الحال من المضاف اليه كما اذا كان
المضاف فاعلاً او مفعولاً بفتح حذف هو وقام المضاف اليه مقامه
فكما في الفاعل او المفعول نحو يعجبني اتباع ملة ابراهيم حنيفاً وان يأكل
لحم اخيه ميتاً فانه يصح ان يقال يعجبني ان يتبع ابراهيم حنيفاً مقام اتباع

سئلة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف
فاعلاً او مفعولاً وهو جزء المضاف اليه كما في حال من المضاف
جوانحاء عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان
في هؤلاء مقطوع منصوبين فقوله مصبحين حال من هؤلاء
باعتبار ان الاذن المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والاذن
مفعول سالم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع كما انه
حال عن مفعول سالم يسم فاعله ولو قرئ بتبين على صيغة المتكلم من
من باب التفعل او بتبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل
وجعل الجار متعلقاً به لا بالمفعول دخل فيه حال من المفعول معه
او المفعول المطلق من غير حاجة الى تصييم الفاعل او المفعول الا ترى نحو
ما رفع حالاً عن المضاف اليه في مررت بزيد قائماً مثال للفظي للمفعول
حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقيته من غير اعتبار معنى خارج عنه وهي ساكن الراء
حقيقة وزيد في الدار قائماً مثال للفظي للمفعول حكماً فان قد
الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقيته من

غير اعتبار معنى خارج عنه وهو الضمير المستكن منطوقاً حكماً
وهذا زيد قائماً مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقيته بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه
المفهوم من لفظ هذا ولا شك انه ليس مما يقصد الكلام لاجله
خبراً بل هو من تتمته حتى يعد في نظم الكلام اثيراً او اتيه ونصبه
بقدير مفعولاً لفعل خارج من منطوق الكلام المتبادر منه انه باعتبار معنى اثيراً او
اتيه الخارج عن منطوق الكلام المخبر به جملة وقوع القائم حالاً
فهي معنوية لا لفظية وعلى هذا فقس ما ذكر انه امثلة للمعنوي
او المقدر نحو ضربت زيداً قائماً وزيد في الدار قائماً ان كان الظرف
مقدراً بالفعل او تشبيهه وهو ما يعمل عمل الفعل وجوه من تركيب
كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب ابوه وزيد في الدار قاعداً ان
كان الظرف مقدراً باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب
قائماً والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكاً او مضاف الى
المستقل من نحو هذا كلام من خير التبع ربه او تقديره كما
لاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائماً مركوكا النداء و

التقدم والتأخير والتشبيه في نحو يا زيد قائماً وليتك عندنا
مقيماً وليعلم في الدار قائماً وكائناً اسد صائداً وشرطها اي
شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والتعريف فرع
تقييد الحديث المنسوب الى صاحبها بالجمل بها والتعريف زائد
على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في
المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالباً اي ليس استقرار يكون
صاحبها معرفة في جميع مواردها بل في غالب مواردها اي اكثرها
وبيان ذلك ان مواردها وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون
ذا نحو فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم قائماً
او مخصصة بعناية المعرفة لاستقرار نحو ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمة لا ابالي بسبابه اي بعناية ان سبابه لا يعرف
كل امر حكيم امر لان عندنا ان جعلت امراً حالاً من كل امر او وا
قعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكباً او بعد الانتفاء
نحو ما جاءني رجل الا راكباً او متفقد ما عليه الحال خوجاءني
راكباً رجل وثانيهما ما يكون ذا حال فيه غير هذه الامور وهو لي
موارد وفي الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في



هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقولنا غالباً
لئلا يرد نحو راكباً خير من ماشياً صاحبها معرفة لا لكونها صاحبها معرفة
حتى يقال اذ غالبية كون صاحبها معرفة ليست عن مخلفة
في بعض المواد ثبتاً في الشقية وتحتاج الى ان نعرفه الكلام من
اجله هو ليعلم انه وما صاحبها معرفة معينة وغير معينة في
كل المواد فاشترطنا ان تكون نكرة واريد بالحال ولم يتذوقها
ولم يشتغل على نصب الحال البيت البيت بعينه تماماً الوحشي و
الآبي يقول اذا تحمل الوحشي الاذى وكان القراد بالمرصاد
البعث والحث بين المثل وما بعده اي ارصد صاحبه معيناً منه
حرية ولم يزعجها اذا لم يتعرض العراك ولم يشفق اذا لم يخف
نفس الدخال اي على انه لم يمنع شرب بعضها الماء بالدخال والتداخل
هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين
البعيرين فيشربان بعض ما شرب منه لكن شرب منه
واصل المراد به هنا نفس من غير خلطة بعضها في بعض والمعنى على
تقدير مثل نفس الدخال وعرت به وخبلته ونحوه مثل



ط والباب والاتقام اي الحال فيما عدا مثل زيد قائماً
كهو وقاعداً على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل
المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل
الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل
في الفعل او شبهه فعلم هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم
على العامل المعنوي اتفاقاً بخلاف الظرف اي بخلاف ما
اذا كان العامل ظرفاً او شبهه فانه فيه خلاف فسيبويه لا
يجوز ه اصلاً نظراً الى ضعف الظرف في العمل ويجوزه الا
خفش بشرط تقدم المبتدأ على العامل نحو زيد قائماً في الدار
فانا تابع تأخر المبتدأ من الحال فانه وقت سيبويه في المنع فلا
يجوز قائماً زيد في الدار ولا قائماً في الدار زيد اتفاقاً ويحتمل
ان يكون معناه ان الحال وان كان مذهب الظرف لما قرن
معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي ولو تقدم
في الظروف والحال لا تتقدم عليه هذا لم يكن الظرف
خلافاً في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد

هو الاحتمال الثاني لاعتبر ٥ وكما لا تتقدم الحال على العامل
المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان
مجروراً بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجروراً بالاضافة
لم يتقدم الحال عليه اتفاقاً نحو جاءني مجرداً من الثياب هذا
ربه زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه
لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضاً واما اذا كان مجروراً
بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه والكسائي البصري يمنعون
تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا
قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالاً بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر وبين
الاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه قائم
عن تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة
بزيد فكأنك قلت اذهبت راكبة هذا فالمجرور بحرف الجر في الحقيقة
ليس مجروراً واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بتحمل كافة
حالاً عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة للمصدر

اي الرسالة



حيث انه مفعول وهذه اجنبية وان لم تكن معاقبة فيه الا بعد
اضماره في اطيب لكنه لما كان الجزء بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم
المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث
انه مفعول عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه وقال الرضي واما الضمير
المستكن في افعل فانه وان كان معتمداً لكنه لما لم يظهر كان كالعدم
ومع هذا لم ار من يأبى بأن يقال وان لم يتقدم زيد احسن قائماً
منه قاعداً وذهب بعضهم الى ان العامل في بسراً اسم الاشارة
اي اشير اليه حال كونه بسراً وهذا اليه يصحيح لانه يمكن ان يكون
المشار اليه الثمر اياً ما كان فلا يفيد الاشارة بحالة البسرية ولا ان
يقع حيث وقع سوقع الابهام الاشارة انهم لا يصح اعمالها فيه نحو
ثم خلق بسراً اطيب منه رطباً وكون اي افعل جملة لدلالتها
على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالاً منه ايا ولكن يجب ان
يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الجار
بمنزلة الخبر من ذي الحال واجزاؤها طلبي نحو احكم بها عليه
والجملة الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة

مستقلة

مستقلة في الافادة لا تقتضي ارطبا طيبا بغير جاف والحال مرتبطة
بغير جاف اذ لو قصد اتحدا حالا لا ذا جاء من رابطة ترتبطها بما
صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية
والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعاً مثبتاً او مضارعاً منفياً او
ماضياً مثبتاً او ماضياً منفياً فهي خمس جاءني الاسمية اي
الجملة الاسمية محالة حالية والضمير مجاز لقوة الا
سمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة غير اي غاية القوة
خرجت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءني زيد وهو راكب
او بالواو وحدها لا بالضمير وحده على الراجح في اولى الامرين
عليه السلام والسلام كنت نبياً وآدم بين الماء والطين وهذا اي
الربط بالواو وحدها او بالضمير وحده انما يكون في الحال المستقلة و
اما في المؤكدة فيجب الواو ونقل هو الحق لا شبك فيه وذلك

لان الواو لجعل جملتين جملة واحدة والجملة المؤكدة لمضمون
الضمير والمؤكد ان يقع في ابتداء
فلا يبدأ عليه ربط في الا لا مر نحو كلمته فوه الى فيّ فالبدء من الواو

على الصحيح والمجيء المثبت اى الجملة الفعلية التى يكون
الفعل فيها ماضيا مثبتا عامة مثبتة بالظهور وحالة لشابهتها لفظا
ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءنى زيد يسرع
وما سواها اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة
على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفى والماضى
المثبت او المنفى بالواو وغيرهما ايا جعلها وحالة من غير
ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية
فالمضارع المنفى نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه اوجاءنى زيد ما
يتكلم غلامه اوجاءنى زيد وما يتكلم عمرو والماضى المثبت
نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه اوجاءنى زيد قد خرج غلامه او
جاءنى زيد وقد خرج عمرو والماضى المنفى نحو جاءنى زيد وما
خرج غلامه اوجاءنى زيد ما خرج غلامه اوجاءنى زيد وما خرج
عمرو ولابد فى الماضى المثبت لا المنفى من دخول لفظة قد
المقربة زمان الماضى الى الحال لغلبة على المباينى المثبت الواقع
حالا ذيدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذى



الحال او توقعه عليه نحو الا ترى الى النبات ادرس من الماضى المثبت اذا
وقع حالا ان مضمونها جواب لهل النبت الى زمان العامل فادنى
من قد حتى تقربه اليه فينقاد لها وهذا خلاف مذهب الكوفيين
فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة فى
اللفظ نحو جاءنى زيد قد ركب غلامه او مقدرة معنوية نحو قوله
تعالى اوجاءوكم حصرت صدورهم بتقويا اى قد حصرت وهذا
خلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجيزان حذف قد
سيبويه بأن قوله تعالى حصرت صدورهم بتقويا حصرت صدورهم
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد
بجعله دعائية وانما يدخلان ذلك فى الماضى لان الماضى لانقطاعه
بالقاطع فيشمل زمان الفصل ويجوز حذف العامل فى الحال القيام
قرينة حالية كقول المسافر اى المشايع فى السفر والمتوجى له
مهديا اى سيرك مهديا بقرينة حال المخاطب
وقوله مهديا اى صفة لمصدر محذوف او حال بمعنى حال او مفاعلة
كقولك ركبا من يقول كيف جئت اى حيث ركبا بقرينة قوله



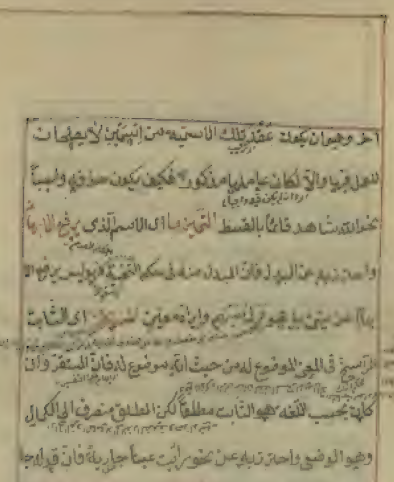

ومنه قوله تعالى يحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
اى بلى نجمعها قادرين يحسب حذف العامل فى بعض الاحوال
المؤكدة وهى اى الحال المؤكدة مطلقا هى التى لا تنتقل من
صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمتنقلة
قيد للعامل بخلاف المؤكدة فى نحو زيد ابوك عطوفا فان
العطوفية لا تنتقل عن الاب فى غالب الاحوال احقا بفتح
الهمزة اوتصديقا بدل حققت الامر بمعنى تحققته وميزت منه
عليين اوبمعنى تحقيقا للامر بهذا المعنى بمعنى انشاء اى
تحققت ابوتك لك وميزت منها عليين اوانشئتها لك عطوفا
وقال صاحب المفتاح احق الحذر بات عندى ان نحو زيد يجوز حمله
على شرطية اى شرط وجود حذف عامله ان كان مؤكدة
اى مؤكدة لمضمون جملة احد زيد عما يؤكد مضمونها
كالعامل فى قولك انا ابن سلمك لتناس رسولا فانه لا
يجب حذف عامله كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى فاما
بعد وامنا فدوا بها بالقسط انها حال مؤكدة من فاعل ترد ولابد هنا من قيد
آخر

تقسيم التمييز فالمذكور نحو رطل زيتاً والمؤنث نحو طاب
زيد نفساً فالتاء في قولنا طاب شيئ منسوب الى زيد ونفساً
يرفع الابهام عن ذلك الشيئ المقدر فيه فالاول اى القسم الاول
من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفع عن
مفرد ويعني بهذا ما يقابل الجملة وشبهها فالمضاف بمقدار صفة
المفرد وهو ما يقدر بمشتق اى يتعلق به قدر تعلقاً خاصاً
اى في غالب الوارد واكثر جار اى رفع الابهام مطلقاً بتحقق في نحو
هذا الرفع اخاص في اكثر الموارد فيما لم يرفع الابهام فيه اكثر و
المقدار اما متحقق في نحو عندي عشرون درهماً او سيال في
تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره
اى غير العدد كالوزنات نحو رطل زيتاً فان الرطل مقدار معين
وتحوه من سنا او كالكيل نحو قفيزان براً او كالذرع نحو
ذراع ثوباً او كالمقياس وعلى القرية مثلها زيداً والمراد بالفاء
ويرفع هذه الصور هو ما قدرت لان قولك عندي عشرون
درهماً او رطل زيتاً او ذراع ثوباً او على القرية مثلها زيداً فالمراد



وهو ما يشابه اجزاءه ويقع مجرداً عن التاء على القليل
والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والنار والذهب و
الفضة بخلاف رجل وفرس الآتي بقصد الانواع اى ما فوق
النوع الواحد فيشمل المثنى ايضاً لانه لا يدل لفظ جنس مفرد على
اكثر من اثنين الا بقرينة تثنية او جمع نحو قمحان وقمحين قصد الانواع
الاستغراق بقرينة كما جاز ان يقال طاب جلست جلستين
للنوع جاز ايضاً ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز
ايضاً ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويكون ان يجيء عنه
بان المراد بالانواع جميع ما يجانس سواه كانت بالخصوصيات الكلية
او الصفة التي اى يورد التمييز عن ما فوق الواحد سواء
حيث لم يقصد الواحد في غيره اى غير الجنس نحو عندي
عدل ثوبين او انواعاً ثم ان كان اى المفرد المقدر تاماً بنون
او بنون التثنية او وجد التي ملتبساً بنون
المفرد او بنون التي للتثنية فان لم تتم الابهام بها اقتضى التتميم
صارت الاضافة اى اضافة المفرد المقدر الى التمييز اضافية



البيان في نحو قولك ابو حفص عمر فانه كلا واحد من ابي حفص
وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر من
ذكر لخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام
اوضح عن ذاته لا عن وصف واحترز بهذا عن النعت والحال فانهما
ترفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق
ذلك ان الواضع لما وضع الرجل مثلاً ليضع بين فالاسناد ان الموضوع
له بسبب معين تميزي هو اقل من النصف كالربع وغيره
هو اكثر منه كمن ومثل ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اى
جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل
او الخل وغيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم من نحو
الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الموسوم
الذاتي في نحو الجسم ابيض بصفة او حال فيقال رطل بغدادي
وذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتاً وزيتاً يرفع الابهام
المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اي اشارة الى



تقسيم

انها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما
اختصت هذه الاسئلة الثلثة لانه كان مقتضى ظاهر التشبيه على
بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتاً الا التنوين
كما في عندي سنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبداً ولربما
يوسع في اضياف المقادير ويكتفى بعضها وهو من تمام الاسم ان يكون
على حالة لا يمكن اضافة معدوده الى الاسم ستعلم ان الاضافة مع
التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا
يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بما
لفاعل وصار به كلاماً تاماً فيشابه التمييز الآتي بعد المفعول
الاسم كان المفعول حقه ان يقع بعد تمام
تو قوعه بعد تمام الكلام فينصب ذلك الاسم التام قبله مشابهة
المفعول التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها
في آخر الاسم كما كان الفاعل عقب الفعل الا يرى ان تدريب
الاسئلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يبقى فيه مريبا
لا يناسب التمييز عنه فلا يقال عندي تراكيز خلا تمرا اى التمييز
وان كان الاسم التام مثنى او مجموعاً ان كان اى التمييز

بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا مشابها
كي لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف
نحو رطل زيت ومنوا سمن و البتة اى وان لم يكن بتنوين او
بنون التثنية بان يكونا بدون النجم او الاضافة فلا يجوز الا
اضافة الا بقلة في نون اثنى نحو عشرو درهم امّا في الاضافة
فلانه يلزم اضافة المضاف وامّا في نون النجم فلالتباسه حينئذ ان
يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشرى رمضان بالاتفاق
لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض
الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه
اراد عشرين رمضانا او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف
في غير صورة الالتباس ايضا الا على القلة ليكون اليه اقرب
الى الاطراد وعن غير مقدار وعطف على مفرد مقدار اى المراد
بكاير رفع الابهام من مفرد مقدر كذلك يرفعه عن مفرد غير
مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ويسمى
نحو خاتم حديدا فان الخاتم يبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين

فانقض

فانقض تمييزا او اخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار
اليه كذا استدلوا لحصول الغرض به الخفة والقصور عن المقدار
عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس ببينة
المشابهة والثاني اى القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الا
بهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول
عن ذات مقدرة في نسبة لكن تسامحوا لان الابهام في نفس النسبة
يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنها قال عن نسبة
مقتضاه ان يذكر ما يشترط على ان مقابله ما في هذا القسم للفرد الذكر
في القسم الاول اما لمجرد النسبة لا خير في جرة اى نسبة كا
في جرة ارزا شاعا اى بياض ابهم بيانه على جرة وهو اسم
الفاعل الحوض مثلا مما يجمع فيه ارز او اسم المفعول نحو ارض مفجرة عيونا
او الصفة المشبهة نحو زيد احسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد
افضل ابا او المصدر نحوا بجهته طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل
نحو حسبك زيد رجلا فانه طاب زيد نفسا فيشمل الجملة والتمييز
فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا يشمل ما يشبه الجملة والقيد



فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه وزيد طيب لمتعلقه وحينئذ
لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في
قوة اربعة امثلة كما قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا
وقوله وابوة وذرا وعاما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى
فهو ينظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو
بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في جملة او ما ضاهاها
هاهنا خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي في خاص بالمنتصب عنه
والذات عين غير اضافي في جوهر عام بالمنتصب عنه والابوة عين اضافي
مختص بها والابوة عرض اضافي في العالم عرض غير اضافي وكل منهما
متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما
ضاهاها مثل اجمع طيبه نفسا وكرمه لا بائه اظهر التمييزات ولا
خفاء في ابا وذرا وعاما اوردها في الامثلة على وفقها
سبق وزاد عليه قوله وانثه دره فارسا شاعا في الدان التمييز
قد يكون صفة مشتقة وايضا انما اوردها صاحب المفصل مثالا
للتمييز المفرد على ان يكون التمييز فيه مبهما كعندي رطل زيتا

خاصة نحو طاب زيد نفسا وابا وعلما فان هذه الاسماء ليست
نصا في المنسوب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنها بافعل
لتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد
بما في التمييز فيرد اي فيجاز ان يكون ما انتسب منه
كما تقدم في او بخلاف ما تعلقه وهما من تعلقه
من وجه التمييز وتثنيه وجمعه سواء كانت موافقة ما
انتسب عنه نحو طاب زيد ابا فالذيدان ابوين والزيدون آبا او
المعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت انه اب فقط
وطاب زيد ابوين اذا اردت انه اب وجد له وطاب زيد آباء اذا اردت
انه اب واجداد له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز او
رد مفردا واذا قصد تثنيته او رد تثنية واذا قصد جمعيته
او رد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع
الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا
قصد تثنيته او جمعه لا يلزم ان يطابق الجنس او يجيء بلفظ
ان يأتي بلفظ صيغة افعل التي هي للقليل او لغير ما

اي الصيغة المذكورة اعني ايضا لاستقامة المعنى على اي نحو
طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا
تكن زيادة من في نحو خولان من نزاوة من فارس وقولهم عزة من قعنب
توكيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا الحق ملحق
بالفرضية لاحتمال الفرضية اذ قد يندفع حال الفرضية بجعله حالا
من الضمير ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالا
تفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيدا اطلق لانه حينئذ
ح ايهام جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله وعلى اي اقيم المذاهب ان تعلق
التمييز على ما هو مشتق فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه
من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب
ابوه او فاعلا له اذا جعلته لانه مما يخص بالانس عيونا او
انفجرت عيونا واذا جعلته مفعولا به نحو فجرنا الارض عيونا اي
صيرناها ذات عيون والفعل لا يتعدى الى الفعل فكذا ما هو بمعناه
هو ما يحسن وهو ان ما في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث

المعنى

المعنى فاعل الفعل المذكور من غير مبالغة الى جعله معتنيا لان
[illegible]
[illegible]
[illegible]

زيداً الا غير الصفة واخواتها واحكم زيد عن نحو جاءني
القوم الا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع
هو الذكور بعد ما ادير بعد الا واخواتها غير مخرج من حكم
واحكم زيد عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي ليس
داخلاً في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه
كقولك جاءني القوم الا زيداً مشيراً بالقوم الى جماعة خالية
عن زيد او لم يكن من جنسه نحو جاءني القوم الا حماراً وهو اي المستثنى
مطلقاً حيث علم الا بوجه يفهم تفسيره كما عرفت وثانياً
بما يتعلق لزوم تعريفه فتسميته اعني المذكور بعد الا واخواتها
سواء كان مخرجاً او غير مخرج ولهذا لم يعرج فيه على جدة رؤوسا
للاختصار وجوباً ان كان واقعاً بعد الا لا بعد غير
وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا
التي للصفة داخلاً في المستثنى لما يذهل عنه في كلام مرتب
اي ليس فيه فلانٌ ولا اشتباه نحو جاءني القوم الا زيداً
احمق به فانه واقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ



بعد الا وجاز في الاكثر اي في الاكثر اللغات وهل اللغة اهل
الحجاز فانهم في الاكثر يرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثر
هم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقاً منصوب عندهم
الا يتصور فيه الابدال لفظاً ومحلاً لتعذر الابدال التحقيقي
والتقديري والمتصل المنقطع انما يتصور فيه بدل البعض والكل لفظاً
لا بدل الاشتمال فلم يتصور فيه احد الوجهين اللذين يكون فيهما
فيتعين حكمه فيه نحو ما جاءني احد الا حماراً فعندنا يجوز فيه
البدل والنصب على الاستثناء ولا يكون الا نصباً على حد قوله
ما قام احد الا حماراً عند الحجازيين فانه لا يجوز فيه الا النصب
على الاستثناء ولا يكون بدلاً لان البدل يصح حلول المبدل منه
محله والحمار لا يصح حلوله محل احد فلا يكون بدلاً ولا يكون
من الاول لان من شرط البدل ان يكون هو المقصود بالحكم
فالاول يكون ملغاً في حكم الثاني ويكون المستثنى منقطعاً لان
حلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضاً وجوباً اذا كان بعد
من عدا يعدو عدواً اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيداً
وجوز جر المنقطع خلا نحو جاءني القوم خلا زيد
لان سلامة ما بعد كما الى الفعل من حكم خلا الا ان



ويجوز نصب الاسم على ان يكون تقديره اذكر او اعني
متعلقاً بمحذوف ويكون تقدير الكلام اذكر او اعني عدا زيد
فيكون عدا فعلاً ماضياً وفاعله ضمير يعود الى بعض
ويجوز ان يكون عدا حرف جر بمعنى الا فيكون زيد
مجروراً بها ويكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف
الاضافة الى الجار والمجرور ويكون التقدير اعني
وما كان نفس الكلام طلب فكلفة وتعنت غير فادح في
الاتحاد على قسمين وما كان معلوم بهذا الوضع الغير المحتاج
الى التعريف كافية في تقسيمه قسمان وعرف كل واحد منهما
فهذا اضافة الاسم اما ان يكون حرفاً وضع عليه لافادة معنى
ومعنى فالمتصل هو خروج الاسم الذي اخرج وحكمه
عن حكم اخرج نحو جاءني القوم الا زيداً فالمستثنى منقطع وتعلم جزئيات
ما يبان احد الا زيداً او اجزاؤه مثل ما ثبت بعد الا نصفه
سواء كان ذلك الكل متعدداً نحو ما جاءني احد الا زيداً
ما جاءني احد الا زيداً الا عمراً



وجب النصب على ما سيجيء والحاجة ههنا الى قيد آخر
هو ان يكون الكلام الموجب تاماً بان يكون المستثنى منه مذكوراً
فيه نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا
على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوباً مطلقاً لا في كونه منصوباً
على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الآن يقال
الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج نحو قرأت الا يوم كذا
فانه مرفوع وجوباً لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان
منصوباً على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقاً معنوياً
اذ لولا نسبة الى ما اليه احدهما وقد جاء بعد ما الكلام فيه
المفعول او مقدماً عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب
وجوباً اذا كان المستثنى مقدماً على المستثنى عنه سواء كان في
كلام موجب او غير موجب نحو جاءني القوم وما جاءني الا زيداً
احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعاً اي المستثنى
منصوب ايضاً وجوباً اذا كان منقطعاً بعد الا نحو ما في الدار

الأمر وقد يتعين معنى جاوز أو يحذف من ويوصل الفعل
فتجده بنفسه والتزموا هذا التضمين أو حذف الإيصال
في باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوباً كما في صور المستثنى
بإلا التي هي التوابع وما عليها ضمير راجع إما إلى المصدر
المفهوم المتقدم أو إلى اسم الفاعل هزوا أو إلى بعض مطلق من
المستثنى منه والتقدير حاشا البعض عدا البعض تجريداً وتجاوزاً
من بعض مزهم زيداً وهي في محل النصب على الحالية ولم يظهر
معها قد لكونها أنشب بدلاً التي هي الأصل في باب الاستثناء
قد يكون إلى النصب بها لما جوز في كذا الاستعمالات لأنها
فعلاً وما قبلها كما عرفت وقد أجيز الجر بها على أنها حرف
جر قال السيد في شرح المفتاح فإذا جاز الجر بها فالأولى النصب
بها أيضاً وبخلا وعدا المستثنى منصوب أيضاً
وجوباً إذا كان بعدما خلا وما عدا لأن ما فيهما مصدرية
مختصة بالأفعال فتحتاج القوم ما خلا زيداً وما عداه على
تقدير مضاف زيد وعدا وعمرو بالنصب على القرينة بتقدير مضاف



في وقت خلوهم أو خلو تجريدهم من زيد وفي وقت مجاوزتهم
إياه وفي تجريدهم عمراً أو على أن الحالية بجعل المصدر بمعنى
اسم الفاعل أي مجاوزين إياه بعضهم ومجاوزهم من زيد أو مجاوزة
بعضهم وتجريدهم عمراً وبين الاحتمالين فرق لا يخفى لكن ما اختاره بعضهم
هو الراجح لما فيه من الإشارة إلى أن ما جوز بها ليس بخروج
الفعل بها عن الفعلية لأن كونه مستثنى به بعد عما يقتضيه
وإنما يكون النصب بعد عما لأن من الأفعال الناقصة التامة
الحاصل بمعنى اختار ما يصرح به في باب الاستثناء وجوز أن يكون
اسم الفاعل من الفعل المتعدي إلى بعض من المستثنى منه مطلقاً
ويعرف بالتركيب فتكون النصب بالحالية لا بالمفعولية لأن المستثنى
من الإثبات إنما هو المستثنى المفهوم المخرج ولا يصح
تقدير ما عدا زيداً بعض القوم إلا بتأويل الكلام
المستثنى النصب على الاستثناء وترتب الباء عن المستثنى
منه إن كان من الطرف الجر على الحالية والمستثنى



والحاصل في تحمل يكون متأخراً عن الأحكام عما إذا كان بعد
سابقاً وذلك الاستثناء مفرداً وخلا وعدا وغيرها إذا تأخر
وجب نصبه لفظاً إذا تقدم جاز فيه الوجهان ونصبه بعيد
كما سيأتي الكلام فيه قد يتعين من الحالة عما إذا كان
المستثنى منه فارغ الطلب على العوامل وفي بعض النسخ
ذكر المستثنى منه بعد وإلا صفة لكلام غير موجب أي كلام
غير موجب ذكر فيه المستثنى منه وإلا تركيباً تاماً موجباً منها
ولا مقدماً على المستثنى منه لأن حكمها قد تغير في هذه الأماكن
بذلك الوصف وإنما يتأتى بالرفع على البدلية إذا تأخر النصب
على الاستثناء وجاز مررت بأحد إلا زيد بالجر على البدلية و
إلا زيداً بالنصب على الاستثناء وما رأيت أحداً إلا زيد بالنصب
لا يجوز على البدلية وجاز الوجهان على الاستثناء وجوز
غير صاحب المفتاح والبدل في هذه الصور لأن النصب
على الاستثناء إنما هو بسبب الشبه بالمفعول لا بالإصالة
وبواسطة لا والمراد بالبدل الاتصال بغير واسطة وبينه





أي المستثنى على حسب ما وصل إليه بالنسبة العوامل من الرفع
والنصب والجر إن كان المستثنى منه فيما ذكر ويتعين أن
المستثنى بإلا في المفرغ لا غير في أن العامل فيه المستثنى منه فالمراد
بالمفرغ المفرغ له كما يدل عليه قوله وهو واضح المشترك
وقع في بعض النسخ الوجوب والمشار إليه ذلك أيد فإنه صحيح
على ما مر من أن الأرجح أن لا يجب الكلام واحد لا يريد
خلافاً لمن يرى الأرجح أن يذهب كل واحد الكلام الآخر
أو المستثنى المعين بأن يكون الحكم فيما يصح أن يقع على سبيل
العموم نحو ذلك كل سوداء تجري فكذا لا سوط عند المفرغ لا
المفرغ أو يكون حينئذ قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه
بعض معين يدخل فيه المستثنى فقط مثل قرأت الأوراق إذا
أوقعت القراءة على بعض الأوراق لا يوهم كذا الظهور أن لا يراد الكلام جميع
أيام القضايا إلا أيام الإثنين والشر الأشر ذلك ولقائل أن
يقول كلا لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في
بعض الصور فرضاً لاستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى

في غير الموجب في بعض الصور ايضا بخصوصيات الازيد
ينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وليظ
لا يصح سوى ان الايوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام
فلا يجوز مثل هذا التخصيص في مذهبي الا زيد بان يخصص
المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك
قرينة دالة وفي بين هاتين الصورتين في كم بكل واحد منها
جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر
الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم و
في النفي عكسه لان النكرات جميع افراد الجنس في امتناع
الفعل بها لمخالفة واحدا ما في ذلك ممايكثر وتغلب وانما النكرة
كلي في تعلق الفعل بها لمخالفة واحدا ما في ذلك فتابى كان
المثال المذكور وبانت الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربت الا
زيدا بسبب الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه
مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو
قال في الثاني ايضا قرينة ظاهرة دالة على بعض معين كما اذا قيل

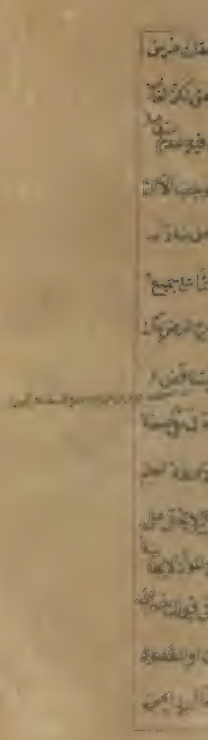

من ضربك من القوم الا فلانا فهو الذي ضربه فقلت ضربت
الا زيدا فانه ظاهر ان ذلك ايضا يستقيم فهو لما ذكرنا
عدم وجود ان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم
المعنى ومن ثم اي من اجل ان الغالب في الموجب الا ان
يستقيم المعنى بدونها لم يجز حذف الا من نحو له
ثبت لازيد نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيدا دائما على جميع
الصفات الا وصف العدم فلا يستقيم واذا لم يجز حذفها
لم يجز حذف ما يتضمنها وهو ان لان ان يكون زيد عطف على
يثبت اي من ضمائر الجمع او يثبت ذلك بالبديهة لان
على الاول يكون المعنى ثبت لجميع الصفات الا صفة العدم
وهذا ظاهر البطلان وعلى الثاني يكون المعنى ثبت لجميع
الصفات الا صفة العدم فلا يستقيم ايضا لان ثبوت
الصفات الا صفة العدم لا يستلزم ثبوت صفة العدم
لجواز ان يكون كل منها ثابتا وليست احداها صفة العدم
بل لا بد ان يكون احداها صفة العدم كما قلنا في قولك
لا تضرب احدا الا زيدا فانه لا يستلزم ضرب زيد
لجواز ان يكون المضروب من معارفك او الضمير
منه لغة في كلا الجزءين على ما مر

الا زيدا بالجر بكلا وجهين في قوة قولنا جاءني من زيد فاضرب زيدا من
في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين
لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب
لانه فقيه شبيه بالحركة الاعرابية لانها حصلت
بحالة لا فرق كالنصب الحاصل بالعامل فلا يقدح من نقد بلا
حقيقة او حكما الجاري في هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا
الا شيئ لو ابدل المستثنى على لفظ المستثنى منه لانه لا يقدح من نقد
بما كذلك لتعمل فيهما ولا لانتقاد لاختلافهما او لم يكن البدل
لانكر ايضا او كان اذا كان بدخول على المبدل منه ويعتبر
سواء حكم البدل فانه في قوة النقد بر حال كونها اي المستثنى في
المستثنى المحمول على البدل بعد اي بعد الاثبات بين بعد
ما الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها اي ما ولا عملت
النفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين
الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فهو مرفوع على انه
محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وبين مرفوع على انه

ذهب سيبويه فيها عند لازم الظرفية وعند الكوفيين
يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا
وجرا كغير متمكن بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوا
دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سوى اذا اخبر بها عن
الظرفية ايضا كغير يوم استكار الرفع فيقول جاني سوى
وفي الدار سواك وعلل هذا في استكار الرفع فيما غلب
استعماله على الظرفية بقوله تعالى لقد تقطع بكم بالنصب
واختلفوا وستعرف في قسم الفعل ان شاء الله تعالى
والتحقيق في ذلك ان كان بتأويل الكلمة
السابقة بعد دخولها اي دخول كان واحدى اخواتها و
المراد بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده والى اسمها
وانما بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ذلك انما
يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فلا ينافي الواقع بين اجزاء
الخبر المقترن على تقدير لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله
فلا ينقض التمثيل بمثل كان زيدا يضربه ابوه ولا بمثل كان
زيدا ابوه قائم بان يقال بعد في على مذهب وقائم في هذين



احذف لكثرة استعمالها في الكلام حتى جرت مجرى امثالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر وجوزني مثلها اي في مثل
هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فا وبعدها اسم
مرفوع به على الابتداء والثاني وهو اقواهما نحو ان
خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فهو خير وتصبهما نحو
ان خيرا فخيرا من الاول وهو اقواهما خبرا ورفع
فيهما نحو ان خير فخير اي ان كان فاعله خير فهو خير وكس
الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في فاعله خير فكان جزاؤه
خيرا ورفع هذه الوجوه ونصب عجب فقد تحذف اكثر
اجزاء الجملة الشرطية بعد حذف ما يدل عليه بعض كان
اما ان لا تكن سترف اللام فيما تحذف كلها كان
اختصارا فالنصب على المصدر نحو ضربا زيدا اي اضرب
بعد ان في موضع كان منصوبا منها واوقعت الفاء في جيم و
ابق خبر على حاله فهما رأما انت منطلقا انطلقت وهذا جيم



اذا كانت الصفة فعلى غير فاعله بدا ما غير ليس في انها
غير الله واذا المريين فيها انه خبر الله يجب ان لا يعتقد الا
لانها تفيد ما لا تفيده ليس حتى اذا خبر غير فيها
الذي يوجبه خبر غير نحو لعمة الاستثناء ومنه
سيبويه جواز وقوع الا صفة مع حتى الاستثنائية بعد
ما كان بعد الا بد ان يكون الا بد صفة وبه يدل
خبر فيها فلو وقع خبر صفة اخرى بعد الا لم تقع
ان فاعرفه وصفة لعلى لا استثناء بعد الا يوجب ان
يكون الفرق بين النصب وعلى المصدر ذلك الا شذوذ وقال
في البيت شذوذ اخر اما احدهما وصف الى دون المضاف
اليه والمشهور عكسه المضاف اليه اذ هو الحق وكل لافادة
الشمول فقط وتأثيرها الفصل باختيار بعض القصة والموصوف
وهو قليل واعراب سوى رسوى النصب على الظرفية اي
بناء على ظرفيتها لانك اذا قلت جاني القوم سوى زيد او
سواء زيد فكانك قلت مكان زيد من المذهب وهو

في حكم المتصل فلشدة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على التقي
تراه فيه لا كيف تخوّ سول ولا حول سل الدار واسأل في
قول الشاعر فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو المجد
اردف وتأثر وساء التنوين لا حض منه فيها لكن ينبغي
ان يكون حكمه حكم تابع المنادى كما ذكره الاندلسي وغيره
اي كل تركيب يكون بعد اسم لا التي
الجنس ثم الاضافة تراجع مع ذلك الاسم حكمه الاضافة
من انها اذا الف فحواب وحذف النون من تقوله بين
بعد ان اصل قول احد هذين التركيبين ان يقال لا اب له الا
عدم وله فحذف اسم لا ضمير شأن عليه ينصب له الاخبار
مع الجور رفع الزجاج اقدم ساء على قوله مثل لا ابا له ولا عما
له فيما اذا الف فحواب واسقاط النون في مثل هذا مع
كان بمثال الاضافة نصب الاسم لا في هذا التركيب
بع اذ ليس بمضاف واجراء احكام المضاف عليه
باشباه لا اذ حذف النون فكون شعرا وذلك قبيح



الباقي الاول مفردا بنيه فان يأبوا في هذا المثال نعت الثا
بع لا للتبع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للتبع فليس بتا
لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع
لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محل البعد
ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف
بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب فالاول اي وان لم يكن
النعت كذلك فالاعراب اي تحكم الاعراب لاغير رفعا حملا
على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب وقد
اشبعنا في بيان قواعد القيود والعطف على اسم لا المبني
اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان
المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس و
اذا كان لا مكررا في المعطوف تحكم ما علم في قوله لا حول
ولا قوة فما سبق يتحمل نصب اللفظ او على لفظ اسم لا
المبني ويحتمل منصوبا ولا يتحمل على الفصل ويحتمل مرفوعا
جائز ولا يجوز في البيت لامكان الفصل بالعاطف فلم يتحمل



فتضاف فيه الاب الى الذات لمشاركته له في اصل معناه
اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى
المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس
او الف لا ومعنى مرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج
الى تقدير خبر وهذا للبين يفيد عدم تقدير الاضافة من وجهين
الاول قوله فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه
ولا خدن له وهذا لا يحتاج الا بتقدير خبر اذ لا اله موجود ولا
غدن له موجود الثاني قوله فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب
او الخدن من له لا من لوجود من اليه المسلوم او فلا يه المعنى
خدن لسيبويه واضرابه وجمهور النحاة خلافا لمن سيويه بهذا
الخلاف قد ذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة الى ان مثل هذا
التركيب ميت مضاف حقيقة باعتبار المعنى والف اللام بين المضاف
والمضاف اليه تأكيد اللام المقدرة وحكم المضاف اليه بفساد
وجود اسم لاحد ذكرا ان مثل هذا لا باس عليك

ولا يحذف الاسم وجوبا خبر لئلا يكون اجحافا وقوله لكثرة
الشبه الخ اسما جاز ان يكون كزيد اسما فالخبر محذوف
اى لانه له وجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد
وان جعلته وصفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبرها
ولا المشبهتين فى النفى والدخول على الجملة الاسمية
ليس هو الا بعد دخولها اى دخول ما ولا وهى اى
خبرية تسميها ولا لها وكذا اسمية اسميها لها عند
جماعة وخص الخبرية بالذكر لان لما لها وجعل اسمها
وضميرها اسما وخبرا لها انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الضمير
خبرا لها انما هو فى لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث
لا يذهبون الى اعمالها لا يجعلون الخبر خبرا لها ولا الاسم
اسما لها بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولها
عليهما ولغة اهل الحجاز هى التى جاء عليها التنزيل قال الله تعالى
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وان زيدت ان مع ما اعطيا
حكم ان زيد فى عدم اختصاصهما بالدخول على الجملة الاسمية

فى سيلزم وهى زائدة عند البصريين نائبة مؤكدة
لكن قيل
على الاسم عطفا لزيد على العين اذ حاصل ما ان كان زيد
من هذه الدار نفيت ان فلانا ما علمت ضعف
عقل الشيء ليس خلافا حقيقيا بين من يجوز ومن يمنع
استفيد النفى لا كلا آمنت لعدم النفى خلافا لمن يمنع
وانما انتقد اسم الحجاز الخبر مع منصوبا فى العمل
كسر الجيم
وما مرة ان كان فاسمه الى آخره المعطوف مرفوع لانه
اسم لشمول الجزء الاول والثانى
فى الخلاف بين البصريين والكوفيين
عطفا على اسم ان فى قوله الا بجر
عاملة فى اسمه من حيث هو مضاف الى ضميره الخ

قد يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالجزء المقدر
فى لكنه غير مراد لوضوح لا يجب به التقدير اى تقدير
الجزء بل يجوز ان يكون المضاف اليه اذ لو كان فعلا لابد
يتعلق به نحو سرت يوم الجمعة اى مستقرا فيه
او قام مقامه من فوق النقطة والجمع لاجله اى لاجل
مضافه لان الثوبين او البيت دليل تمام ما هى فيه فحذفوا
ان يريدوا الكلمتين من حيث الكتب به الاولى من الثانية
التعريف او التخفيف او التخفيف حذفوا من الاول علامة تأنيث
الكلمة وتوهموا بالتاء فحذف من هذا التوهم فظن ان
كلام الفرع حيث ليس فيه ما يدل بتقدير حرف الجر فى المضاف
اللفظية اى غير شامل المضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن
الظاهر من كلام المصنف فى البين والقبح فى شرحه ان التهيم
فى الاضافة المعنوية والا فيجوز ان يجوز الاضافة بتقدير حرف
جر لكنه ليس بين بتقدير حرف الجر لا فى البين ولا فى شرحه
ولم ينقل عن احد فيهم من سائر مصنفاتهم وقد تكلف بعضهم

في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام
تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن
الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد
الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد
ابهاماً فانه لا يعلم انه بحسب اي شيء من فاذا ذكر الوجه كان تبيين
قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا
يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفاً في
اللفظ قلت كان هذا التخصيص واقعاً قبل الاضافة فلا يكون
منافياً لما في الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف
في اللفظ وهي اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى
منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفاً او
تخصيصاً واما لفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم
سراية المعنى اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها
غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مثل قولنا ان تحولها فاعلة بها او مفعولاً بها قبل الاضافة سواء

اى ما وان
حرف الصدر ملحوظ وان تدخل هذه الجملة الفعلية خاصة
دون الاسمية او ظرف على الجملة الفعلية وجعل الدخول في حكم الظرف اذا كان ما في حيزه
منه وقتاً او مدة فيؤخذ عند مجيء الصدر يظن الدة الى الصدر
فالصدر الى الفاعل نحو اجلس ما يقوم زيد اى مدة قيام زيد ان كان مستمراً
او في وقت قيامه ان كان منقطعاً فيؤخذ عند الاداة عدم فيؤخذ عند الفعل مصدر يظن
الى عدم ذلك المصدر الى الفاعل نحو اجلس ما قام زيد اى مدة عدم قيام زيد
او في وقت عدمه اكرم زيداً ما دام يكرمك فاذا دخل على الجملة الاسمية
اذا كان مقدراً ايضاً اما نحو اجلس ما زيد قائم اى مدة كونه قائماً
او في وقت كونه قائماً ان كان مقدراً ايضاً اما نحو اجلس ما زيد
انسان اى مدة كونه انساناً او في وقت كونه انساناً وهذا انما يصح
اذا كان ما يضاف اليه الظرف مما يصح ان يخبر به عن زيد
الاخبار عما في ضمنه نحو زيد انسان فيصح اجلس ما زيد انسان
اى مدة كون زيد انساناً فان كان مما لا يصح الاخبار به عن زيد
لم يصح نحو اجلس ما زيد حجر



لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة لكن غير مضافة الى
بل الى غيره كضارب مقيم وكريم البلد واحمر زنبه عن نحو
ضارب زيد وحسن الوجه وهي اى الاضافة المعنوية تفيد
الاستقراء اما تعريف اللام فاما الى في المضاف اليه عهداً
جنس المضاف وظرفيه اى لايكون صادقاً على المضاف
وغيره ولا ظرفاً لغيره فنحو زيد فان زيداً ليس جنساً للغلام
صادقاً عليه ولا ظرفاً له وغلام زيد ليس كذلك واما تعريف اللام
اى غلام لزيد واما تعريف من البيانية نحو خاتم ابيك
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف اليه
صادقاً على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص
من وجه واما معنى في اى ظرفية اى في ظرفية المضاف
ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وهو ان لا يكون ظرفاً له فاما
لاضافة بمعنى في والا فبمعنى اللام واما مساو له كخاتم
واسد والا فاعم منه مطلقاً كاحد اليوم في الاضافة
على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقاً كيوم الاحد

علم الفقه وشعر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام
واما احضر بن وبه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف
فالاضافة فيه بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فا
ضافة خاتم الى فضة خاتمك خير من فضة خاتم وانما
انو لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يفيد التصريح بما يكفي
افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك ان
الاحد وعلم الفقه وشعر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد
الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة
مثل كل رجل وكل واحد وهو ان كون الاضافة بمعنى في
[illegible] في اسمها لانهم وزنوها اكثر النحاة الى الاولة
بمعنى اللام تحقيق فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص
باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يكون
زيد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام لا فرق
الواقع بين المتبين والمتبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة

بمعنى في قليلا زيد وهي الى الاضافة بمعنى اللام تقييدا للاطلاق
واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاصل فيها ان
تحمل قسما على بعضه نحو خاتم زيد مثال للاضافة بمعنى
اللام اي خاتم لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من
اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في
اي ضرب واقع في اليوم والمراد بالاضافة المعنوية تعريف
المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة
التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على
معلومية المضاف لان نسبة الى شيئين ذهنيين معلومة
المنسوب ومعلومية نسبته فان ذلك لازم كما لا يخفى فان
قلت قد يقال جائني غلام زيد من غير اشارة الى واحد
فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف
قلنا ذلك كان المعرف باللام في اصل الوضع لمعنيين ثم قد
ينسلخ بلا اشارة الى معين كما في قولهم ولقد امر على اللئيم
يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس بحث هذا الحكم

في نحو غير ومثل فان اضافتها لا تفيد التعريف وان كان
مع المضاف اليه المعرفة بتوغلها في الابهام الا ان
ان يكون المضاف اليه مفردا واحدا بقرينة كقولك
عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه
مثل اشتركا بما شاكلته في شيء من الاشياء كالعلم والا
شجاعة فقيل له جاءك رجل كان معرفة اذا قصد الذي
يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا
اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل
فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته
الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف
الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرط
اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة
من التعريف فان كان ذا اللام خذف لامه وان كان
علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم
وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد

بالتجريد

بالتجريد فخرج ذو وفلان من التعريف عند الاضافة سواء كان
نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة مجردة عن
التعريف وانما وجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة
لكان طلبا للاعرف وهو التخصيص مع حصول الاعرف وهو
التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع
الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق
بين اضافة المعرفة وبين عطفها على نحو النجم والثريا
والتصق وابن عباس فلم يلزم تعريف المعرف فانا نجوز وا
هذا دون ذلك قلنا لانم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف
بل قد يزال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة
وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالجلية فانها حين صارت
اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا
يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف آخر وانما
لم يكن نسبة من تركيب المثلة الاثواب وشبهها من العهد
المعرف باللام المضاف الى معهود نحو الخمسة الاثواب والعشرة

الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من
لزوم تحصيل الحاصل ولما استعمالا فلما ثبت الفصل من
ترك اللام قال ذو الرمة وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
ثلاث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من
قوله ع بالالف الدينار فعلى البدل وعن الاضافة والاضافة
اللفظية اما ان يكون المضاف صفة احترازا مما اذا
لم يكن صفة كغلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما
اذا لم يكن كانت مضافة الى غير معمولها كخدمة الغلام
المصر وكريم البلد مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة
المشبهة الى فاعلها والتخفيف الاضافة اللفظية فائدة
تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال
في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض الفاظ عن ملاحظة
العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل
الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين

حقيقة



حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حاج بيت الله او بحذف
نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ
المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم
الغلام كما اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واتبعه
في ذلك ثم اضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط
واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله
قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف
اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وهي تفيد اي وفي
جميع هذه الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد
من التعريف والتخصيص بان تركيب مررت برجل حسن الوجه
باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فرجه
انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وانه تركيب مررت برجل
حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة
صفة للنكرة وجاز الثاني لكونه المعرفة اذ صفة المعرفة
والمراد بالمشار اليه بمنة وهو مجموع امور ثلثة وجميع



افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء
التخصيص لتجويز جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا
يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك
الامتناع لم يجز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا
دخل في ذلك الامتناع لانتفاء التخصيص ومن جهة انها
تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد
لحصول التخفيف بحذف التنوين وامتنع الضاربا زيد لعدم التخفيف
لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا شك انهما لا يدخلان في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء
التخصيص بل يكفي في وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان
الاسب تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة لوازمه خلافا للفراء
فانه يجوز تركيب الضاربا زيد انا لانا نفهم من دخول لام
التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه
بانه غير مستقيم لان الفصل بتاخير اللام المنفصلة حينئذ على



الاضافة فحينئذ ازعاما يخالف الفاء واما انها واقع في شعر فحينئذ
من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها
بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب
عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث
انه يجيء بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله و
فيه ان الواهب المائة الهجان وعبدها بعيد هذا القول ضعيفة
بقوى في الفصاحة بحيث تستدل به على ما عرف من امتناع
الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه نوع
مصادرة على المطلوب الا ان يقال المراد به انه ضعيف
في الاستدلال به لان الاستدلال فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا
على المحل او على انه مفعول به لان قد يحذف في المعطوف
ما لا يحذف في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها
حيث جاز هذا التركيب ولم يجز سخلتها بادخال رب
على سخلتها بدون العطف والبيت تمامه الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذا ترجى نتاجها الى محمد

الواهب المائة الربحا اى البيض من النوق ينتوى فيه
الجمع والواحد والربحا نصفة للمائة او بدل عنها او من قبيل
ليلة الاذب كما جوز مذهب كوفيين وعبيدها اى ا
يجعلها تشبيها للعبيد لقيامهم بحق مذمتها وعبيدها
صفة فالاضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة مع
عائذا اى حديثات النتاج حال من المائة تجي بالراى المهملة
والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق وفاعل ضارب العبد
واطفالها رفع على انه مفعول مالم يسم فاعله وحقيقة
الامر لا تكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة
فان كانت فانسبه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب
المعبر عنه بقوله والضاربا الرجل يعنى كان الذنب
عدم جواز ولا انتفاء التخفيف لزوال التنوين بالام لكنه
جاز حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه وهو جواز
بالاضافة وفيه وجهان لتعين رفعه على الفاعلية وعدم
على التشبيه بالمفعول ووجه الجمل اشهر اكثرها فى كون المضاف



صفة والمضاف اليه جنسا معرفتين باللام وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه فيما
مع الفارق والضاربك بمعنى انما جاز الضاربك مع ان الفاعل
عدم جواز بما عرفت وكذا بشبهه وهو الضارب والضاربه
وغيرهما فيمن قال اى قول من قال يعني بسببه واتباعه
انه اى الضارب فى الضاربك مضاف دون من قال انه ضمير
مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذ
وفى لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى الحمل
حملا اى لحصولها على ضاربك فانحذف فاعل المفعول له والفعل
المعلل بها خبر جان فبيانها انهما اتحدا وصدوا اسعد الفاعلين
والمفعولين بجردة من اللام بمفعولا بها وكانا مضمرين
متصلين انووا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف
فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس
اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك وجوزوه
بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان

كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا
تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولوجوه الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد والدليل على انه محذوف التنوين
فى ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو اسقطت للاضا
لكان ينبغى ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيد
ولن يتصور ضارب له فعلم انها اسقطت لاتصال الكاف لا
للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضا
رب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين فصار
الضمير المفصول متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف جدا
ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل
منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف
تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضاربك
زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله
وضعف الواهب المائة الربحا وعبيدها وقوله الضاربك زيد



والضاربك حملا على نظيرهما على الاجنبية عن استدلال
القراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة
بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منهما اشارة الى
مسئلة برأسها فيما يسبق للحكم بامتناع الضارب زيد فمن
تعلم ويضعف الواهب المائة الربحا وعبيدها انهم ضعفوا تخفيف
المجرد عن اللام على الضارب به المضاف فى ايه صفة معتدا بها
للام لانه يتوسط العطف بعيد مثل الضارب زيد كما عرفت
واغالم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد تحتمل فى
المعطوف ما لا يحتمل فى المعطوف عليه وح يتجه فى بيانه
من غير تعسف بانه الضارب زيد على المضروب الاول
ورجاع كل من الضربين الاخيرين الى مسئلة ظاهرة وينقض
الرد على القراء فى الاستدلال بها لا يضاف موصوف الى صفته
مع بقاء المتح المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان كلا من هيئتي
التركيب الوصفى والاضافى بحسب امر لا يقوم احدهما بالاخر
لزمه الذى يعبر عنه لا يضاف صفة الى موصوفها فافهم لا يقال

مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وخرج قطيفة بمعنى قطيفة
جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى ا ه
المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من قبيل ق
وجرد على القاعدة الاولى وهى قوله لايضاف موصوف الى
صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى و
بقلة الحمقاء فان فى كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف
الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربى صفة الجانب
والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها
موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد
الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل على معنيين
احدهما ان يكون الوقت مقدرا فى نظم الكلام ويكون المسجد
مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين
فان الجامع لم يضف اليه ولا صفة المضاف وثانيهما ان
يكون الوقت محذوفا والجامع فى ذاته مع منسوبا اليه يكون
بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد

جرده



جرده واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا الجواب
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بمثل الساعة الاولى و
بقلة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل
لا يتشى فى جانب الغربى فانه لا شك ان المراد بجانب
الغربى لا موضع مكان يوصف بانه جانب الا ان يقال ان
مكان جزء وكل فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو الجزء و
الاضافة بيانية والمكان المضاف تمام الجانب بالنسبة اليه
هو الكل فيستقيم المعنى وبعد على القاعدة الثانية وهى قوله
ولا يضاف الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
فانا اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على
الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم
حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانها اسم
غير صفة فلما قصد بها التخصيص لكونها صالحا لان يكون
قطيفة وغيرها اضافوها الى جنسه الذى يختص به كما
اضافوا الخاتم الى فضة فليس اضافتهم اليها من حيث انها



فى العموم والخصوص فزيد سعيد كرز فضع فان سعيدا
وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما
الى الآخر فاجيب عنه بانه متاول بتحمل احدهما على المدلول
والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جائنى سعيد كرز فذلك
جائنى مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم
بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف
لا ينون التنوين وجر فى غير الفاء مبنيا على الكسر فى آخره حرف علة
او الملحق به وهو با فى آخره واو او يا قبلها ساكن نحو
ان كان مضافا بالصحيح لان تحريك العلة بعد السكون لا يثقل
عليها لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان تحريك
العلة بعد السكون مثل يا بعد السكون فى الوقوف بعد استحقاق
اللام وكالا يثقل عليها الحركة بعد السكون بعنى فى الا
بتداء كذا بعد السكون الى اياء المتكلم كما آخر لغلام يا
مثل ثوب ودارى فى الصحيح وظبى ودلوى فى الملحق به
والياء مفتوحة او ساكنة وقد تخفف فى ان ابى الا جبل

والصحيح انه الفتح اذ لا حيلولة في الكلمة التي حرف وقد
جعلوها كسلا بد من الابتداء بساكن خفيفة او مكررة
والاصل فيها بيني على حركة الفتح والكسرة انما هو عارض
للتخفيف فاذا اخرج الاسم المضاف الى ياء المتكلم
فالمناسب ان لا الف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الا
قلاب نحو عصاي ورحاي وفتى بل وهي قبيلة من العرب
تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء مطلقا كلمة ياء
المتكلم وتدغم في اليا مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية
كفتاي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان
آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم
لاجتماع المثلين فيها هو كالكلمة الواحدة مثل سيلين
اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقطت النون للاضافة واو غلبا
في اليا فصار سيلي ان كان آخره واوا قلبت الواو
ياء لاجتماع الواو واليا والاولى ساكنة مثل سيليون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلب الواو ياء وادغمت اليا

في اليا



في اليا وكسر ما قبلها لانها انقلبت ياء ساكنة يوجب
بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل
مسلمي وان كان قبل الياء واو فتحة ما قبلها ياء نحو
كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي بخفة الفتحة
وفتح ياء اي ياء المتكلم في المحور الثلث للساكنين
اي لئلا يلزم التقاء الساكنين ان لم يتحرك وآخر الفعل مفتوح
واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء
المتكلم فاخي وابي اي فاحال في اخ واب مثل عصا اذا اضيفا الى
ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا زيادة المحذوف
جملة بسبب الاضافة اليها وانما لم يزد ما ذهب بلا دليل اصل
فيها وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتسكن
في ذلك بفتح الشاعر واتى مالك في ذوالمجاز بناء وحمل الاب
على الاخ لفظا ومعنى واجاب عنهم الصبان بان ذلك
خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يجوز ان يكون
المقسم به اي اتى جمع ابي فاصله ابين سقطت النون بالا



ضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار
اتي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين امرنا
تكيين وفقدنا بالاباة الكماة سميعن وعلين اصولنا تكيين
وقلن لنا آباؤنا قد ذكرتم وتقول اي امرأة قائلة وتمتاز اضافة
الحم الى المذكر عن اضافتها الى المؤنث بلزوم النون عند الاضافة الى ياء
المتكلم وانما فصلها عن اخي وابي لانه لم يثبت من العرب ذكر في جمعه
في المشهور وما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك
الخلاف في الاسماء الاربعة وفي الاكثر يقال في فتح حال اضافة
الى ياء المتكلم قلب الالف ياء والادغام في الاكثر اذ في الاكثر
موارد استعمالاتهم في بعضها ابقاء الميم المفتوحة من الواو
عند قطعها عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة
عن الاضافة فيجوز في اخ واب وحم وهن وفم باكثر كلمات الثلث
ولكن ضم الفاء اضبح منها اي من الفتح والكسر وجاءهم
مثل يد فيقال هذا اخم او حمك ورأيت حماً او حمك ومررت بحم
او بحمك ومثل حنيا بالرفع فيقال هذا حماً وحماك ورأيت حماً

وحما

من الاضافة لان جعله صلة الى وصف اسماء الاجناس
ليس الا بالاضافة اليها والتوابع هي جمع تابع منقول من
الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل
كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا يستثنى حدها بخروج
نحو ان ضربا ضرب لعدم كونه من افراد المحدود
كل ثان اي متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة
الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا
متأخر باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث
يكون اعرابي من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما بجهة
واحدة كضحكه من قولك جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ
مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابي من جنس اعراب
سابقه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة
وهي شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب
الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا

فقوله كل ثان يشمل التوابع كلها وخبر المبتدأ وخبر كان
وان واخواتها وثاني مفعولي باب ظننت واعطيت وقوله
باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي باب
ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء
لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو القصد الابتدائي
اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى
من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن
حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما
من جهة واحدة وكذا الظننت من حيث انه يقتضي مفعولا فيه
ومفعولا به عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
وكذا الك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وما خوذا
عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان لا
حاجة في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق انهم من
ان يكون لفظيا او تقديريا او وصليا او صفيا او حكميا فالاول نحو
جاءني هؤلاء الرجال وبازيد العاقل والاريب ظريفا ثم ان لفظة

كل هنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس و
بالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود في الحقيقة التابع
الواحد فيدخل كل هو ثان باعراب سابقه من جهة كذا واحدة
لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الواحد
فيكون مانعا والغاء الخصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها
فيكون جامعا فيحصل حينئذ جامع ومانع يكون تعريفا منعكسا
منصوص عليه انت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقولك
يدل على معنى في متبوعه الى تدل دلالة تركيبية تجمع متبوعه على
حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة
بخصوص مادة من المواد احترازا عن سائر التوابع لان
عليه البدل في مثل هؤلاء اخوتك زيد عليه والمعطوف في
مثل قولك اخوتك زيد وعلي والتاكيد في مثل قولك جاءني
القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة
كل التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي
بخصوص مواد ها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني

زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه
لا تدل دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان
الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى
في متبوعها في اية مادة كانت وفائدته اي فائدة التبعية
غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد
الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم ولمجرد التاكيد مثل نفس واحدة اذ الوحدة
من التاء في نفية فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة
المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في
النعت حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هنا مرضيا
لهم رد عليهم وقال الحق الذي لا محيد عنه ان يكون النعت مشتقا
او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير
المشتق لعرض المعنى اي لعرض الدلالة على المعنى الواقع في
المتبوع عموما اي في جميع الاسماء الا مثل عجمي وذي مال

فان التميمي بدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم
وزيد بدل على انه ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اى
بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول
معنى لذات ما وهو بحيث ان يقع نعتا وفي بعض لا يدل على
ذلك وهو لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى
كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب
على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل حسناك
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا وفي مثل مررت بهذا
الرجل فان هذا يدل على ذات معينة وخصوصية الذات
المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان
يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل فيها هذا
المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل يدل
عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت
بهذا الرجل اى بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل
على معنى متأصل في ذلك زيد فوقع صفة لهم وفي المواضع الاخر

فلا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة
لا المعرفة بالجملة الخبرية المؤولة في حكم النكرة لان الدلالة
على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة
الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع صفة
لا يتأول بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اى مفعول في
حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها التقدير
الراجع الى ذلك النكرة لا ترتبط خصوصا اذا كان رجلا بوي قائم وانما يمكن
فيه ضعيف الربط لتكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح
ان يقع صفة لمجيء رجل زيد عالم ليس بحال الموصوف
اى بحال قائمة بوي نحو مررت برجل حسن اذا الحسن حال الرجل
يصح بحال متعلقه اذ متعلق الموصوف يعد بصفة اغب
تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون
الرجل حسن الغلام صفة فيه وان كان اجنبيا فلا فرق في
النعت بحال الموصوف بينه اذ الموصوف في عشرة امور يوجد
منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف





والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا ان
كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل
نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كجريح
وامرأة جريح او كان صيغة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة
والثاني اي التي بحال متعلق الموصوف يتبعه في ثلثة
الاولى وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد
منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة
وهي ايضا اخت الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث كالفعل تشبيها بليعة بنظر الى فاعله فان كان
مفردا او مثنى او مجموعا افرد كذا الفعل وان كان مذكرا
او مؤنثا حقيقيا بلا فصل فليفرد ويجمع كذا يطابق الفعل فاعله
في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او
حقيقيا مفصولا بذكر او مؤنث جاز ان تقول مررت برجل قاعد
غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد
غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم و

مررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته
مثل تقوم جاريته وبرجل مسرور او مسورة داره او نائم او نائمة
في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت
اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في اخته البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير
المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير
يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون
في جمع المؤنث ويؤنث في الواحدة المؤنثة ولذلك قلت
مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين
وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما
تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب
وتضربان ويضربن فلم خصصت الثانية بهذا احكم قلنا
الحق الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف
بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الا
مور العشرة وكان لا يجري مشابهته بالفعل في اخته

عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية
بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في
الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط
بل بين ضابطه عدم تبعيته لمتبوعه كالفعل بالنسبة الى
ظاهر بعله ليتبين حاله عند عدم التبعية له ومن ثمه
اى ومن اجل كون الوصف الثاني في مظنة البوآني كالفعل
حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه ومن
ايضا قاعد غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن
تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة
يقعدون غلمانه والحق علامتي المثنى والمجموع في الفعل
الى الظاهر هما ضعيف ويجوز من غير حسن والاضعف قعد
غلمانه وان كان قعد جمعا ايضا كقاعدون لانه اذا كثيرة
الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومشابهته
لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه
الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من

الاسمية

الاسمية الى الفعلية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل
الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان غير
المبهم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما
الى توضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح
الوصف المادح والذم وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به
لانه ليس في الضمير معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى
بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها لكنه لما يقع في
بعض نسخ تدل ولا يوصف به ثم المعنى لانه يتبين ذلك بقوله
والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اكتفى
اخصا صالما بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها
لان المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف
او مساويا لها لانه اولى لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون
ادون منها وانتقل من سيبويه وعليه جمهور النحاة ان
اعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف
باللام والموصولات فيتبعها مساوا ومن ثم اى ومن اجل ان







الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله
اى ذي اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما
عرف بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل
او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثاله اى
مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس
او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب غلام الفرس لان تعريف
المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على اختلاف
الوقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص
من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على
البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب
هذا اى باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل
مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول و
المضاف الى احدهما للاسم الواقع في هذا الباب بحسب اصل الو
ضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتم بذلك
لابهامه ولا يتبين بالمضاف لكتسب التعريف من المضاف اليه

لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وجعل الموصوف عليه لانه مع
صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اى الكريم وانما
اى ومن اجل ان التمام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام
ببيان الجنس فضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين
به جنس المسمى لان الابيض عام لا يختص جنس دون الجنس
وحسن مررت بهذا الجمل لانه يتبين به ان المشار اليه انسان
بل رجل التحلف يعني المعطوف بالحرف يأتي مقصودا لذاته
نسبق الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام
قبله بالنسبة متعلق بالفهم من المعطوف يعني جزء منه
اى كما يكون جزء مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا
بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على
زيد فقد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام و
كما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبة المجيء اليه
متبوعه بما هو مقصود بتلك النسبة فعمرو مقصود بالنسبة

عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل الحق متبوعا
نحو قوله ليس متبوعه احدا زعن البدل لان الحق دون متبوعه
فيخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا ولكن فانهم وان
ولا لان الحق بالتبع معها احد الامرين من التابع والمتبوع
كما علمت لواجيب بان المراد يكون المتبوع مقصودا بالنسبة
ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة
ان لا يكون كالقيد على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان
المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان
بالنسبة مما بهذا المعنى ولما تم ما اخذ بما ذكره جمعا ومنعا اردفه
لزيادة التوضيح بقوله بتوسط به اى بين ذلك التابع وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في ضمن قوله
ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع بتو
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط
بين الصفات مثل جاءني العالم الشاعر والكاتب فالصفة قد
حل عليها حرف العطف كالشاعر والكاتب فيها جهتان احديهما

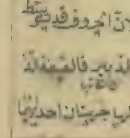



ذي الوصفية وانما حسن دخول العاطف عليه لنوع من
الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو جرد العاطف
كذا لكان الدخول في بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف
وقال بعضهم في نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة
في الحقيقة لدلالتها فيما على ما تدل عليه في غيرها من الجمع
والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات
عاطفة في غيرها ارتكاب ما بعيد من غير ضرورة داعية اليه
واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل
بارز كان او مستترا الا المنفصل اي بمنفصل اولا تم
عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كجزء ما اتصل به
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث
انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد
كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل
لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كجزء لكنه منفصل
من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده وتمام التحصيل به تاكيد

ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف
على الضمير المجرور اعيد الخافض غالبا كان او اسما لان اتصال
الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الضمير المرفوع بفعله ولا
بد في العامل ان لم يكن ضميرا متصلا من انفصاله والمجرور لا ينفصل
من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف عن بعض حرف
الكلمة وليس المجرور من ضمير منفصل كما يجيء في المفردات من ابوابه
ولا لانه يعطف عليه كما عمل في ارفع المتصل وفي استعارة
المرفوع منزلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تأثير له الا في جواز
ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة
الفاصل الآلة نحو مررت بك وزيد والمال بيني وبين زيد
والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والتقدير
كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا
الى متعدد وقيل جره بالنيابة كما في الحروف الزائدة في كونها لمجرد
وهذا الذي ذكرناه الخ لزوم اعادة الجار في حال السعة



والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا
واجاز الكوفيون تركه الاعادة في حال السعة مستدلين بان بالاضافة
قائمة تؤكد بها تأكيد المرفوع المتصل في نحو قاموا كلهم فلا بد ان يقع
نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز
ايضا تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك ولا بد ان يقع
نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ويجب العطف في الآية
لانه تأكيد بالمنفصل وفي الشاذ لا مع اعادة الجار قلنا التأكيد
عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المبدوء او بعضه او مشتمل عليه
والعفو قليل نادر فلا يسأل عما يجب بين المتبوع وبعضه او مشتمل عليه
عدم تخلل الفاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في سيبويه
الى ما يتوهم الى تحميل مناسبة ان يتخلل الفاصل العطف فان المجرور
بعد المعطوف عليه ويتحمل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحمل
مناسب فسيبويه بنى تأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع او باعادة الجار
في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال وبنا المعطوف
عليه بتأكيده بالمنفصل وقوى مساواة المجرور بالمنصوب اعادة الجار



لهم كان المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فيجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا
بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن
مثل قولك يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على رجل
وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده
عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف
وانما نحو ربة شاة وسخلتها بتقدير التكبير لقصد عدم
التعيين اي ربة شاة وسخلة لها او بحمل على كثرة الضمير
كربه رجلا على الشذوذ اي ربة شاة وسخلة شاة وكذا لا
المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر
الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلا يجب



بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف
النداء والكونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا
معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل
زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة اورد من
حيث ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجوز ويمتنع بهذا النظر
في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب مروا لا نفع في
ذاهب او نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون منفيا
عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه
العائد الى المبتدا شرط تعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدا
مؤخر وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولما
يمنع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم
الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى
الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب
عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان الباء
الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء التي هي صلة الى السببية

بان يكون معناها النسبة لا العطف فلا يرد نقضا على تلك
القاعدة او يكون معناها النسبة مع العطف لكنها تحمل
تحملتين بحملة واحدة فيكتفى بالربط في الاول والمعنى الذى
يطير فيغضب زيد الذباب او يقوم منها بسببية الاول للثاني
فالمعنى الذى يطير فيغضب بسببية الذباب ويمكن ان يقدر
فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد يطير الله الذباب وانما
عطف اى انما اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان
عطف اسمان على معمولي عاملين بواحد وفي بعض نسخ
حاشية الباب الاظهر عندى ان العطف فيها محمول على معنى
اللغوى اى اضافة الاثنين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لها
واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال
على معمولى عاملين لا على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا
نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانهم
لا خلاف في امتناعه مختلفين اى غير متحدين بان يكون التابع
عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد



عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل
فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما
وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول
الشاعر لما رأيت اكلا امر يخبين امرا ونارهم قد بالفلا تاججها
وان كان بحسب اللفظ جائزا لكنهم لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم يقدر ان يقدم مقام عاملين مختلفين
خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز
بحسب الصورة ولا يبعد قول الادلة الواردة عليها ولا يقتصر
على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف
مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا
بعد الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب
فجيئه في كلامهم واقعه لجواز عدم صورة السماع لان
ما خالف القياس يقتصر على مواردالسماع خلافا لبعضهم
فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا



ضرب هو الذى يقوم مقامه او تكرير معنى نحو ضرب زيد نفسه
او عينه او في الشمول اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة
بالتفصيل الذى ذكرناه او في شمول المتبوع افراده فعلم ان
التابع تجوز الا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه
كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة
الى بعضها فيدفع هذا التوهم بذكر كله واجمع واحفله وكلاهما
وتثنيتهما وابعيتهما وضدها فاذا اجمع التاكيد من جميع الفاظ
التاكيد واذا عرفت هذا المقول اخرج بالنص الصفة والعطف
والبدل عن حد التاكيد بقرر امر المتبوع اما البدل والعطف
فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها لدلالة على معنى
في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان فهو وان توضح متبوعه فهو يقرر امر
متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والفعل هذا حاصل ما ذكره
المص في شرحه وهو ان التاكيد المعنوى اى منسوب الى اللفظ
المحفوظ من تكرير اللفظ ومعنوى اى منسوب الى المعنى المحفوظ

من ملاحظة المعنى فاللفظى منه تكرير اللفظ الاول اى
مكرر اللفظ الاول ومعادة حقيقة نحو جاءنى زيد زيد أو
حكماً نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير
اللفظ وان كان مخالفاً للاول لفظاً الضرورة داعية الى
المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلاً ويجرى اى التكرير
مطلقاً لا التكرير الذى هو التأكيد الاصطلاحى فى الا
لفاظ كلها اسماً او فعلاً او حرفاً او جملاً او مركبات
تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد
اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء و
يدل على هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ
محصورة كالتأكيد المعنوى لان تأكيد المعنوى مختص
بالفاظ محصورة اى معدودة محدودة وهى نفسه
وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد
المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات
الثلث فى حال الافراد مثل جسق بسق وقيل اكتع مشتق



من عمد كتع اذا تام وابصع بالمهملة من بصع العرقاء
سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من البتع وهو
طول العنق مع سعة مغرزة ويمكن استنباط مناسبات
خفية بين هذه المعانى ومعناها التأكيدى بالتأمل الصافى
فاعلم ان اى النفس والعين يعبران اى يقعان على الواحد
والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغها افراداً
وتثنية وجمعاً واختلافى ضميرهما العائد الى المتبوع
المؤكد تقول نفسه فى المذكر الواحد نفسها فى المؤنث الوا
حدة انفسهما باراده صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث
وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم فى جمع الذكر
العاقل انفسهن فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر
والمؤنث لما سيتم النفس والعين اوليين تغليباً كالقرين سيتم
الثالث ثانياً لمن هو كالمعدوم لذكر وكلتاهما للمذكر والمؤنث والتثنية
بعد التثنية المذكورة لغير المثنى مفرداً كان او جمعاً باختلاف
الضمير العائد الى المتبوع المؤكد فى كل نحو قرأت الكتاب كله



وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو انشديت
العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف
الصيغ فى الكلمات البواقى وهى اجمع واكتع وابتع وابصع
بالمهملة او المعجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد بجمعاء
فى المؤنث الواحدة او اجمع بتاويل بجماعة واجمعون فى
جمع المذكر واجمع فى جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون
كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون
بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مقدراً كان او حساً
اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه والحاجة الى
ذكر الافراد لان الكل مأمور بلاحظ افراده بجزئية ولم
نعهد اجزاء لا يصح تأكيد بكل واجمع ويجب ان يكون
تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حساً كاجزاء القوم
او حكماً كاجزاء العبد ليكون فى التأكيد بكل واجمع فائدة
مثل اكرمت القوم كلهم واكرمت العبد كله فان العبد
قد ينجزى فى الاستئناء فيصح تأكيده بكله بخلاف جاءنى زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حساً
ولا حكماً فى حكم المجىء واذا كان المقصود تأكيد الضمير المرفوع
المنفصل بارز كان او مستكناً بالنفس والعين اى اذا اريد
تأكيده بهما اكد ذلك الضمير اولاً بمنفصل ثم بالنفس والعين
مثل ضربت انت نفسك فنفسك تأكيد لتاء الضمير بعد
تأكيده بمنفصل وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس التأكيد
بالفاعل اذا وقع تأكيداً للمستكن نحو زيد اكرمنى هو
نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو
ويقال زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفسه الذى هو التأكيد
بالفاعل وهو وقع الالتباس فى هذه الصورة اجرى بقية
الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير
المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما
بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم
اللبس وبالمنفصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين
بلا تأكيده بمنفصل نحو انت نفسك قمت لعدم اللبس وانما

أو غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيداً اخاك و
مررت بزيد اخيك واخته زيد يقولون مقصود بما نسب الى
المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف البيان لانها ليست
مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه
احتراز عن العطف بحرف واحد فان المتبوع فيه مقصود بما نسب
اليه التابع ولا يصدق الحد على المعطوف بل لان يتبوعه
مقصود ابتداء ثم زيد له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما
مقصودان بهذه النسبة فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل
الذي بعد الاكثر ما قام احد الا زيد فان زيداً بدل من احد وليس
نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد
بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام
الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع هنا القيام فانه نسب اليه
نفياً ونسبة القيام بعينها الى التابع مقصودة ولكن اثباتاً
فيصدق على زيد انه تابع مقصود ونسبة ما نسب الى المتبوع
فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق



بالنسبة دون متبوعه بخلاف العطف البيان فانه بيان
والبيان فرع المبيَّن فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا
لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الا
بدال الأبدال الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر
لم يريدوا انه ليس مقصوداً بالنسبة اصلاً بل اراد وا انه ليس
مقصوداً اصلياً وحاصل الفرق ان في قولك جاءني اخوك زيد
إن قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني توطئة
وتوضيحاً فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد
الى الثاني وجئت بالاول توطئة لمبالغة في الاسناد فالثاني
بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصوداً تبعاً والفرق
هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي
بدل البعض جزء اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيداً رأسه
والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل
منه ملابسة يجب معها توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى
الملابس إجمالاً نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداءً انك



قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل و
اجمعين بلا تأكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون
لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلاً واجمعين يليان
العوامل قليلاً بخلاف النفس والعين فانهما يليانها
كثيراً واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على
ما هو المشهور اجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته
لا بالاصالة لكونها أدل منها على الكل وهو الجمعية فلا يتقدم
يعني اكتع واخواه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها
اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم
ظهوره لانها علامة الجمعية واللزوم ذكرها من شاء
التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الشيخ
اي بقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي
دون المتبوع اي لابكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء
بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيداً
لنسبته الى التابع سواء كان ما نسب اليه منسوباً اليه او

تقصد اى يكره بان تقصد انت اليه اى الى البدل من
غير اختيار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اى
بغير البدل وهو نبه لعنه ويكون ان اى البدل والبدل
منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك وكرتين نحو ان جل
غلاك ينطلق اخوبا الناصية ناصية كاذبة وجاذبة
غلاك زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى
نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير
المقصود من كل وجه فانتوافيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من
نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكون ظاهرين
نحو جاءنى زيد اخوك ومضمرين نحو ازيدون لقيتهم اياهم
ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا اخوك ضربت زيدا اياه
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته
زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من
الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون
المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا



منتشرها من نقب ولا بد ان يخلو له الفرس ان كان خيرا وعن
مقبلا من اعلى الوادى فجعل اذا اقبل اخذ له الفرس ان كان ادبر
قال اللهم ضيق صدرى حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع
عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعيره و
زودة وكساه وفضله اى فرقه من البدل لفظا اى من حيث
الاحكام اللفظية واقع فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر
فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكرى جاز وان جعل
بدلا لم يجز لان البدل فى حكم تكرير العامل فيكون التقدير
انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق فى نحو
زيد اخوه يضرب عليه العلة نحوية وقوية وعليه الطريقة ان
التارك ان جعلناه بمعنى المغير لا فرق حقيقى وقوله نحو
سعد من الطير ان كان فاعلا لجليه وان كان منه اى فعل
من الطير المستفاد من جلب وهو جامع واقع بعد ان من قال
ترقبا اى واقع حوله مترقبة لانها قد وصله لان الانسان
ما دام به رمق فان الطير لا يقربه وانما الفرق المنوى بينهما



يكون زيد مجيبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتعين
نسبة الاجابة الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا
اكذا فى صبيح فنوبه بخلاف ضرب زيد عمارة وضرب
زيد غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فى
صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرها
اى يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه
او جزئه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزأ من
البدل ويكون ابدال منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت
الى القمر فلكه والمناقشة بان البرتلبس جزأ من فلكه بل هو
مركوز فيه مناقشة فى المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل
رأيت رقعة الامير بوجه فانه لا يجاب لهذه المناقشة
فيه فان البيع عبارة عن مجموع الدرجات وانما المجعل
هذا البدل فيها خاصة ولم يستم ببدل الكل عن البعض
لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب
فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اى بدل الغلط ان



يتخلف البدل البعض والاشتمال والغلط فان الثانى
فيها مفقود اذ ليس مدلول الثانى فيها مدلول الاول فيقال
اشتريت نصفك واشتريتنى نصفى واعجبنى علمك
واعجبنك على وضربتك الحمار وضربتنى الحمار غلطا
تأمل يجب التوابع غير صفة احترز به عن الصفة
بوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف
والتأكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من
متبوعه بل ينبغى ان يحصل من احق احدهما ايضاح لم يحصل
من احدهما على الانفراد فيجب ان يكون الاول اوضح من الثانى
مثل اقسم بالله ابو حفص عمر ما ابو حفص كنية امير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهو عطف بيان له وقولنا انه
اذا اعيد الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال ان احدا بعيد
وان عاقة ورا عجفاء نقبا واستحمله فحمله كاذبا
فلم يحمله فانطلق الاعرابى فجمع ثم استقبل البطحاء
وجعل يقول وهو يبتسم حلف بعيره اقسم بالله ابو حفص

فقد تبين فيما سبق والمآل بمثل انّا ابن الشارك البكر بشر
كلّما كان عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة
المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما
جرى من هذا الباب اى كلّ ما خالف حكمه اذا كان عطف
بيان حكمه اذا كان بدلاً فيتبا ول صورة النداء ايضاً فانك
تقول يا غلام زيد و زيداً بالتنوين مرفوعاً حملاً على اللفظ
ومنصوباً حملاً على المحل اذا جعلته عطف بيان وبانياً
زيد بالضم اذا جعلته بدلاً والمعنى الاوّل اظهر والثانى
اخفى المبنى اى الاسم المبنى وهذا حدّ لا يصحّ الاّ بعد ان يعرف
ماهيّة المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم
يعرف هنا كان تعريفاً للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حدّ المبنى لفظ المبنى
ما ناسب اى اسم ناسب المبنى الاصل وهو الحرف والفعل
الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المشابهة فى تعريفه
المعرب هو هذه المناسبة وقد فصّل صاحب المفصّل
هذه المناسبة بانّها اما ان تتضمّن الاسم معنى من
مثل اين



معانى فائه يتضمّن معنى همزة الاستفهام او تشبهه له كما
يبنى ما فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الجمل الواقعة بعدها
ونحو هما او وقوعه موقعه كاين فانه يقع موقع حاضر
وحيث اكتفى بما وقع موقعه كفى اورد وقوعه موقع ما اشبهه
كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المفتوحة
للحرف فى نحو اعلك او اضافتهم اليه كقوله تعالى من عذاب
يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقوعه غير مركب مع غيره على وجه
يتحقق منه عامله فعل نحو هذا الضارب من المركبات الاضافية
المعدودة كذا زيد وذا عمرو وذا اكبر منى والمضاف
اليه معرب وانما كان المبنى مقابلاً للمعرب واخّر فى المعرب
امران التركيب وعدم المشابهة ليبنى الاصل كان المبنى بها
لتعريف فحيث هذين الامرين اما بانتفائهما معاً او بانتفاء
احدهما فقد فقد علّة او جب اتباع المعرب فى الاعراب واذا افتقدت تلك
ذكر لك بيانه والتركيب فى تعريف المعرب والمبنى تقديمها
واخّر ايضاً لتقدّم ما هو مقوّم وجود كالشرط فى الجزاء



اذ الفرق المبنى من حيث حركاته او آخره وسكونها عند
البصريين ضمّ وفتح وكسر لحركات الثلث وحذف للسكون
وانما اكتفوا بذكر الحركات والسكون بناء لان المعرب والمعرب
والمراد اذ الحركات والسكونات بناء لا يجتمع منها البعض
الآخر لان الكلام لا ان هذه الالقاب لا يعرف بها الاعراب والبناء
بعينها عن الحركات الاعرابية ايضاً لانها كثيرة كما
ستصدر كثير اما يطلق عليها على الحركات الاعرابية ايضاً كما
فى صدر الكتاب حيث قال بالفتح رفعاً والفتحة نصباً او
الكسرة جرّاً وعلى غيرها كما يقال الراء فى رجل مثلاً مضمومة
والجيم مضمومة بحركة اى حكم المبنى والقرينة شاهدة على ذلك
ان لا يختلف آخره اى اثر المبنى لكن لا مطلقاً بل لاختلاف
العوامل اذ قد يختلف اثره لا لاختلاف العوامل نحو من زيد
ومن امرأة ومن زيدون فالنون هى المبنى فالتأنيث باعتبار
الضمائر واسماء الاشارة والموصولات والمركبات
والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفاً
على اسم

لفظاً او معنىً او حكماً اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم
ملفوظاً بانفراده نحو ضرب زيد غلامه او تقديراً
نحو ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكوراً
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من
لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع
الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى اعدلوا فكانه متقدم
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى لابويه لانه
لما تقدم ذكر الميت دل على انه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى
واما تقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانهما
جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصداً لتعظيم القصة بذكرها
مبهمة ليفخم ويفخم في النفس تفسيرها فيكون ذلك ابلغ
من ذكره اولاً مفسراً فصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم
المفهوم بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلاً
زيد وربه رجلاً وهواي الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل والمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج لكلمة



افرد قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء
كان مجروراً بالحاملة نحو ما انت منطلقاً عند انجاز نية او
غير مجرور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون
كالجزء منه وهواي المضمر باعتبار الاعراب اقسام
مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام
الظاهر اليها فالاول اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما
قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لما منع من الاتصال
الثالث اي المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من
الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال
ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر ستة انواع المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور
المتصل النوع الاول هو المرفوع المتصل ضمير ضربت
عن صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على
صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المشتركين اولهما



الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما
الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ
بالمتكلم وان ضمير المتكلم آخر في المعارف في وآخر ضمير الغائب
لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا
ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب
ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس
المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المتصل انا الى هن
انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي
هن والضمير في انت الى انتن هو آن إجماعاً والحروف الا
آخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل
وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن
ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما
ضربكن ضربه ضربها ضربهما ضربهما ضربهم ضربهن
والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انا انك انكما
انكم



انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اي
المنصوب المنفصل اياي اياك اياك اياكما اياكم اياك
اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات
كثيرة والمختار ان الضمير هو اياي والواحق للدلالة
على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال
المتصل بالاسم وفي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا
غلامك الى غلامهن ولك لذلك الى لهن وكان
القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب
ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة
معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين
الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا مشترك بين
الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجمع المذكر و
الجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب لفظة انت اربعة
غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى

المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك فان
الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشتركة بينهما
والتاء حرف التأنيث وبقية الانواع الخمسة تجارية على
هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب
خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة للثمانية عشر
معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنا عشرة كلمة
للثمانية عشر معنى يكون جملتها مائتين كلمة لتسعين بعضها
وبيان ذلك الامور علماً ومناسبات لا تطلع لها الا
بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب و
المجرور المتصلان بستة لانهما فضلة والمرفوع فاعل
وهو جزء الفعل فيجوز في باب الضمائر التي هي
للاختصار اثبات الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف
في آخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما بقي دليل عليها التي
عليها معنى في الترخيم ولكن هذا لا يستمر في جميع
التصريف بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن

مسند



مسنداً الى اللفظ نحو زيد ضرب والواحدة المؤنثة الغائبة
اذا لم تكن مسندة الى اللفظ نحو هند ضربت فان التاء علامة
التأنيث لا الضمير المرفوع والا لم تجتمع مع الفاعل اللفظي في
نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقاً سواء
كان مثنى او مجموعاً او واحداً او فوق الواحد مذكراً او مؤنثاً
نحو اضرب ونضرب والواحد المذكر المخاطب نحو تضرب
واضربي والواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين
الى اللفظ نحو زيد يضرب وهند تضرب في الصفة
مطلقاً سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة
او افعل التفضيل وسواء كان مفرداً او مثنى او مجموعاً مذكراً
او مؤنثاً اذا لم يكن مسنداً الى اللفظ نحو اقائم الزيدان كقولك
زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان
ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات في
ليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لا
نهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن

اللفظ

حالها الا ان يتغير عاملها والعامل هنا ليس عاملاً
في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير في محله
والضميران على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر
لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن
والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فيها
اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع والياء
بضربين ولا يسكون اي لا يجوز الضمير المتصل مرفوعاً كان
او منصوباً لاجل شيء الا لتعذر المتصل لاجل تعذره
لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اختصر فمتى امكن
لا يصار الى الانفصال وذلك اذا تعذر المتصل بالتقدم اذ
تقدم بالضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به
الا بالانفصال فاما يكون بانفصال العامل او بانفصال المعمول لئلا
لا يحصل الا به اذ الفصل بينهما في الانفصال وبتركه يفوت الغرض
او باحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يبقى
ما يتصل به او يكون العامل اي عامله معنوياً لانه لا يتصل

اللفظ

هٰهنا واياك والتقدير مثال الحذف في العامل اى اتق نفسك
والشر وانا زيدا مثال كون العامل معنوياً وما بعده فاعلاً
مثال كون العامل حرفاً والضمير مرفوعاً وعبد زيد ضاربه هي
مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له
فانه اسند اليه الضاربة اعتبارية اعتبار على زيد حيث وقعت
خبراً له وهي صفة لزيد حيث قام الضرب بها واغا يصح
ذلك اذا كان هي فاعلاً لا تأكيداً والا لكان داخلاً في صورة
الفصل لغرض التأكيد ولكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل
نحو الزيدون ضاربوهم نحن ورد عن الزمخشري ضاربهم
نحن وعلى هذا يكون فاعلاً كما قال وانما قدر بالتقدير
لانه ليس ضمير يثبت انه حكم في صورة اللبس بالطريق الاولى
واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعاً اعتبر عن
نحو اكرمتك اذا المرفوع كالجزء من الفعل فكان تقدم يتحقق
الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلاً فيجب انفصاله فان
كان غير متقدم اجماعاً وعدم كون احدهما مرفوعاً





والا وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته
فهو اى الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما
على التقدير الاول فلانه يلزم الترجيح في تقديم احد الثابتين
على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير
الثاني فلكراهتهم تقديم الاتقص على الاقوى فيما هو كالكلمة
الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما
اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما
يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته
والمختار في خبر باب كان اى خبر كان واخواتها اذا كان
ضميراً الانفصال كما تقول كان زيد قائماً وكنت اياه لانه
كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميراً
منفصلاً لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميراً
متصلاً ايضاً نحو كان زيد قائماً وكنته لانه شبيه بالمفعول
وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الانفصال فشبيهه
للمفعول لا تم يكن واجب الانفصال فلا اقل من ان يكون جائز



احد هما اى احد الضميرين اعرف من الآخر اعلم انهما اذا
تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني
للحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته
اى احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر اعلم انهما
اذا كان الاعرف مؤخراً نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله
يتعذر المتكلم في تأخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اولويته
بايراده على خلاف الاصل وهكذا سيبويه تجويز الاتصال
ايضاً نحو اعطيتهوزه فعلى هذا الخيار اى الاختيار في الضمير
الثاني ان شئت اوردته متصلاً نحو اعطيتكه باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلاً
نحو اعطيت اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو منفصل وان كان
متصلاً وخص ضمير باك فانه انما في ضمير وليس احدهما
مرفوعاً لما ان الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم
الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الا
عتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربني اياك للاعتداد



الاتصال لكن الانفصال مختار لان نهاية الاصل اولى
من رعاية المشابهة بالمفعول ولاكثرة في الاستعمال
انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتداء
محذوف الخبر تقول لولاك لكان كذا الى آخرها يعني لولا انت لولا
انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولاه لولاها
لولاهما لولاهم لولاهن لولاها لولاهن لولانا لولانحن وكان
الاولى ان يلحق بما سبق ان يقول لولاني الى آخرها لكن
خبر الاصيل بالتنبيه على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر
في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكونه ما بعد
عسى فاعلاً نحو عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات
لولاك وعساك الى آخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف
بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد
يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فاتي في هذا
المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه
الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور

واقع موقع المجرور فالاخفش تصرّف فيما بعد لولا و
سيبويه في نفيه واما عامل فذهب الاخفش الى
انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان
عيسى محمول على لعلّ تقاربهما في المعنى فهما ايضاً
الاخفش تصرّف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية
يليها اى يأتي المتكلم لازمة في الماضي الملحقه تلك
الياء التي اقرّ المضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي
هي اخت الجرّ ونريد اسميت نون الوقاية نحو ضربني و
كذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكنه مطلقا بل
حال كونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون هي
الاعراب نحو يضربني لتقي اقر المضارع ايضاً عن تلك
الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكماً و
بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها
وانما مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى في المضارع
ومع لدن وانّ واخواتها يعني انّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعل



مخيّر بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على اعراب
الثانية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها
تحرزاً عن اجتماع النونات ولوحكماً كما في لعل لقرب اللام
من النون في المخرج وحملاً على اخواتها كما في ليت ولخلوّ
لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخواتها عن العدم مانع
في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن
وقدٍ وقطٍ وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم
الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اى عكس
ليت لجواز في الاختيار والمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف
وكثرتها وفي وعن لتطرّفهما بالسكون وخيّر قبل الحوامل مثل
زيد هو القائم وبعدها اى بعد الحوامل نحو كنت انت الرقيب
عليهم وانت ضمير مرفوع لكن الاختلاف في كونه ضميراً
منفصلا بعد كان اى الناقصة او تأكيداً للضمير المستتر فيها
مطابقاً للاول افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً و
تكلماً وخطاباً وغيبة وبارزها المرفوع فصلا وذلك التوسط
يفيد ذلك المرفوع للتوسط بين كون الخبر مقدماً في



انت الرقيب وعلمت زيداً هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن
مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو ورفع الرفع متعيّن ويتقدم
غير الجملة واياه لفظ قبل لتأكيد التقديم المفهوم على وجهه
غير معهود ولا بُعْدَ ان يقال معنى الكلام ويقع متقدماً من
غير سبق رجحان وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل
الجملة اولا فلذلك قيّد بقوله قبل الجملة هذا الجنس من الكلام
مزيد غائب يستحسن غير الشائع اذا كان مذكراً رعاية لبقية
لان الضمير راجع اليه وغير القصة اذا كان مؤنثاً ويحسن تا
نيثه اذا كان العدة فيها مؤنثاً بفصل المناسب بغير ذلك
الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بعدة جملة
من الجنس المذكور والظان قوله يستحسن غير الشان والقصة
معترضة بياء للواقع ليس داخلاً في بيان القاعدة فانه
لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه
الشريفة اولا ولا يخفى انه يلزم استدراك قوله بقيد الجملة
بعده فعلى هذا لو لم يجعل التقدم على ما ذكرنا استقر ذلك

بقول الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعاً
الى الشان وزيد قائم مفسراً عنه فانه يصدق عليه
انه ضمير غائب تقدم قبل الجملة يفسر بالجملة بعده فانه
باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية
بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان
والقصة مستقلاً ومنفصلاً واذا كان مستقلاً يكون مستتراً
وبارزاً على حسب العوامل فان كان عامله محذوفاً بان كان
مبتدأ كان منفصلاً وان كان لفظياً يصلح لاستتار الضمير
فيه كان مستتراً والا بارزاً مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل
وكان زيد قائم مثال للمستتر وانه زيد قائم مثال
للبارز وحذف من اللفظ باضماره لانه منسي
حال كونه منصوباً بضمير اي جامع ضعف بخلافه
اذا كان مرفوعاً فانه لا يجوز اصلاً لكونه عمدة اما جواز
فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف
ضمير بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثال ما لا
من يدخل



من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظبياً اي ان
المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار هما مع
كونه منصوباً انه كقوله تعالى واقرد هو بسبب ان الله هو
رب العالمين وذلك لانه قد خففت انّ وانْ لثقلهما بالتأكيد
الواقع فيهما وجد تخفيفهما وجد وا ان المكسورة المخففة
عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلاً لما ليوفينهم
ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في ملفوظ بل ان
ان المفتوحة اقوى شبهاً بالفعل من المكسورة فهي احرى
بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها
في ضمير الشان ليلا يزيد المكسور عليها عملاً مع انه احرى به
ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لان قوة التخفيف المطلق
حيث كاد يدل عليه حذف النون وحكم بلزوم حذف ضمير
الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسما الاشارة الى سبب
الاشارة المعهودة من البناء يجب الاصطلاح
ما وضع الى ابهاء وضع كل واحد منها لمشار اليه الاولى



هي الاصل لكونها بازاء المذكر فينبغي ان يناسبها وقيل
هما اصلان والقول باصالتها قد مناه عن سائرها الفتحتها
وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف واواً هل
بضم وصل اليها وتي وذي يوصل اليها والشاه
اي المثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا
يخفى من لفظه الا بالكلفة وانها على الالية ونقض
بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين بان
العوامل انما هي عربية والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس
بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعتان
للتثنية الرفع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور و
فوعيها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود
علة البناء فيها والجمع اي جمع المذكر والمؤنث اولاء
مدّاً وقصراً اي ممدوداً او مقصوراً واذا كان مقصوراً
كتب بالياء وتلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على
اوائلها على سبيل التعاقب في الغالب بعد اعتبار اصالتها



مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان
الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية
فلا يرد التنبيه الغائب واما اليه فانها للاشارة المعقولة
اشارة ذهنية لا حسية ويشهد لكم الله ربكم مما ليس
الاشارة اليه حسية تحمل على التجوز والتنبيه لشبهها
بالحروف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذو احوال كونها
للذكر الواحد والعامل في اكمال معنى الفعل المفهوم من
نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعاً وذين نصباً وجراً
ك ذان وتين حال كونها لمثنى المذكر فيم ليكون ضمير الواحد
المرجعه وعلى هذا القياس في التركيب الثلثة الباقية
فقوله هي مبتدأ وقوله ذو اسم اعطف عليه مقيداً كل واحد منها
بحال خبر هو وهي في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال
من الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران
على احد الوجوه ولمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات
المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل

حروف التنبيه وهي كلمة هاهي ليست في الحقيقة منها
وانما هي حرف جيء بها للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما
جيء بها التنبيه على النبه الاسمائية كقولك هاذا زيد قائم
وهاانا زيداً قائم ويتصل بها اي بأواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب وهو الكاف في تنبيها على حال المخاطب من
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وانما جعلت
هذه الكاف حرفاً لامتناع وقوع الفعل موقعها ولو كانت
اسماً لم يمتنع ذلك مثل اضربتك ومررت بك وهي اي حرف
الخطاب خمسة والقياس يقتضي ستة واسقط خطأ
الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء
الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما
وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا
من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقي
الى ستة فكم اي تحاصل من الضرب خمسة وعشرون و
عنى اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكم يعني ذاك

اذا اشارة الى مذكر وخاطبت مذكراً وذاكما اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر و
خاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مذكراً ذانكن وذينكن اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تلك
الى تانكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن
واولئك بالمد واولالك بالقصر الى اولئكن اولاء اولكن و
اما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا
تقل ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذالك
للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات
الثلث سلم الاخريين منها ليتخذ هذا الفرق مذهباً واحاله
الى غيره فقال ويقال وتلك وذانك وتانك حال كونه
حاصلين الاخيرين مستدركين بعد ذلك باللام اي هذه كلمات
الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك



اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقاً واما تانك وذانك وتا
نك محققتين واولالك بغير اللام فللمتوسط وما هو المتوسط
بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما انه وهناه
بفتح الهاء وتخفيف النون وهنّ بفتح الهاء وتشديد النون
وجوالاكرة وهناه بكسر الهاء ايضاً للقريب المحقق
خاصة لا يستعمل في غيره الا احياناً على سبيل التنبيه واما
عدها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره
الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة
سالا يتم جزأ اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون
جزأ تاماً ان كان جزأ كلامها ولا يصير جزأ تاماً ان كان يتم
من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في
كونه جزأ اولياً يخيل اليه المركب اولاً الى انضمام امر آخر
معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما بنى
كونه جزأ تاماً لأجزأ مطلقاً لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزأ من المركب يكون الموصول وحده ايضاً جزأ كما

والذى بالياء فقط مكسورة او ساكنة بغير همزة للوصل فجمعه
الموافق لجمع المذكر والمؤنث الآدميين فجمع المؤنث اللائى
واللاتى واللواتى لجمع المؤنث وجاء فى اللائى اللات
بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا
بحذف التاء والياء معاً وقد يأتى بمعنى الذى فيما لا يعقل غالباً
نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها
ومن ايضاً بمعنى فيمن يعقل وسوى فيهما الحد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث وقد يجئ الذى نحو اضربت ايهم
فى الدار اى اضرب الذى فى الدار وقد يجئ بمعنى التى نحو اضرب
ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار وذو الطائية اى
المنسوبة الى بنى طئ لا تختص بجنس موصولاً لا يختص بجنس
الذى او التى قال الشاعر فيهما وحضنه وذو حولوا
اى التى حضنتها والتى طوتها وقد يحذف اكتفاء للمعنى
نحو ما انا الذى قال ذا الذى صنعت ولا الذى اى انا الذى
بمعنى الذى والتى او المثنى والمجموع وقد يحذف العائد



المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا كذلك
بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميراً
او غيره واذا كان ضميراً اعم من ان يكون للموصول او لغيره
والواجب ان يكون ضميراً للموصول عينهما بقوله وصلته
اى صلة ما لا يتم جزءاً الا بصلة جملة خبرية او ما فى معنا
ها كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا غير ضمير له
اى للموصول لا غيره وصلة أل والذى واسم فاعل او
مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت
صلتها كان جملة او معنى مفرداً صورة عملاً بالحقيقة
والشبه جميعاً وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر
والتى للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى
المؤنث ويكونان بالالف فى حالة الرفع وبالياء فى حالتى
النصب والجر والذين على وزن العلين لجمع المذكر والمؤنث
الا انه فى جميع للمذكر اشهر والذين كاللاتين لجمع المذكر
واللاتى بالهمزة والياء وباللاء بالهمزة المكسورة فقط



مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه
اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى
فى موضع الذى كان له فى الجملة الاولى ضميراً لها
اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير نصباً
على انه مفعول او عن اضافته معنى جعلته اى جعلته خبراً
وان اضفت مثلاً عن الى ضمير من جملة ضربت زيداً بكلمة الذى
او قصراً فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما هو
مخبر عنه فى هذه الجملة الى زيد والمراد بموضعه محله
الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت
ضميراً للذى واخرت المخبر عنه يعنى زيداً وجعلته خبراً عن
الذى فى الذى ضربته زيد وكذلك ان ادخل الذى الالف
واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او
المفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل
او المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبنى للفاعل
واسم المفعول من الفعل المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل



الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولاً لا يجوز
حذفه اذ لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلاً
لكونه عمدة نحو قوله تعالى انه يبسط الرزق لمن يشاء
ويقدر اى لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا باباً
يستمونه باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامها او
مقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا
الفن من المسائل وتذكيرها اياها فانهم اذا قالوا الاخبار
بخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد
بيانهم طريقة الاخبار به لابد لهم من تذكر كثير من مسائل
النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى
اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة
الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر
عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى او التى والالف
واللام فان الياء ليست صلة للاخبار لان الذى تخبر
عنها لا تخبر بها صلة لها اى اوقعت كلمة الذى او يقوم

عن زيد بدون العاقل ولا يرجع عاقل بدون زيد لاستقلال
به وفي الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن
بجوعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع
في المسند والمسند اليه بدون الموصول فلا يجوز في نحو عجبت من الذي
القصار الثوب الا يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب
لانه يؤدي الى ان يجعل الضمير الذي جعل في موضع القصار
عائدا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار
الثوب وكذلك امتنع في الحال لانه حال يجب ان يكون نكرة
فلا يجوز ان يقع الضمير الذي جوز وقوعه في موضعه بالحالية
وكذلك امتنع في الضمير المستتر لغيرها اي لغير كلمة الذي
لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها
فبقي ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتق عليه
اي على الضمير المستتر لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه
فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته
غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدا



الذي يتضمنه جملة الفعلية مستترا او غير المتصرف نحو نعم
(اي الفعل)
وبئس وحبذا وعسى وليس لانه لا يجيء منه اسم الفاعل ولا
المفعول فلا يخبر بالالف واللام عن زيد في ليس زيد منطلقا
ويشترط ان لا يكون في اول تلك الفعل حرف الاستفهام من
(اي تقدم)
اسم الفاعل والمفعول معناها كالتباين هو موقوف وحرف
النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم
زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فحينئذ
بمنع الستين فان تعذر امر ما اي من الامور الثلاثة التي هي
تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير
ذلك الاسم خبر تعذر الاخبار ومن اجل ذلك اي
تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي من نحو
الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة
بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة و
كذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون
الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي





التامة والصفة فان كلا من لا تجيء تامة ولا صفة
واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة و
انتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت
والاستفهامية نحو ايهم افضل وايهم لقيت والشرطية نحو
اي رجل تكرمه اكرم واي الاسماء تحسن والموصوفة نحو مررت باي
قبل اي نفع صفة اتفاقا عليه جعلها المصنف كمن التي لا تقع صفة
اصلا واجيب بان اي الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية
لان معنى مررت برجل اي رجل عظيم يسأل عن حاله
لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي
اي كمن اي واية معربة بالاتفاق وصحا لا يشاركهما
في الاعراب غيرهما من الموصولات الاسمية لاختلاف في اللذا
واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانها التزم فيها
اضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد
حيث وان واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها
نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن



بالعائد واذا جعلته عائدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد
وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا حرفية فانها اما كافة
نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد
قائما موصولة نحو عرفت ما استقر به والاستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع و
موصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك
واما بجملة نحو ربما ندم النفوس من الامر لم رجة كما
العقال اي رب شيء تكرهه النفوس ثم تاتي بعض شيء
منكرا عند الله على والشيء المعرف عند سيبويه كقوله تعالى
(اي الكتب)
فنعما هي اي نعم شيء هي او نعم الشيء هي صفة نحو اضربه
(اي معرفا)
ضربا ما اي ضربا كائنا ما ومن ذلك اي كونه موصولة
نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن
ضرب وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد
نحو قوله ولكني فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمه الآن

عتيداً فيمن قرأ بالضم اى ايهم هو اسقه وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبهها الحرفى من جهة الافتقار الى ما بعدها فى الصلة وبنيت على الضم تشبيهاً لها بالغايات لانها حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لبنائها فلا حاجة الى الذكر ثانياً

وفى قدس سره اذا امتنع وجهها احدهما ان معناه ما الذى يكون ذا بعضى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى وصفت اى صنعته قائما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس ورجح الرفع اى رفع اى على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت لا كرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقاً للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معنا اى شئ وههنا عبارة تأخذ احديهما ان ما اذا كما لها بمعنى





بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى قيس وبالضم لغة بعضهم اى بعد مثال لها هو بمعنى الماضى وقيل الاصل كثرة استعماله على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تأديتها معانى الافعال اى بلفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون زيد مثلا موضوعاً لكلمة امهل قال الشارح الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه مبنى اذ العلم اللفظ ربما يقصد به معناه ثم يخبر به كما يقال اسكت وربما يسمع به اصلا ولهذا قال المص سكان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل سكان بمعناه الامر او الماضى والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس تقضياً على التعريف وفعال اى ما يؤتى بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق



شئ والثانية ان يراد معناه اى شئ وذا زائدة والظاهر ان موصولا بها ولعل فان معنى قولهم انها بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بل استقلال لكونه كلمة زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ وجوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الا كرام ليكون الجواب مطابقاً للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبر المص لغوات المطابقة بين السؤال والجواب اسما او فعلا ساكان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما من اقسام المبنى الاصل فحقه بناء كغيره من اسماء المبنى الاصل فان قيل ان اى بمعنى انصبر واوه بمعنى انوجع فالمراد بها تصبرت وتوجعت فغيرت عنه بالمضارع لان المعنى على الاستمرار وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل زيد يدى اى امهله مثال لها هو بمعنى الامر وهيهات ذاك

شيئ لا دليل لمسه عليه كيف والاصل في كل معدول عن
شيئ ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشيئ منه فكيف
خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبا
لغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبيّن وجهها
في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه
وفي ارتجال كونه علماً للاعيان اي لعين من الاعيان
انما قال علماً ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان
ليخرج باب فجار لانه وان كان علماً كما قالوا لكنه علم
لا للاعيان وقوله مؤنثاً صفة علماً وذكره للتنبيه
على انه لم يقع الا كذلك كقطام علماً للمؤنث وفعال
كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته بفعال
بمعنى الامر عدلاً ووزناً معرب في استعمال بني تميم لا
ما في آخره اي الا في فعال علماً للاعيان يكون في آخره
ياء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوقفون تجاري
في بنائه واقلهم لا يقفون بين ذلك الزاء وغيرها بل

يحكون



يحكون باعراب الفعل نحو خيضار علماً للكوكب وجه الاكثرين
ان الراء حرف مستقل كالهاء في مخرجه كما ذكره فاختير في البنا
لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق
مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسا
اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تتصاريف
فعل اولم تلازم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل
واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه ومه
وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما
كانت عليه حين كونها اصواتاً سابقة ولم تصر مصادر ولا
اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عرو
معنى له كقول المتندم او المتعجب وني وح لا يقدر ان يحكم
عليه بشئ او به على شئ ومنها ما يجري على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ
كما اذا قلت غاق قاصداً اصدار ما يشابه صوت الغراب
عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصو



به لا جعل حيوان اما ناخة بعير او بعاء او غير ذلك كما اذا قلت
نخ لناخة البعير وح ايضاً لا يقدر ان يحكم عليه او به
وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا
تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب
وي او عند اناخة البعير نخ او غاق عند حكاية صوت
الغراب فهي في هذه الحالة ايضاً مبنية لكن لا من حيث
انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات
ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على
سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها
دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها و
اخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من
الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ اذا قال لفظ
ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت
اي اصدر على لسان الانسان تشبيهاً بصوت شئ كما عرفت
في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به

بعد

غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري
مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل
عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة
قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر
من اتحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل
التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه آخر يخرج
منها هذه النسبة اضعف من خط الفتاح والاحسن ان
يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركب
احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر
الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر
الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعلقية التي تكون
بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركب
احد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركب
احد بقطر مع جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فان
تطبيق احد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن هذا الشق





حرفا اي حرف عطف او غيره بينا اي احد جزئيه الاول
لوقوع احد في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب
والثاني تضمنه احد عشر فان اصله خمسة
وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل
حادي عشر واخواتها يعني احدات حادي عشر من ثاني
عشر الى تاسع عشر واحدات كل من خمسة عشر وحادي
عشر وانما اوردت مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا النوع
المركب سواء كان احد جزئيه العدد الدال على العشرة او
صيغة الفاعل المشتقة منه وقيد في بعض النسخ ان في جزئي
لا يقتضي الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد
بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من
المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد
السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا
هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا اردوا



ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من
جميع الجزئين لان صيغة الفاعل لا تتسع حروفها جميعا
فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض
الحروف من كل جزء مظنة الالتباس فاختاروا الاول
ليدل على المفهوم من اول الامر فاخذوا مثلا من احد
عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بعض الواحد من
احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن
حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن
حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى
له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما
الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه
لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني المتضمن ويعرب الاول
لشبهه بالمضاف بسقوط النون والا اي وان لم يتضمن
الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل
التركيب مبنيا كعطبك وبنى الاول للتوسط الواقع من الا
اعراب

لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاسم فيها
متضمنة لمعنى الحروف وهو الخبرية عليها وكذا
وبناؤها لانها في الاصل زمان اسماء الاشارة وضعت
عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة
بعدكم وبقي ذا على اصلين بنيه وكل واحد منهما يكون
للعدد والكناية عنه وهاهنا كذا كناية من نوع العدد
ايضا نحو مرحبت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره
وكيت وذيت للحديث اى للكناية عن الحديث والجملة
وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة وقعت موقع
الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء
فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجع اليهما الذي
هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كيت وذا
بني لان كاف التشبيه دخلت على ذا واي كان في الاصل
معربا لكنه اينبني عن الجزئين معانيهما الافرادي وصار
المجموع كاسم مفرد بعد كم الخبرية فصار كانه اسم مبني

على



على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا يتنون فتكتب
ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها
في الخط فرقته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك
لم يذكره النحويون مع اخواتها في الاستفهامية المتضمنة معنى الا
ستفهام ميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه
منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسيط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين ممتزة مفردة منصوبة
جعل ممتزها مجرورا بالاضافة مفردا تارة وجمع اخرى
تقول كم رجل عندك وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة
اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير في حيز الكثير كذلك
وانما جاء مجرورا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته
صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل
جهة تمييزه كالمانعة عن معنى التصريح بها وتدخل
من في تمييز كم الاستفهامية والخبرية تقول
كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال تعالى

وكم الخبرية





الرضى هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ضلال وكم قرية
وذلك لان فصل مميز المميز المضاف اليه كم واما ميز
كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نسخ
الاصل ولا دليل على جوازه كتب من كتب هذا الفن كذا يجوز
ان تخبري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم
اتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولها
اى لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان
الاستفهامية تتضمن الاستفهام وجوبا فتقتضي صدر
الكلام ليعلم من اول الامر انها من اى نوع من انواع الكلام
والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع
من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلا
هما لوقال كلتاهما كان اوفق للتانيث الاستفهامية
والخبرية فهو تذكير وكل كلا هذين النوعين وهما كم لا
الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما يفيد مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا ثم بينت موقع كل واحد منهما

بقوله



بقوله فكلها اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل
عنه بغيره او متعلق بضميره فهو من حيث هو كذلك
كان منصوبا محمولا على حسبه اى حسب عمل هذا
الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول
كم يوما سرت فكم منصوب على الظرفية مع افتقار الفعل
المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصو
بات فتخيره لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فلا
ستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت
في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية
مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت
وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا
ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التف
سير وقدرت بعده وفعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا

وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنه بمعرفة عن
نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فيجيز
تقدم على المبتداء لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبرا ان
كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل
اولا داخل تحت قاعدة النصب باختيار اعمال الكائن فيه
وداخل فى قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو
خبر المبتداء وكذلك اى مثل كم فى تأتى الوجوه الاربعة
الاعرابية بشرط المذكور
بعض انواع تلك الوجوه الاربعة فى جميع هذه الاسماء
لا فى كل واحد منها وهى من وما واى واين واى ومتى
مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف
وايان مختصتين بالاستفهام ثم من وما اذا كانا استفهاميتين
يأتى فيها الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت
ومن مررت وغلام من ضربت ومن مررت به وما صنعته
ولا يأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانا



فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظر
فية نحو اكرمك من جاءك اى وقت كائن مجيئك فاى وقت
على تقدير انتصابه على الظرفية مرفوع المحل بالخبرية و
الوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وايهم مررت وايهم
قام وفى مثل كم عمة لك يا جبر وحالة يعقوب فيما احتمل الا
ستفهام والخبر لوجود احد الثلثة او وجه هكذا
فى كثير من النسخ وفى بعضها وفى مثل قيمة كم عمة اى يا
جبر فيه يا مقال بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يجب
ان يعتبر الا وجه الثلثة فى كم احدها الرفع
بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران
النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها

خبرية ولا يخفى انّ هذا الوجه مبنى على اعتبار حذف
ميزها وهو فيما مذكر فيما سبق فكان الأليق تأخيره
هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما على
النسخة الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت
للفرزدق والمجرور تمامه فجئته قد حلبت على
اى حلبة
عشاري العذراء الموضعة الرسغ من اليد او الرجل
فكون منقية الكف او القدم بعيدا انها لكثرة الخدمة
صارت كذلك او هذه خلقة لها تشبيها الى سود الخلقة
وانما عديت حلبت بعلى لتضمنه معنى نقلت اى كنت
كادرها لاخذ درّها مستنكفا منها فيجئ منّي على كره مني
واختار من انواع جذ منها الحلب لانه خدمة للوالي
وهي ابلغ في الذم من خدمة الاتاني والعشاري جمع عشراء
وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها
تأتي من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة
مشقة ففي ذكرها واشارة الى ردّ القول في ابيه

واما



واما فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كالتي
ذهل عن كيّة عبد عماده وخالاته فسأل عنه وكونها
خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عمائك
وخالاتك قد حلبت على عشاري واذا حذفت الميز اى
كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عبة على الابتداء و
بمضمره تفسيره بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عبة في موضع النصب
لان الفعل الواقع بعد جملة مستطيل عليها بتسليط الظرفية
او المصدرية واذا رفعت عبة رفعت خالة وفيهما انك
نصبتها نصبتها واذا خفضتها خفضتها وذلك
واضح وقد يحذف ميز كم استفهامية كانت او خبرية
في غير كم مالك وكم ضربت اى في كل مثال قامت قرينة
دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر
عن كثرته فظاهر الحال قرينة دالة على انه سئل عن
كمية دراهمك وربما تريد او اخبار عن كثرتها فعناه



كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم
في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل
عن ضربك بجد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال
والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة
او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت
فكم في هذه الامثلة منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المعنيين ان كان المصدر للنوع فقط واما اذا كان
للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه
لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم مرة
او كم ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على
المفعولية الظروف اى الظروف المحدودة من المبهمات
المعبّر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى
ذكر البعض ههنا منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف
عبّر عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون

النية

النية فانه عند بنيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان
خيرا من قبل وسمّيت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما
حذف صيرت غايات ينتهي بها الكلام واعربت لتضمنها
معنى حرف الاضافة ولشبهها بالحروف في الاحتياج الى
المضاف اليه واختير الضم اجتزاء بالتنصيص كقبل وبعد وما
اشبههما من الظروف السمع قطعها عن الاضافة مثل تحت
وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها
ويجوز في هذه الظروف عند قلة ان يعوض التنوين من المضاف
اليه فقرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد
اغص بالماء الفرات فالآن فرق بين ما اعرب من هذه
الظروف المقطوعة عنها وبين ما يبنى منها وقال بعضهم
بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا
اى قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واعرف
مجاه اى مجاري الظروف المقطوعة عن الاضافة لاعرابها وبنائها

في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غيره من
الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها
ولانحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس خوافعز هذا
لاغير وجاءني زيد ليس غير بكثرة استعمال غير بعدها
وكذلك اجرى مجرى الظروف حيث لشبهها بها بغير في
كثرة الاستعمال وعدم تعريفها بالاضافة وبنيا اي من
الظروف المبنية حيث لم يكن وقد لا تحفظ قد يستعمل للزمان
ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في لاكن ذاك
اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا
فيجيء فيه مضافا الى مفرد وهو سهيل بفعل ترى اي
اما ترى مكان سهيل طالعا اترج نجما يضيء كانه شهاب
ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة
الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر
الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى
الجملة فانما تضاف اليها كالاضافة فشابهت الغايات





الحذوف بما اضيفت اليه فبنيت على الضم شذوذا مع
الاضافة الى المفرد بتقدير زوال علة البناء اي
الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ
الاضافة الى المفرد وهنا اي من الظروف المبنية اذا
فانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث
وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل
وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في ا
ستعمالاتها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص
من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اثناء
كلام والدليل على استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا
المعنى اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت
ولهذا كثر استعمالها في الكتاب العزيز لقطع حجاب الغيوب
بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كقوله حتى اذا
بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين السدفين وحتى
اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتيب



مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فبنيا
على اخرى لبنائها لذلك اي لكون معنى الشرط فيها
اي تجعل مختارا احد هذين المعنيين مناسبة للفعل المشروط
الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأتيها في الشرط
مثل ان واذ وقد كان اي اذا المفاجئة مجردة عن معنى الشرط
يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فجأه كذا بالضم
والمتبادر الى ذهنه وانت لا تشعر به فيهيج الى ما يجد فرقا
بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بالذهن التبادر على
وفقهم بعدها فلا يأتي ما سبق من عدم وجوب الفاء
بعدها في باب اضمار على شريطة التفسير فخرجت فاذا
البيع اي فاذا البيع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل
في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر فلذا يختص
عن الظهور لقوة ما فيه من الدلالة عليه وانما قدرت السببية
فان مفاجأة البيع مسببة عن الخروج فيأتي الترديد الى التحقيق
انما للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأة وحاصل المعنى

وإن زيد قائم ولفظة بجيئها لم يذكرها الخص ومنها اين
وأني في نحو اين استفهاما وشرطا اي حال كذا لاستفهام
والشرط وبنيا وهي لتضمنها معنى حرف الاستفهام او الشرط
نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس
وقد جاء اني زيد بمعنى كيف وجاء اني القتال بمعنى متى
ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى
القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
نحو ايان يوم الدين والفرق بينها ان ايان مختص
بالامور العظام وبالمستقبل دون بقية الازمنة يوم الدين قيام
زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بها
والمشهور فتح الهمزة والياء وقد جاء كسرهما ايضا ومنها
كيف للحالة استفهام اي استفهاما حال شيء و
صفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمانه المحال كما توهم
بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جاء جر
الظروف ومعناه السؤال عن الحال نحو كيف زيد اي

على



على اي حال هو وفي قد تستعمل للشرط مع ما على ضعف
عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة
تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس
فان كان فعل ليس ايجد فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان
بعده فعل نحو كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي
على اي حال جئت اراكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف
المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين وكيفية
تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها
نحو ما رأيته مذ ومنذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم
رؤيتي يوم الجمعة فيليها اي يقع بعدها اي بعد مذ ومنذ
المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى ولا الجمع حقيقة كالمثال
المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان الذان صاحبنا
فيهما اي اول مدة عدم رؤيتي هذان اليومان فاليوم لا يدل
هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما بأولية المدة لان
اول المدة انما يكون امرا واحدا لا اثنين او اثنياء فالمثنى



والجمع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد للمعرفة
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم
لقيتني فيه لحصول التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل
الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما زمان
مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع مدة
اي جميع مدة زمان الفعل المتقدم فيليها اي مذ ومنذ
المقصود اي الزمان الذي قصد بيان حاله كونه ملتبسا
بالعدد اي بعدده المستغرق جميع اجزاءه بحيث لا يفقد
منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة
زمان عدم رؤيتي يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع
بعدها المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل
نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كتب على هذه الصورة
مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب
او ما خرجت مذ انك ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت
مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدها زمان ماض

الواحد

الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدها عليها فكان
التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى
هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ
اسمين مبتدأ وما بعدهما خبر لكونهما في تأويل الاضافة
لانهما انما هما اول المدة او جميع المدة وحينئذ ما بعدهما اي
كل واحد منهما ما بقي بعد مذ ومنذ خبر المبتدأ او المبتدأ ما بعدهما وهو عليه الفاء يلزم ان
يكون المبتدأ في مثل ذلك مذ ومنذ نكرة والخبر معرفة و
ذلك خلاف جمهور النحاة انما يكونان مبتدأ او خبرا فيما
اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عندهما من الظروف
المبنية الا الان بالنظر الى كونها من اسماء الزمان لانها
يقعان فرقا في تركيبهم ومنها اي من الظروف المبنية سحر
بالالف المقصورة مذ ومنذ بفتح الام وضم الذال وسكون النون
ومذ جاء لمذ بفتح اللام وسكون الذال وكسر النون ولمذ
بفتح اللام والذال وسكون النون ولمذ بضم اللام وسكون

الدال وكسرة النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد
بفتح اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها
لوقوعها بعضها ووضع الحروف وجعل البواقية عليه وكلها
بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضرهُ
وفيما في خزائنهِ وان كان غائبًا عنهُ ولا يقال المال لدى
زيد ولدن زيد الا فيما يحضرهُ وحكمها ان يجرّ بما
الاضافة خطا المال لدى زيد وقد تنصب في بعض لغات
العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعًا تشبيهًا لنونها
بنون التنوين مثل رطلًا زيتًا ولذلك يحذف معها وينبت
ولكن غدوة اكثر استعمالًا من بكرة وغيرها ومنهم من
يفتح القاف ومنهم من الطاء المشددة وهذه اشذ لغاتهِ
وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعًا
لضمة الدال المشددة او المخففة وجاز قطع كلها
قط الذي هو اسم فعل فيه جميع لغات كلها الماضي المبني
اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقيل



نحو فيه يستغرق النفي جميع ازمنة الماضية نحو ما
رأيته قط وبناء المخففة لوضعها ووضع الحروف وبنا المشددة
لمشابهتها بالاصوات المخففة وقيل لجواز اختيارها وهي
عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد و
كسرها المستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي وزمنه
المستقبل المنفي فيه وقوع نحو لن يستغرق النفي جميع الازمنة
المستقبلة خولا اراه عوض وبناؤه على الضم لكونه
مقطوعًا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابهم مع المضاف
اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الدهر
والعائض الكريهي عن وجه الدهر والجوع والضاف
الى جملة اي الى كلمة اذا المضاف الى الجملة يجوز بناؤها
لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح
لخفته نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله
تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح وفيه اعراب ايضًا
لكونها اسماء متمكنة للاعراب ولا يجب اكتساب المتمكن



الى المبني البناء نحو ذلك اذ كالمذكور من الظروف
فيجوز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين
مع ما ان محققة او مشددة تمثل قبا بي مثل قام زيد
وقيل اي مثل ان يقوم زيد ومثل ذلك نقوم لمشابهتها
الظروف المضاف الى المضاف اليه نحو الى الجملة حقا اذا وحيث
ولربما المشبهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابها
لكونها اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي
هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم لمعرفة ما
اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي يتأتى ملاحظة بعينه اي بذاته
المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما في الزمان
مقيدًا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له ايم فهو
المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن
هذه الحيثية فهو النكرة فقولهما وضع لفظ شامل للمعرفة
والنكرة وقولهم بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة
انواع بالاستقراء واستدلوا عليها في الذكر الى ترتيبها بحسب

المرتبة

المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معانيها مبهمة
مشخصة باعتبار المتكلم فان الواضع لاحظ في الاضمار
المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلًا وجعله
آلة ملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من
كلمة الاولى بخصوصه بحيث لا يشاركه ولا يفيده الا بقيد
خصوصه دون القدر المشترك له فيستحقه ذلك المتكلم الذي
وضع لا الذي لم يوضع له فالواضع هو والموضوع له جزئي مشخص
والثاني اعني الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع
لفظ انا له من حيث معلوميته ومعبوديته او الجنسية
كما اذا تصور مفهوم الانسان وجعل حيوانة المفترض
ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعبوديته لفظ انا
فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة
بخلاف ما اذا وضع لفظ الانسان بازاء هذا المفهوم الجنسي مع
قطع النظر عن معلوميته ومعبوديته فانه بهذا الاعتبار
نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات

ذى اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والناس المضاف ف
احدها اذا احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة
الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها
قد تقع الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف
اليه فيكان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل
فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة بمثل غلام ابيك و
نحو ذلك اذ المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات
او بالواسطة ولا يخفى عليك مما سبق ان المضاف
اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا
الحكم يعنى اذا اضافة معنى يعنى اضافة معنوية فقوله يعنى
مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى
احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا
ولما ثبت تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى
احدها معنى ظاهر والمعرف باللام او النداء مستغن عن
التعريف حقيق للعدم بالتعريف وقال الخليل اسماء كان او لقب



وانما سميت مبهمة لان اسمها الاشارة من غير اشارة
منه وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع
العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان
معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا
عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد
المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان
هذا وضعا عاما لان المفهوم المعتبر فيه عام وهو المشترك
بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد
من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والباقي والمعاني
ما يعرف باللام العهدية والجنسية والاستغراقية ولما
لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام ان الذي تحسبه
اللفظ والميم في ليس من امية ام صيام في امصفر بدل
من اللام فلا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف او
عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا
لغير معين فانه نكرة ولم يذكر المتقدمون ما يرجع اليها



يتعرف فيهم ما لا يتعرف في المضمر الا ترى انك اذا قلت انا
لم يلتبس بغيرك واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيفهم
انك المخاطب له وليس المراد بالاعرفية انه اكمل المعرفة بعد
من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية
المتكلم والمخاطب انه اذون منهما واقتصر على بيان التفاوت
بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها
الا الاضافة الى احدهما فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف
اليه واردفنا بالقيد التفاوت بين اصنافه بعد ما بين انواعه بين
المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكرته هو المترتب
بينه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشئ لا
بعينه اى لا باعتبار ذاته المعينة المعهودة بين
حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة
وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما اخرجها
بالذكر لان لها اسكة مناسبة ليست لغيرها وهي ما
الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء مفردة كانت تلك الا

اسماء المجموعة فالاثنتا هي المعدودات واحاد هاكل واحد
واحد منها وكيفية الاحاد بايجاب بواذا سئل عن واحد او عن
اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة
بازاء تلك الكيات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية
واحدة منها اسما للعدد فالواحد موضوع لكمية احاد لا
بشيء اذا اخذت مفردة واذا سئل عن معدود منها بكم قيل
بواحد والاثنان موضوع لكمية اذا اخذت مجموعة
مشتركة مرة واحدة فاذا سئل عن معدود منها بكم يجاب باثنين
وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظي الواحد
والاثنين دخلا في هذا التعريف لاجل ما من اسماء العدد
في عرف اللغة وان لم يكونا عند بعض اهل الخطاب من
العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية
هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين وتمر وتمرين حيث
لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول





تاسيسية تغير الواحد احد والواحدة الى احدى للتخفيف
ويقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر خفيفة عشر
رجلا وثنتا عشرة الى تسع عشرة في المؤنث خفيفة عشرة
امرأة لئلا يلتبس المجزء الاول وهو بحاله قبل التركيب وتذكير
الثاني في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس
فيها هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا
عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني
في احد عشر واخواتها فمحمول على المذكور في ثلثة عشر
والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة ولهذا حكمنا عليه
بانه جنس آخر من التانيث فلم يتحقق التانيث وفي هذا
حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث وفي اثنتا تاء
وان كانت للتانيث الا انها لحقت على ثنتان واما تانيث
اخر الثاني في المؤنث فلانه لما وجب تذكير المذكر لما
عرفت وجب تانيث المؤنث لانتفاء المانع وهو عدم
الفرق بين المذكر والمؤنث وانما يكتفى بالتانيث عند



التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرز عن توالي اربع تاءات
مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات في
ثلث عشرة الى تسع عشرة والجاز يتون يسكنونها وهي لغة
الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عندي احد
عشر رجلا بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرة في
المنصوب حالة البناء وهي حالة الفتح وعلى المذكر في
الى تسعين ايضا اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي
عقود ثنائية وتقول اضاف كل عقد من تلك العقود
الى عقد آخر احد عشر في المذكر احدى عشرة في المؤنث
وانما غيرت الواحد والواحدة هنا بعد التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في قوة التركيب لكونهما احق بها بالعطف
عن مجرد لفظ ما تقدم ثم يحتمل ما عدا هما فتارة يخص بالعطف
اي عطف تلك العقود عن الزائد عليه كما في ذلك الزائد
بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول
ثنتان وعشرون في المذكر واثنتان واثنتان وعشرون

والاصل في ثمانية عشر فتح الياء لانها صدر لاحد عشر
المركبة بالفتح كخمسة عشر رجلا سكنت الياء اى اسكنت
الياء تخفيفا في المركب كما في معدي كرب وشذ حذفها
اى حذف الياء بالفتح ايضا لانها اذا لحذف فالوجه بقاء
الكسرة كما في قول حاتم الطائي اذا لم تجد غير الشبا
ذكر سوءة ثالث نبا مكرها فرجي ذبابا مستقالها
فجعل يوضع الكسرة فتحة قال الشارح ان حتى ويحوز كسرها
لبدل على الحروف فحذف كسرة الفتح اولى لبوقوعها بعد الياء
مشوسة الا ترى ان خمسة عشر مركبة مع عشرة وما فتح ما قبل ياء
سواها الهاء ثم يتبع في بيان سائر ما ذكر ايا وآيتها من التفرقة
بالتاء بين الواحد والاثنين كما سيصرح به فقال وبالتاء
ثمانية الواحدة والثلاثة الى العشرة اى يجرى بالتاء
من ثلاثة رجال وخمس ثلاثة رهط اتاكم تخفيفا
فلانه لما كثر استعمالها اثروا فيه بحذف الياء فقيل بالتخفيف
لانها ساقطة التنوين والتنوين ساكن يحوها فليطابق



امتزاج ذاك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا
وانما جوز في ثلثمائة امرأة مع انه فيها صيرورة ثلثة اشياء
شيئا واحدا ليطابق بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار
منصوبا صار فضلة فاغتفر افراده ليكون الفضلة قليلا وميز
مائة والف وميز تثنيتها وميز جمعه اى جمع الالف والمائة
يقل وجمعها كما قال وتثنيتهما لانه استعمال جمع مائة مع عدد
ذي الاعداد مرفوض فلا يقال ثلث مائات رجل كما يقال ثلثة آلاف
رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفارسين
لخصوص مفرده لانها كانت مائة والف من اصول الاعداد
كالعشرة وما سواها يكون مميزها على طبق مميزها لكنه لما كان
الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب
الكثرة وضعوا لهما في تمييزها الجمع الموضوع لكثرة في تمييزها
المفيد للقلة رعاية للتعادل وذكرهما المفيد ومؤنثها
واللفظ المعبر به عنه مذكرا كالفئة الفيصل اذا عجبت
بوجه المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ



في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر ثلث وعشرون في المؤنث
هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول
فحاذار عن تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان
والفان في التثنية فيهما الى في المذكر والمؤنث من غير فرق
بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف ويرتفع عنهما بالعطف
اى بعطف الزائد عليهما او تعطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا
على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل
فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان
ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة وواحد عشر رجلا
واحدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى
وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان
وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون
امرأة ومائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة
وكذا الكلام في تثنية المائة والالف وجمعها ويجوز ان
يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا

والاصل

سؤنثا كلفظة النفس اذا اريد بها عن المذكر فوجهان الباقي
العدد وجهان التذكير والتأنيث فان قلت قلت ثلثة اشخص
وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم
وان قلت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى وهو قليل فاذا
واحدة لا اثنان واثنتان واثنتان يميزهما فلا يقال
الواحد يميزه فلا يقال واحد رجل ولا الاثنان معه
كما لا يقال واحد رجل ولا الاثنتان امرأتان رجلين بل يذكر
ما يميزه ان يكون تمييزا لما يليق تقديره ذكر الفرق معربا ومبنيا
حدن الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اما للتنبيه
لان يكون تمييزا عن تقدير ذكر معربا الدال بجوهره على الجنس
وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنها اي عن الواحد اذا كان
القيم مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان
فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان
يفهم الجنس والاثنينية فيذكرهما استغنى عن المميز فان
قلت يجب ان يميز الواحد ممن عنه لكنا لا نم ان مميز الاثنين

كذلك



كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم يجز ان يكون
مفردا كما يقال اشتر رجل قلنا لان الترجمة بالجمعية في مميز سائر
الاعداد بشبه ان يجيء بها بعد جمعية تميزه بها فهو اقرب
اليها وهو الاثنينية ولا بعد الا يقال معنى الكلام انه يميز
واحد والاثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجوهر حروفه
المنوية بهيئة خاصة القريبة تصرف علامة الافراد به
عن التثنية او علامة الاثنينية عنى حتى في التثنية فاذا
استوضح علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد عن صحة ولا
اشتبه مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين عن جواز
ذكرهما والحق في اولية التميز الاخف من ذكرهما والاثقل
ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء اما يكون
لاوكده اي لافادة لفظ القيم الناص المقصود اي التنصيص
على العدد والتنصيص به الذي قصد الى التحديد والتقييد
بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص
استغنى في افادته عن ذكر العدد علامة وتقول في المقرو



من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره
اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المميز عددا الذي
اريد عليه بواحد الثاني في المذكر فقول الثاني معقد القول وذلك
القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين باضمامه اليه
فيكون معنى ثاني الواحد مصيرا باضمامه اليه اثنين واما
ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد حاكما
واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر
في المذكر والعشرة في المؤنث لانعدام ما فوقهما فلم يجز
ذلك فاختص الاثنين والاثنتان بفوق العشرة اذ فوقهما مركبات
لا يتأتى اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار
حاله اما مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير اول
والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في الثاني فمذكر والاولى
والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير واما بالنظر
الواحد والواحدة لا سيما لا يدلان على المرتبة فأول منها الاولى
والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي

في المذكر



في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثاني
عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم
الفاعل من العدد سواء كان في معنى المصير او لا حكم اسماء الفا
علين في التذكير والتأنيث فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع
الى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا ترجيب الات من المركب المعطوف نحو الثالث عشرة
تؤنث لا سيما في المركب كما تذكر فيها في المذكر نحو الثالث
عشر وانما ذكروا الاسمين لانه ربما لم يسمع لواحد مذكر فلا معنى
للتأنيث فيه نحو ثالث ثلثة عشر رجلا فانه لجماعة وتقول
في المعطوف الثالث والعشرة والثالثة والعشرون ومن ثمة
اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين من اعتبار تصييره واعتبار
حاله اختلف اضافتهما فلا استقلال اضافتهما قبل ان تدرك
ان المراد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة
الى الاثنين به جيء بالمصير اي الاثنين ثلثة ومن ثمة
كان ما بالاضافة اخص من الثاني

اى فى المفرد المتعدد باعتبار حاله ثالثة فانه اما ربعة
او خمسة بالاضافة الى عدد يسارى عدده او يكون فوقه
اى احدها لكنه لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة فى
الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة العلم الذى
عابنه العشرة وزائد بعشرة بعد جدا وتفصيل فى اضافة ما زاد
على العشرة سواء عشر بعد عشر باضافة المركب الاول الى المركب
الثانى اى واحد من احد عشر متأخرا بهشت وجهات بناء على
الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار
الاول لا يجامع زائد العشرة كما عرفت فان يثبت ذلك فاما هنا
المعدود احدى احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب لانه
استغناء عنه بذكره فى المركب الثانى هكذا نقول الى تاسع
عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتقاء التركيب
للبناء ويلزم الجزء الثانى ان توجد موجب البناء فيعرب وجود
التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب يد ولا يجوز اجراء حكم
الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته وأخر تعريفه





لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى فالمؤنث ما فيه اى انهم
كانوا يضعون علامة التأنيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك العلامة
حقيقة كما مر تحقيقه وفرقه او حكما كقدم الرجل فى
المؤنث فى حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر الفعل فى تصغير الرجل
من المؤنثات السماعية او تقديرا اى مقدرة فيه ظاهرة فى ثلاثة
كراد وناز وقفل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية و
المذكر بخلافه اى اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اى لم يوجد
فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التأنيث
التاء والتاء حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة
كحمراء وحمراء وقد ذا بعضهم الياء فقالوا سودى وبيضى ونحو
انها للتأنيث وليس ذلك بصحيح جواز ان يكون صيغة موضوعة
للمؤنث مثل حائض وطالق وهو اى المؤنث حقيقى ولفظى فا
لحقيقى اى اسم بازائه اى فى مقابلته ذكر من جنسه نحو
امرأة فى مقابلة رجل وناقة فى مقابلة جمل واللفظى بخلافه
اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من جنسه



راجعا الى المؤنث الحقيقى او ضمير المؤنث اللفظى بقرينة قوله
بل ذات فى ظاهر غير حقيقى بالخيار ولكان يغنى عن هذه
القاعدة صورة الفصل اينما كيلا يحتاج الى التقييد بقولنا
بلا فصل كما احتاج اسيفا لاحكام جمع لاصتام ففى صورة
الفصل ايضا له الخيار فى الحاق الفعل به وتركه فتقول حضر
القاضى امرأة وحضرت القاضى امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع
اليوم الشمس لان ذكر المؤنث الحقيقى يقوى ما يغلب فى اسماء
الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثبات
تاء نحو جاءت اليوم زيد لدفع ما يتبادر من ظاهر
لفظه فان الحاق التاء او ضميرا يجمع فيه يجب نحو الرجال
جاءت او جاز نحو الغير الجمع السالم لانثى لكان جمع المذكر لم يحتج
تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدة جاءت مطلقا اى
سواء كان الجمع من اسماء المؤنثات او من اسماء المذكرات نحو جاءت
الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى فانت بالخيار ان شئت
الحقت التاء به وان شئت تركت نحو جاءت الرجال وجاء الرجال

وضمير جمع المذكر العاقل اى جمع المذكر العاقل بجموع
التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهما اذا جمعا سالما فان
ضمير جمع الاول يقال الزيدون جاؤا ولا يقال هما جاءا فجعل
الضمير فعلت وجوا الساكنة فيهما المقرون بالتاء الساكنة فانث
بتاويل الجماعة وضمير فعلن اذا ضمير فعلت مقرونا بنون النسوة
الواقعة موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والاناث
الضمير الذى وضع لما فوق الثلث من جمع المؤنث فان لم يكن من
العقلاء كالعبيد وضمير الاناث وما يماثلها فى كونه جمع المذكر
غير العاقل فعلت وفعلن اذا ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث
بتاويل الجماعة وضمير فعلن اذا بالنون اما فى جمع المؤنث
فظاهر لان هذه النون موضوعة لهم واما فى جمع المذكر غير
العاقل كالاناث فلانها لا اصل لها فى التذكير كالرجال فيراعى
حقها فاجرى مجرى المؤنث وفى الحواشى الهندية موافقا
لشرح التسهيل النون موضوعة لجمع من العقلاء كالبنين او وضعت
لجمع العاقلين فاستعملت فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء

الالف



اذا كان المقصور عقبه تحرى مجرى غير العقلاء
انثى او خطر به تقدير انثى او قدر بعد قوله ونون
مكسورة فتتابع لواحقه والا لا يصدق القريب الامر
فلا يسلم من مسالة الوصفين كما لا يخفى فلهذا
احتاج الى هذه التكلفات الى مسالة الرفع
الى المبتدا ان فتح حرف كان قبل الياء مسالة القلب والحذف
لخفتها من صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة
عقيب الحركة او التنوين مكسورا لئلا يلتبس الجمع
فى حالة الرفع وهو فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين
وضمة النون ليدل ذلك على الواو واللاحق واحد مع
الحروف والياء باعتبار عن حروف الجر وعدم دلالة الاخر
على ذلك لانه حال وتقدير وتسامحية قول امران من امور فتدبر
على شئ صحيح انه يقال ان هذه الامور الثلثة انما عليه غاية
ما فى الباب ان يحدد دلالتها بواسطة هذين الامرين حيث
الجمع لغير العقلاء فى الحد ربما لم يحد حالة كون ذلك

قوله لان الاسم الخ
اشارة الى ان المراد فى الجواب
الاتية حمل الاسم الاول
يشمل التنوين ايضا ولا
دلالة فيما على ذلك
وفيه ما فيه



فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليا ول بالمسمى به
بحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا سفيرة فى هذا
هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنيته مجيرد الاشتراك اللفظى
بينهما وهو الذى اختلف فيه والمحى اختار عدم جوازه و
بهذا الاعتبار صح تثنية الاعداد المشتركة حقيقة او ادعاء و
جمعها فتدبر سلمنا ان كلا منهما كثرة يا ول بالمسمى بهما
يثنى ويجمع وكذا اذا كان احدهما اصليا والاخر بدليا ول بالمسمى بهما
غير يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة
المسمى بها لكن الاصل عدم وضع يكفى تثنيتها وجمعها
بخلاف الالفاظ الدالة على الاسماء الجنسية فانها موضوعة
لمعنى يشمل الواحد والاثنين والجماعة فلا يكون تثنية احدها
بالمعنى الذى ذكرته من تثنية الجنس لان الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى بعض المواد
يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير
لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف التثنية فقال فالمقصور اى
الاسم المقصور وهو ما اخر الف مفردة لازمة وتسمى مقصورة



المتفق من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار محفوله تحت
جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله
مثله بما ماثله فى الوحدة والجنس جيدا لا ستغنى عن قوله
من جنسه وقوله ليدل استارة الفائدة لحوق هذه الحروف
بالاسم المفرد والى انها لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين
مختلفين فلا يقال قرآن يراد بها الظهر والحيض يراد بها
طهران صحيحان على الصحيح خلافا لابى حنيفة فان قلت هذا
ينتكل بالاسمين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانهما تثنى
الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذا الشمس
القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان
يجعل لاسم مسماة باسم لابداء لطيفة التناسب بينهما فى
باول الاسم بمعنى به المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى فيقال
فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا لك
الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا تاويل
فى القرء ايضا بلا احتياج الى ان اسمية للطهر والحيض

فافهم

اذا تقدّمت وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوة
وان كانت الهمزة للتأنيث اى منقلبة عن الف التأنيث كحمراء
فان اصلها كان حمرا بالقصر اصلها الالف في التصوير والتأنيث
فانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت
واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فيجفى
ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة
من الياء فتقلبها واوا وربما قلبت الواو همزة في مثل اقّتت واجوه و
ربما صحّت فقيل حمراوان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء
نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اى وان لم يكن الهمزة
اصلية ولا للتأنيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته
للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية كبناء و
رداء فان اصلها بناو وردا وان قلبت الهمزة في التثنية
الاولى واوا كما مرّ وفي الثانية ياء لاجتماع الواوين وسبقها
احداهما بالسكون فيقال بناوان وردايان والاعرف في الاخيرة
اصلية تشابهها همزة قرّاءة في الصورتين كما في قراء و





ثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست
باصلية فتشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة
التمرينية انّ اللازم من هذه العبارة انّ لا يجوز ان يقال في
رداء الا ردآ آن بالهمزة او ردا وان بالواو لكن المشهور ردآيان
باليآء وكان ينبغي ان يقول المصنف والا فبالياء بغير لام التعريف ليكون
عبارة عن اثبات الهمزة وردّها الى الاصل لا اشارة الى الصورتين
المذكورتين كما هو المتبادر من اللام لكن قد تصفّحنا كتب
التصريف كالمفصّل والمفتاح والتسهيل فما وجدنا فيها انها
حكم بانشاء رد غير ما وقع في شعر الرضي من انّ وجه قلب الهمزة
من اصليا واوا هنا اهم من ان يكون هنا لاصل واوا او ياء
ويحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة
اذ النون لقبا مها مقام التنوين توجب الاتصال والامتزاج
فيتبيان وحذف هنا لانها اقل تباسا لان الاحذف من
آخر المثنى كمثنيّان ومثنيّتان فحذفها وابقاء على خلاف
القياس مرجح جواز انابتها فيها على القياس اتفاقا وجعله حذفا



فيها الاتكل واحدة من الحنيفيين والا لبين ثم التنبيه اتيانك
بالاخر بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صالحة بمنزلة معدّه
وتاء التأنيث لا يقع في حشو وقيل حشوي وابي مستعلون وهما
لغتان في حنفية وابية ولو كانت انثا استعلى لاستعليا وطاء
حذف احدى التاءين قاعدة مستمرّة اتى في بيانه بالفعل المضارع للدلالة
للاستمرار بحذف حذف تاء التأنيث اليسير قاعدة لا يدفع
على خلاف القياس في مادة مخصوصة فانها اتى في بيانها بالفعل
الماضي لجريانها في الاسعد في جملة ايام منصوبا اى
يتعلق بها القصد في زمن ذلك الاسم الذي يضاف اليه ظرف
بزيادة لفظ في الذي هو الاسم الدالّ على واحد واحد من تلك
الاحاد حالكونه تلك الظروف ملتبسة بمعنى الصورة
اثبات زيادة او نقصان او اختلاف في حركات او سكنات
حقيقة او حكما فالجار في محله بحروف مفرده وما يتعلق
بقوله مخصوصة او بفعله مرّ وجها على سبيل التنازع وجملة
يتغير ما قبله مستقر حال من الحروف وحذف قوله يتغير ما

لا بالوضع على الله لا ضابطة في التزام كون الكلام اسم جمع فيما
وانما قدر على الاصح وقد قد سبق به لان الاخفش قال جميع
اسماء الجموع التي ليها احاد من تركيبها كاهل وباقر وركب
جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كمر وتمرة ونخل ونخلة
وانما اسم جنس وجمع لا واحد له من لفظه كابل وغنم
فليس جمع بالاتفاق بخلاف ما الجمع والواحد فيه يتحد
بالصورة جمع بصدق الحد عليه فان التغير المأخوذ فيه
اعم من ان يكون بحركة او سكون بحركة وجب التقدير فيه ذلك
اذ الكلام مفروض فيما وان كان جمعا فرضة اسم واحد اي الجمع
فعال صحيح وسكنه فاصحيح اي جمع صحيح تاء تكون
لمذكر وغارة يكون لمؤنث فالصحيح لمذكر خلقه آدم
اي آخر مفرد واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع وياء مكسور
ما قبلها اي في حالتي النصب والجر وعوضا عن الحركة
او التنوين على سبيل منع تعدد العوض اتمام لخفة الثقة
بقلب الواو والياء لجدة ذلك الحروف واللام فقط او



نصب والجر فان اصلها مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه
جمع المصحح المذكر بفتح شرط صحة جمعيته ان كان ذلك
الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه
لمذكر سلم اي فكونه مذكرا مما يعقل من حيث مسماه لا
من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف
الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل اشرف
من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كابن
او اثنان كالمرأة او واحد تجامع على الفرس لم يجمع هذا
الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة
يخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون حذرا من التباس
وان كسر فارسه لبا واو طلحة من بسكون اللام وان كسر
بفتحها ويدخل فيه نحو وزياد وسيأتي استثنى رجلين فانهما
يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التأنيث هو التاء لا الف



المحذوف على الصحة اي مع مفرده الواجد من حيث معناه
كذا منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان
قيد اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا
او على سبيل التقدير كما يقال فلانة افقه من الحمار واعلم
من اتحداد فانها في اي افرد مذكره بلا علامة كالطالق
او مقدرة كقاعد من قبل كسرة حذفت الى الياء قبل كما حذف
جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد
سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين
وعلى هذا القياس حالت النصب والجر مثل قاضين فان
اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين
والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين فان كان اي الاسم
المراد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة نحو فتى لا
ف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها على حرف
كان قبل الالف عليه كان عليه بقي ما ولم يغير لبدل الفتحة
على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالة

فلا يجمع من الجمعية بالواو والنون لان المدودة تقلب واوا
فتبقى صورة علامة التأنيث والمقصورة تحذف ويبقى
الفتحة ما قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى
اريد جمعه جمع المذكر السالم ان كان صفة من الصفات
غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر بعقلا اى بشرط
فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كامرئ والشرط الثانى ان
يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير
مستوفى صيغة التأنيث الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء
مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون
ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل دالة
على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم
فعلان فعلى اى مذكرا غير مستوفى تلك الصيغة مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى
يكاد مذكر فانه لا يقال فيه يكادر للفرق بينه وبين
فعلان



فعلانة فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلانة
اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتاء وعدمها
والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا مستويا فيه
اى فى هذه الصفة بتأويل الوصف مع المؤنث يقال جريح وجريحة
يقال رجل جريح وجريحة جرح وصبور فلا يجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
لم يحسن ان يجمع جمعا مختصا باحدهما فانسب ان يجمع
جمعا يستويان فيه شرح رضى وسيجىء الشرط الخامس
لان الاسم المذكر مذكرا مختصا بالتأنيث شرعا
كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث وانما حذفت
تاء التأنيث ليجبر ما فاته اى فوته اى الجمع انما فاتها
فى التثنية لان تثنيته يدل على ضم اثنين جمع بسهولة وتخفيف
بخلاف جمع التكسير فانه يدل على ضم ثلثة فصاعدا
فلم يتيسر بقاء التاء وقد جاء احكاما نادرا جاء حرس بسكون
والاحكم بشذوذها لافتقاء التذكير والعلم وعدم التركيب
علما وصفة وقد اورع صاحب اللباب بعض هذه الاسماء



تأنيثها غير حقيقى لا يطرد فيما يجمع بالالف والتاء بل يجوز
مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التأنيث
لانه ليس بحقيقى ولاظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير
جمع تغير بناء ولحق من حيث نفسه وامن الداخلة فيه
كما هو المتبادر فلا ينتقض جمع السلامة لتغير بناء واحده
بالحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغير
يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان
تغير الواحد فيه لدخول الجمعية واما التغير المذكور
فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات المولد
ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه الاضافة
المفيدة للعموم وقوله بتغير ما هو كذا ذلك التغير حقيقى
كرجال وافراس او اعتباريا كقلنسوة وقلانس كما مر وجمع القلة وهو
ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن
افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال
كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس مختص بالمؤنث والمعنى كما

تأنيثه

رغفة جمع رغيف و فعلة كفلة جمع غلام والجمع المذكر اكان مسلمين او مسلمات كمسلمات و في شرح الرضي
ان الظاهر انها اجمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر
الى القلة والكثرة فيصلح لما ذكر و لما عداه ذلك المذكور من
الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة
الى ما لا نهاية له و قد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك
الاصل كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء السيد اسم
لحدث يعني بالجد حدث معنى قائما بغيره و بسواه صدر عنه كالضرب
والشتم او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد
بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له
او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا و جلسة و جلسة
شنع القادرية و الغلبة و مثل بلاله و قوامه مما يشتق
الفعل منه لا كينونة مصدرا و ان كان الاخيران مفعولا مطلقا
وهداى المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اى سماعي وقياسي
عنده الى اثنين و ثلثين كما بين في كتب التصريف و غيره

اى غير الثلاثي



لانه لو اظهر فيه لاظهر في المثنى والمجموع قياسا على ان
حد فيلزم اجتماع الالفين و اجيب بان نظر الى المصدر
والفاعل و لما كان تثنية الفعل و جمعه راجعين في الحقيقة
الى الفاعل و كذا في اسم الفاعل والمفعول و الصفة المشبهة
لا يلزم فيها الحذف بخلاف المصدر فانه لم يرد تثنيته
و جمعه و لا شبهة انه لا ضمير فيه يستلزم الاستتار فانه
اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمر مطلقا فلا حاجة
الى اعتبار قيد الاستتار على حد قولهم لا يخرج مثل ضرب زيدا
حاصل و لا يلزم ذكر الفاعل في المصدر لا مظهرا ولا
مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعليهما غير
ملحوظة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه على تصور
الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و يجوز
اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منوط باذ فلا يتوجه
مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى و لولا دفع الله الناس
و قد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به

اى مفعوله

اى غير الثلاثي المجرد بغير الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد
والمزيد فيه قياسي اى قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه
على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل
فمصدره على استفعال فالمخرج مخرجا و استخرج مستخرجا
الى غير ذلك مما علته في علم التصريف ويدل اى المبدر بالقطع على قوله اى المشتق منه حال كونه قيد اى قيدا من
مستقبلا كان ايحالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا امس او
الآن و ذلك العامل مناسبا لا اشتقاقا فيجب لا باعتبار
المبنى فلا بد ام يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول
اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع
مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان متعلقا
مطلقا فسيجيء حكمه و لا يتقدم معموله اى معمول المصدر
عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشبهه مما في حيزه ان لا
يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا اضرب زيد و لا يتقدم
اى معموله فيه او يكون الظرف مفعولا سالما يتم فاعله

ط
ماضيا مثل اعجبني الى آخره
او حالا كونه غيره ص



او ظرفا او مفعولا له عوقلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب
اللص اليوم او ضرب اليوم اللصة و ضرب التاديب و اجابه
اى اعمال المصدر مالم يلزم اى مالم يلزم التعريف فزيد لا تكو
عند عدم مقدرة بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف
على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل لام التعريف على المصدر
المقدر به و لكن وجود ذلك على قلة فرق بين شيء و بين
المقدر به قيل لم يرد في القرآن شيء من المصدر والمعرفة
باللام عاملا في مفعول صريح بل قد جاء عاملا في ظرف
نحو ضربة يوم الجمعة لا يجب اتحاد المجرور بالنسبة الى
المصدر و مفعولا صريحا نحو ضربا لليوم عبدا بل يجوز اتحاد
فاعل المصدر من غير تجوز ان يكون للمصدر دلالة على
التضعيف نحو يجب ان اللصوص سواء كان الفعل مذكورا نحو
ضربت ضربا زيدا او محذوفا نحو ضربا زيدا
و ان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى
من الفعل وجب كان حذف الفعل لازما نحو سقيا له و

سكرانه وحمدانه ذو حيان اى يجوز فيه وجهان عمل
الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر
المصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان وجهان
وانما فصل بين تسمية المصدر اعلم مالم يكن مفعوله مضافا
وما كان اياه بالجر المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر
لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو
اخرت عن القسمين لتوهم تعلقه بالقسمين على سواء
سم بذا حمد ما اشتق واسم اشتق من فعل او حمد ذو موضوعا
له لاسم من قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل
ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما يجرى امرد يذكر
بلفظ ما ولعلق قصد التغليب بحسب الوجود يعنى بالحد
تجدد وجوده لموصوفه بمقتضى اسمه الازمة الدائمة
قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الجامد
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها لان
قوله لمن قام به يخرج منه جامد الصفة المشبهة لان

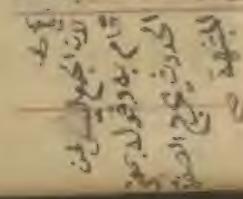

وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق انه
لان المتبادر من قولهم ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
ونقصان فاذا قيل الى اسم الفعل معنى آخر كان زيادة في
الموضوع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام
به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فيقال لمن قام به خرج
اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على
اصل الفعل واما الاكثر البتاريحين الحصر واسندوا اخراج
اسم التفضيل الى قولهم يعني المحدود كما اسندوا اخراج
الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق فلمن قام به مثل
لاسم التفضيل وقد يتبين ان الاشتقاق متضمن معنى
الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به
بل لوضع الزيادة ويتجدد ان صيغة المبالغة على هذا التقدير
تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر

اسم الفاعل بما جاء على فاعل واحكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية بما معناه ان صيغة اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل
وناش واكل وكل بما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا
على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة
او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومفضل
وصيغة اي صيغة اسم الفاعل من نحو الثلاثي على زنة فاعل
ومن غيره وذلك شيء مزيد فيه او ربما يجرد او مزيد فيه
على صيغة المضارع المفاعل بميم ادغم بميم مضمومة موضوعة
في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مفتوحة
اولا وبع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع
كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل ويدخل فيما وضع
الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستخرج في موضع
موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اتى متفاعل مقام
مستفعل كان مثال الكسر لغير الرابع في آخر المضارع ايضا مكرر

فكما

ان يقدر تكلمهم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه
موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود
الآن ويشترط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف
او ذي الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه
نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب
ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على همزة الاستفهام
وخرجا من الفاظ الاستفهام او ما النافية وغوجب
من حروف النفي كلا وان لان بالاستفهام وان النفي بالفعل
اولى فاذ ذكر بهما شبيه بالفعل نحو اقائم زيد وان قائم الزيدان
وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي
للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او ذي ضمن الاستمرار والحال
ذكر مفعوله وجب الاضافة اذ اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية
مثل زيد ضارب عمرو امس بخلاف الكسائي فانه يذهب

الى عدم



الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى
الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على
المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية بل
نوع من ذيل اضافة الصفة المعربة وتسمى الكسائي
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ومن اجوبة
عنه فان كان اذا لا يلاسم الفاعل مفعول آخر غير ما اضيف
اليه الفاعل اليه فنصب مقدر اذ فاذ تنصابه بفعل مقدر
لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس قدر هنا
منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه
فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة
على اسم الفاعل استوفى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت
بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة فرع معدل عن صيغة الفعل الى
صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وبما وضع منه
اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد

اقائم زيد



هي اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب
وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير
العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل
في العمل والشرائط بيانية تتعلق بمحذوف هو حال من هذا
اي كائنة بيانا لكونه اي صيغ المبالغة خارجة عن نسبة اسم الفاعل واما اذا كان
داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد
ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا
الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة فانه يناسب
ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما
وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما معناه كما ان
ومكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مقرونا في العمل
وشروطه لعدم تطرق في مثله الى ميتة الغيرة من حيث
واتيانها بالحاق علامتي التانيث والجمع تقول الزيدان ضاربا
او الزيدون ضاربو عمرا الآن او غدا والزيدات الضاربات

قوله وما فيه من معنى المبالغة فانه يناسب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما معناه كما ان ومكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مقرونا في العمل وشروطه لعدم تطرق في مثله الى ميتة الغيرة من حيث واتيانها بالحاق علامتي التانيث والجمع تقول الزيدان ضاربا او الزيدون ضاربو عمرا الآن او غدا والزيدات الضاربات

ما اشتق من فعل لازم اعتبارا معنى اسم الفاعل واسم
المفعول المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه واسم فاعل
لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء
او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر
العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحم الامر
رحم بضم الحاء اذا صار الرحم طبيعة له بل المراد بكونه
بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه
نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض
لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة
المشبهة مع اختلافها باختلاف صيغة اسم الفاعل
اى لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى
المجرد فلا تجئ صيغة من صيغتها على هذا الوزن قطعا
على حسب التتبع اى كائنة على قدر يحيث لا يختلف



والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وجيء
لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فاعل
لموصوف بزيادة على الغير فذلك الفعل واسم المفعول
موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته ما تتألف
الحروف على زنة مفعول كمضروب ومن غيره اى غير الثلاثى
المجرد كمدحرج صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لفظة
فقط وكسرة المفعول كمستخرج بفتح الراء واما اذا شاركا
بحالة فى العمل اى فى عمل النصب لا لاشتراك اى اشتراكهما
عملهما باسد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة
او كاسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذ كان
معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا كما يجيء فى ما يقوم
مقام الفاعل ولو كان هنالك مفعول آخر يبقى على نصبه
نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى
غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث ابتنائها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث



حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والحمل اى محمول
الصفة المشبهة شامل لكل واحد منها اى من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى
فحمل هذا صارت اقسام مسائل الثانية عشر فسائلها
من ضرب الاقسام الحاصلة من قبل فارفع فى المجهول على القاعدة
اى فاعليته للصفة المشبهة وانصب على التشبيه اى
تشبيه مجهول الصفة بالمفعول فى المجهول المعرفة وعلى القيد
اى جعل مجهول الصفة تمييزا فى المجهول النكرة هذا عند
البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم
يجوزون تعريف المميز وقال بعض الشراح على التشبيه بالمفعول
فى نحو وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل واجر المجهول
على الاضافة اى اضافة الصفة اليه او اقصها اى تقصها
هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قلت حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية ونصبه على التشبيه



فالظرف منتصب على انه حال من المستكن فى مخالفة
او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما
يسمح وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان
مع انها مخالفة لصيغة اسم الفاعل والمفعول ايضا
لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به
ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر حسن وصحب
وسديد وتكميل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط
زمان كذا يجيء الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها وانما
اشتراط الاعتماد فتعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصوف
لابتنائه فيها لان اللازم الدلالة عليها ليست بمعتبرة بالاتفاق
وتقسيم مسائل اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل
قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يتسأل عن حكمه ويجوز
عنه ان تكون الصفة منتسبة باللام او مجردة عنها وهى
كل من التقديرين معتبرا اما ماضيا او ملتبسا باللام او
مجردا عنهما اى عن اللام والاضافة وهذه الاقسام ستة

بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا
التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها
لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف محمول الصفة رفعا
ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه
امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن
وجه عطف على حسن الوجه اى يجوز ايضا بالوجوه
المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على
الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول
وجره بالاضافة وانما غيّر الاسلوب بتلك
العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم اخر من الصفة
المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن
اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه
الثلثة الحسن وجهه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة
الكائنة باللام فى اول تقسيم المشتمل على الصفة المجردة
عنها لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى ويكون

التهذيب



التهذيب تفصيلها لان اقتضاء الصفة المجردة اشرف
لان قسما واحدا منها يختلف فيه وسائل الاقسام
صحيح بخلاف اقتضاء ذات اللام فان تسعين منها ممتنع
كما قال انتهاء منها اى من تلك الاقسام تسعة عشر احدها
ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف بواسطة او بغيره واسطة بين الحسن
وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه
صفة لان الصفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين
او النون كحسن وجهه بالاضافة او بجذ فى ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتر
فى الصفة مثل الحسن الوجه او الحسن وجه الغلام
او بجذ فيهما معا والاضافة فيه بواحد منهما وثانيها ان
يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام
مثل الحسن وجهه او وجه غلام لان اضافة المحض
الى وجه وان افادت التخفيف بحذف التنوين واستتار فى



الصفة لكنه لم يجز وهو الا ان اضافة المعرفة الى النكرة
وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه
عكس المعهود من الاضافة والختلف فى صورة كانت الصفة
فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف مثل حسن وجهه فنيبويه وجميع البصريين
يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها
بلا قبح فى السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الا
ضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما
يمكن منه ويقبح ان يقتصر على احد نوعى التخفيف دون اعنى
حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف
الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن فى الصفة والذى اجاز
بالقبح نقل الى محمول شئ من التخفيف فى الجملة وهو حذف
التنوين والبواقى من اقسام الثمانية عشر التى خرجت بنا
الاقسام الثلثة المذكورة وهى جملة عشر قسما يكون
فيه ضمير واحد منها اى من تلك البواقى اما فى الصفة وهو

سبعة

تعدد الفاعل فرق اى تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل
لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعليه الغير وجمعه كذلك تلك الصفة
لا تثنى ولا تجمع بتثنية مسندها وجمعه ولا اى وان لم يرفع
مسند الصفة بل نصب او جر نحو فيها ضرب الموصوف ليكون
فاعلا لها تقول انت الصفة بتانيث الموصوف تقول هند
حسنة وجهها وحسنة وجها وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف
تثنية مثل الزيدان حسن وجههما وحسنان وجهان وتجمع
ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو
وجهه وحسنون وجوها واسماء الفاعل والمفعول غير التفضيل
اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول
الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقهم من الفعل المتعدى
الى مفعول واحد فان ابنى اسم المفعول منه اقيم
المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة
المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر
فيرفع الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصب غيرهما

وبض



وينصبان فان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع
الاب ونصبه وجرّ واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما
اليهما ولا نصبهما للالتباس بالمفعول فاذا قلت
مثلا زيد مضارب اياه وزيد مضاربى اياه لم يعلم ان اياه فى الاول
مفعول المضارب او فاعل ليونصب بتثنيب بالمفعول وفى
فى المثال الثانى انه مفعول ثان لمضاربى ومفعول اول اقيم
مقام الفاعل وتصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف
وذلك اى مثل الصفة المشبهة المذكور تقول زيد قائم الاب
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اى اصل
ما اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل او وقع
عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء
للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره فى اصل ذلك الفعل
والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى للذات
متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف ملتبس بتلك
الزيادة نحو قوله ما اشتق من فعل مثل جميع المشتقات



وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان
المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء و
قوله بزيادة على غيره يخرج اسما الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته
افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل
فيه خير وشر لكثرتهما فى الاصل خير واشر فخففا بالحذف
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه
ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى لا رباعى مجرد
لا مزيد فيه ليمكن البناء اى بناء افعل وفعلى منه اذ
البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع الحاقه علة تامة
حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تتسع الزيادة على ثلثة
احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه
مشتق من الرباعى والثلاثى المجرد او المزيد فيه فان
هذه الحروف الثلثة يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثى
مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول او تكون

من حروف



من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او
مختلطا منهما فلا يتبين منها هو المشتق منه فلا يتعين
المعنى ليس بلون اى من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا يجب
ظاهرى لان منها اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل
كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منها لالتبس
ان المراد زحمرة وعور او زائدة احمرة او العور وهذا
التعديل انما يتم اذا بنى ان افعل الصفة مقدم بنا وليخط
افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق
الصفة يقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاطرف
الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع نحو زيد افضل
الناس فان الافضلية اشتق من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا
عيب وهو الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد بان
يراد انه يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه
اى الى غير الثلاثى المجرد باسندة وخوض مثل هو اشد منه استخراجا
مثال الثلاثى المزيد فيه وبياضا مثال لون وعيبا مثال للعيب

وحيث قيدنا العيب بالظاهر لا يرد نحو اجهل والد
ولكن يرد انتقاض على هذا التقدير اشتقاق احق على معنى
التفضيل فانه لا فرق بين اجهل والبلادة واحق والكتم
حكموا بشذوذه في خذ احق بن ابن هبنقة واجاب
ان المراد باحق ما يذم به اثر البلادة في الظن كما حكى
عن ابن هبنقة من تعليق جزاء بن وجاءام وخيط
على عنقه وهو في محبة طويلة فسئل عن ذلك
فقال لا اعرف بها نفسي ولا افضل وتقلد ذات ليلة اخرج
بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انك انا فقد انا خفيف
شابة من حق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق
احق من حق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون
اشتقاق اجهل والد لم يكن آثار جهله وبلادته
ظاهرة عن سبيل الشذوذ ولا يقال بذلك عاقل
والشارح الرضي عد احق من قبيل ابدح حيث قال
وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان

الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد بن
فلان واحق وقياسه اي القياس الواقع في اسم
التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق
كل منها قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصر على
الاشهر وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع
قليلة نحو اعذر بن جواستد معذور به والوم بن
جواستد ملوم به وعلى هذا القياس استغل واشهر و
اعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه
وهي استعماله بالاضافة او بمن او باللام على سبيل الانفصال
فحقيقي فلا بد من ذكر منها بادئا وضعه لتفضيل الشيء
على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه
وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فيدل بحكم
الذكر ظاهرا لانه ينشأ باللام الى معين بتعيين المفضل
عليه سذكره قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل
من زيد قلت عمرو لانا افضل اي الشخص الذي قلت انه



افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افضل التفضيل
الا للعهد فيجب اذ يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل
الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام
نحو زيد الافضل فلا يجمع بين الاثنين منها
نحو زيد الافضل من عمرو الا بكون اللام او من
لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العز
للاكثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست
من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا
لفوات الغرض نحو زيد افضل الا يقدر المفضل عليه
مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو
المضاف اليه باعتبار انه مستعمل بالاضافة اي اكبر
كل شيء او انه من مع مجرور اي اكبر من كل شيء فاز ان
اي اسم التفضيل فيه مهما اخذها وهو الاكثر ان يقصد
به الزيادة اذ على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه
في بعض هو او لا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان



هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاول ذكر المفضول فيه في استعماله بهذا المعنى
اذ يكون موصوفه بعضا منه داخلا فيه بحسب مفهوم
اللفظ وان كان خارجا عنه بحسب الارادة لان المقصود
من استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه في
المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من شاركه
في هذا النوع فلو قيد زيد بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته
او وجيه بينهم اي عن الاخوة بانتفاء اليهم والثاني
ان يقصد به زيادة مطلقة اي ثابت معينه زيادة مقيدة
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحينئذ
اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل
وتخصيصهم كما يضاف سائر الصفات نحو مضارب مصر و
حسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف
اليه لظهور بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم
نحو قولك نبينا عليه السلام افضل قريش اي افضل الناس

من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس
داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف
لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى خبر جماعة
نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم جماعة سواه وهو متحد
ببغداد لانها مشتاقة اى مسكنه فيجوز في الوجه
الاول اى من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى
يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم
التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير
وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد والزيدان او الزيدون
او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا
لانه يشابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد و
التذكير فيكون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة
اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتأنيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان
افضلا الناس والزيدون افضلهم وهند فضلى

النساء



في الخبر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة
العامل واما خص بالفاعل لانه لا ينتصب المفعول به
سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك
فانصبه على المفعول الناصب له كقوله تعالى هو اعلم بمن
يضل عن سبيله اى اعلم من كل احد يعمل من يضل وايا
الظرف والحال والتمييز فيجعل شبيها بالشرط لان التمييز
والحال يكثر مجيئهما رافعة من الفعل نحو احسن منك اليوم ركبا
والتمييز ينتصب بما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو طاب زيد نفسا
واعلم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما
هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل
بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل
فيه وهو استعلام عن لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر بعد
مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا
اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا جريا في اللفظ
لمثنى متعد اليه بان يرفع ضميرا له او خبرا عنه او حالا منه

في لفظ



النساء والهندات فضليات هن والهندات فضليات من
لمشابهته باقبه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع
الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به
زيادة مطلقة والقسم المجرد يلزم منه فلا بد فيه من
المطابقة اى من مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا اللازم مطابقة الصفة
لموصوفها عند قيام المانع وهو ما تاجوا به من ان
التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها
واسم التفضيل الذي استعمل من مفرد مذكر لا غير
الا لما ذكر فلغة المذكر كذلك فتحوه اذا التثنية
والجمع والتأنيث المختصة بالاخريات هو من حكم الوسط
باعتبار استوائهما بين التفضيلية لكونها الفارقة بينه
وبين باب احمر كما ذكرنا تمام الكلام ولا يعمل اسم التفضيل
في اسم ظاهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء واما
خصص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل

النساء والهندات فضليات هن والهندات فضليات من
لمشابهته باقبه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع
الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به
زيادة مطلقة والقسم المجرد يلزم منه فلا بد فيه من
المطابقة اى من مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا اللازم مطابقة الصفة
لموصوفها عند قيام المانع وهو ما تاجوا به من ان
التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها
واسم التفضيل الذي استعمل من مفرد مذكر لا غير
الا لما ذكر فلغة المذكر كذلك فتحوه اذا التثنية
والجمع والتأنيث المختصة بالاخريات هو من حكم الوسط
باعتبار استوائهما بين التفضيلية لكونها الفارقة بينه
وبين باب احمر كما ذكرنا تمام الكلام ولا يعمل اسم التفضيل
في اسم ظاهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء واما
خصص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل



في المفرد صفة لمثبت مشتق لما بين ذلك الشيء وبين ما
فضل ذلك المثبت باعتبار الاول اى باعتبار تقييده
بذلك الشيء الذي اختبر اولا على نفسه اى فضل ذلك
المثبت باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك
الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا
عليه مفضلا خبر بعد خبر كان زيد رجل عالم اسمه وصفة
لمصدر محذوف اى تفضيلا مشفيا مثل رأيت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت
له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مثبت مشترك بين
عين الرجل وبين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل
عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط هنا ان يكون في اللفظ
ثابتا لشيئين وفي المعنى لمثبت ليحصل له مصاحب يعود عليه
ويحصل له مظهر تعلق به الصاحب يتميز به عمله فيه
كالعلة المشبهة لاحتياطها وتميزها عن رتبة اسم الفاعل
فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات المرفوع او

يكون مثل زيد ضارب عمرو وانما اشترط ان يكون ذا آلة لتستمر كاسما مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحيل عينه من كحيل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحيل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار والمتبادر عرفا هو الاصل في اسم التفضيل وهو التفاوت بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراج ما عدا التفضيل بالنفي كما سيجيء فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اذا حسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل تقتضيه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انتفي

ليس

ليس حسن كحيل عينا رجل زيد على حسن كحيل عين زيد فبقي عين اصل حسن كحيل عينا رجل معيارا لحسن كحيل عين زيد بان يساويها او يزيد عليها ونفي المساواة بايا ما مقام المدح فيرجع المعنى الى ان حسن في عين كل احد الكحيل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن على اصله لتسلط النفي عليه بجرده عن الزيادة ثم قال لان نفي الزيادة لا يلازم المدح فبقي اصل حسن وتوجيه النفي الى حسن رجل معيارا لحسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لانه يناسب المقام فيرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحيل حسنه في عين زيد فتنفي المساواة والزيادة بالطريق الاولى اما على ما اقتضاه المقام فلا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان في الزائد على شيء ما يساويه زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مع مطلقا ولو في ضمن الزائد فالنفي يتسلط ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد



ذلك كمال المدح فان قلت لو كان ذا زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف الوجه التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد زوال رجلا في ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فلو قوي ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انه لو نصب احسن باخبرية لكان بالابتداء تفضيلا بين احسن وهو له اي ما فرد في احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه مع التفضيلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ الكحل ما ليس معمولا له من هذه الجثة فهو اجنبي له من هذه الجثة

عليه فقال وانك ان تقول ما رأيت رجلا احسن فى عينه
الكحل من عين زيد بإقامة من عين زيد مقام منه فى عين
زيد وهو اخص منه بمقدار ضربه منه وكلمة فى ولو ارتفع
لفظ العين من البين واكتسى بين زيد كان اخصر ظهور
المعنى المقصود وعلى كلام لتقدير بن فالمعنى على ما كان عليه قبل
هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف
المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء
على نفسه اذ يبعد والكحل ع فان قدرت على اسلوب التفضيل
ذكر الدوا الذى كان الكحل مفضلا عليه قلت ما رأيت كحلا
زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها
الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه
استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مما نسبتها
لعين زيد فى اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد
او تقول معنا ما رأيت عينا كعين زيد فى كونها احسن
فيها الكحل منه فى غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه

ان



انه للكحل فى عين زيد حسنا ليس فى عين غيره وانما جاز
هذه الصورة وان لم يكن فيها تفضيل ظاهر لدقت فيها
بالابتداء لانه يرفع الاوهى دلالة من التفضيلية مع مجرورها
مقدما فيها ايضا كما ذكرنا بأول ولا ارى منصوب على انه
صفة مصدر محذوف اى قلت ما رأيت كعين زيد شيئا قليلا
قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون تمييزا بما هو بعده
كما تقدم وترك موصوف احسن فى المثال واذكان المماثلة
الكاملة فى ذكر اذ هو المقابلة قوله واريا وهو مذكور لانه
كان فى مقام بيان الاختصار فى المثال المذكور اولا وتمام البيت
يع ما يليه مررت على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع
حين يظلم واريا اقل به ركب اتوه ناية وآخوف الا واقى
فى كل وقت وفاية ان سمانه ركبا ساريا اى يقطع فيه
فى وادى السباع فقوله واريا اقل به ركب منهم
التركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص بركبى الابل والمائة
من الابل وذكا الشيء من حيز ارتفى وهو المكث والتأنى



مثل وادى السباع حين احاط به الظلام واريا يكون
توقف الركب به اقل من توقفهم بوادى السباع ويكون
ذلك الوادى اخوف من وادى السباع فى كل وقت الا
فى وقت وفاية الله سبحانه ركبا ساريا يقطع فيه
هذه الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت
ولا ارى واريا اقل به ركب اتوه منه بوادى السباع ولو
عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واريا اقل به ركب
اتوه من وادى السباع ولما تمت المعنى الكلمة الباقية
التنبيه على وجه علم من الدليل الاختصار حذف كل واحد
منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاستدراك
ولما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة
وصدر مباحثه بقوله فقال الفعل ساد اى كلمة دلت على
معنى كان فى نفسه الخ نفس ساد يعنى الكلمة والمراد
بكونه المعنى فى نفسه كونه دالا لتها عليه من غير حاجة الى
ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية وبكونه ارتجاع

او سادياً من البشر وهو السير فى الليل فقوله اريا
من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واريا
مفعوله وكوادى السباع حال منه قدم عليه وعلى الثانى
واريا مفعوله الاول وكوادى السباع مفعوله الثانى وعلى
التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف و
الواو فى ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة
واريا والجار فى به متعلق باقل والمجرور عائد الى واريا
وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وناية تمييز عن
نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اى اتيانا ناية
وآخوف عطف على اقل وضمير المفعول اسند الى
ضمير واريا والمعنى واريا اقل به ركب منهم بوادى السباع
واخوف منه وما فى سارتى مصدرية وسارياً اى ركباً
سارياً مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى وآريا اقل واخوف
فى كل وقت الآفى وقت وفاية الله تعالى ساريا يقطع امرت
على وادى منسوب الى السباع لكثرتها فيها واحاد فى لا ارى

ما تقدمه عن المصاد ر وغيرها كما سبق ودخل فيه
ان فعال المسامحة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانه
معنا هما به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن
باحد الازمنة الثلثة لوجود احد الامرين ولانه
مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد
الوضع ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها
انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل او تحققه
وشئ من ذلك لا يتحقق الا فى ضمن الفعل ودخول السين
وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثانى على
الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفى
الفعل الكلى ولما ادلطلبه كلام الامر اوالنهى عنه كلا لمتن
او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى
لا يتصور الا فى الفعل ودخول تاء التانيث عطف على دخول
قد واما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث
الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والتاء استغنت عنها



ص نقله الى الخ وح يكون المراد بكون المعنى فى نفسه انه
بالمفهومية فيرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى غيره الكلمة
الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق
لما ذكره فى وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما يكون لا يتحقق
اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث
الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة
الى فاعل سالا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى هو
انه لا ملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية فلا يكون فى
نفسه ليس تلك النسبة وما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس
معناه المطابقى بل اعم لكن لا يتحقق الا فى ضمن التقييد فتح
بهذا القيد احترازا عما ليس مستقلا بالمفهومية مقترن
وضعا باحد الازمنة الثلثة فى الجملة عن لفظه الدال
عليه فهو صفة بعد صفة فهى تخرج به الاسم عن حد
الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان تجريدها





يخرج ما عدا تاء والمراد بما الموصولة الفعل فلا ينتقض مع
احد بمثل امس والمراد بالدلالة ما هو بحسب الوضع
فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجعله بان ضربت ضربت
على الفتح خبر مبتدا محذوف اى هو مبنى على
الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى واما البناء على
الحركة دون السكون الذى هو الاصل فى المبنى فلشبه
المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موضع
ضارب وشرطا وجزاء نحو ان ضربتنى ضربتك فى موضع
ان تضربنى اضربك واما الفتح على الحركات
مع غير مزيد المتحرك فانه مبنى على السكون معه
نحو ضربن الى ضربا كراهة اجتماع اربع حركات متوالية
فيما هو كالكلمة الواحدة لشبهه اذ اتصال الفاعل بفعله و
انما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه
ايضا مبنى على الفتح ومع غير الواو فانه يضم مع غير الالف
لفظا كرضوا او تقديرا كرموا المعنا يا فتاة اى فعلوا فتاة



بالمفهوم من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها
فلزم اختصاص بالفعل ساكنة هالا عن تاء التانيث
احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم وخرج نحو
تاء فعلت اداة نحو تاء فعلت نفسا ان المتصلة البارزة
المتحركة المرفوعة فتدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك
لان ضمير الفاعل لا يلحق لافعاله فاعل والفاعل انما يكون
للفعل وفروعه وحق فروعه عنه منع احد نحو ضربت
تحرزا عن لزوم تساوى الفرع مع الاصل وخرج البارز
بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعريف اليق و
ابعد والمراد من حاصل اى فيعم ما حصل بحسب اصل الوضع فانه
المتبادر ومن الدلالة على زمان قبل زمانك احضر الآن
اثبت فيه قبلية وآتيك تكذب بين اجزاء الزمان فان تقدم
بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات
لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون له زمان فقولك
دل على زمان شامل لجميع الافعال وفعله قبل زمانك

الاسم باحد حروف نأيت اى حال كونه ملتبسا باحد
حروف اتين فى اوائله يعنى الحروف التى جمعتها كلمة
نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اى لوقوع
ذلك الفعل مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال على
التصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة
كالعين وتخصيصه بالجزء عطف على قوله وقوعه اى
تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا او
لتخصيصه بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعنى ان
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال
البعيد كما مر كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة
القرائن واما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم
مضارعا الا لهذا المعنى اذ معنى المضارعة فى اللغة الشا
بهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضع من
ضرع واحد فرضعا اخوان رضاعا فالجزء من تلك الحروف
الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب

والنون



والنون له اى للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحد كان
ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما اخذا ذلك من انا
ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا
مذكرا كان او مؤنثا والمؤنث الواحد وستة امثلة غيبة
اى حال كون المؤنث والمثنين غائبات او ذوى غيبة و
الياء للغائب غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر
على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة
معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو فى
قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقته
السابق احترز بالمضارعة عن امثلة الماضى والامر
عامة على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج و
مشتركة لفظا اى فيما سواه اى ما تبنيه على اربعة احرف
مثل يدحرج ويستخرج وتحوهما ولم يعبر من الفعل
خبرا اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه وان كان
من الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان

يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تأكيد ثقيلة كانت
او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به
احدهما يكون مبنيا لان نون التأكيد لشدة الاتصال
بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله
فى وسط الكلمة ولو دخل بعدها لزم دخوله على كلمة اخرى
حقيقة ولان نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان
يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث فى الاسم
فلا يقبل الاعراب والبناء رفع ونصب يدل الاسم
فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالتصحيح منه
وهو عند النحاة ما لم يكن حروفه الاصلية حرفى علة
المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به التثنية مذكرا كان
او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب
المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب فى الواحد
الغائب المذكر وتضربين فى المواضعين فى الواحد الغائب

المؤنث



المؤنث والواحد المذكر المخاطب واضرب فى المتكلم الوا
حد ونضرب فى المتكلم مع الغير بالضمة فى حال الرفع
والفتحة فى حال النصب لفظا اى حال كون الضمة و
الفتحة ملفوظتين والسكون فى حال الجزم مثل
يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل بذلك
ان ذلك الضمير البارز المرفوع وذلك فى خمسة مواضع
بالتاء حالة الرفع وحذف اى بحذف النون حالة الجزم
والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب فى الا
سماء تابع للجر مثل يضربان ويضربون وتضربان
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا والمضارع المعتل الآخر
بالواو والياء بالضمة تقديرا فى حال الرفع لان الضمة على الواو
والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمى والفتحة لفظا فى حال ا
لنصب لخفتها تقول لن يدعو ولن يرمى والحذف اى بحذف
الواو والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة ا
لحرف المناسب لها تحذف ولم يقل ولم يرم والمضارع المعتل

الآخر بالالف بالفتحة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل
الحركة تقول لن يرضى ولن يرضى والجزم اى بحذف
الف فى حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد
عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه
هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين
وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما
فى زيد يضرب اذا صار او مررت برجل يضرب او رأيت
رجلا يضرب وانما يرتفع بوقوعه موقع الاسم لانه
اذا لم يكن كالاسم فاعطاؤه حق اعلاب الاسم واقواه
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه
يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة
نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى
خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان و
اجيب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع
موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان ضارب

خبر مبتدأ



خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا فان الزيدان ويكفيناه
قوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اصلا
غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم
مع السين واقع موقع الاسم لا يقدم وحده والسين
صار كاحد اجزاء الكلمة ونسوف فى حكم السين وعن
نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل
لما يجئ فى باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى ويتعب
اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل
الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كما يقال فى اى
شئ وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا
خفف وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف
اليه وكى وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها
وبعد لام كى نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهى
اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى نحو قوله تعالى وما كان
الله ليعذبهم الآية هذه الثلثة تجوز فيها وجهان



التى تقع بعد النفى فيجوز فيها الوجهان لان النفى باعتبار
له على غلبة الوقوع يلزم ان المخففة الدالة على التحقيق
وباعتبار عدم التيقن يلزم ان المصدرية فيصح وقوع
كليهما فيجوز فى ان التى بعده الوجهان ولن نحو لن يرى
اى فى لن التى للمستقبل نفيا مؤكدا ابدا والا يلزم ان يكون
فى قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لى اشتباه لان
لن تقتضى التأبيد الا انتهاء واذن التى ينصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى لم يكن ما بعدها مبنيا
لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب
لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها
ضار كانه سبب لها حكما وكان عطف على لم يعتمد اى
ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا او
جزاء وهما لا يكونان الا فى الاستقبال فان فقد احد
الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وذلك لمن جاءك

التى

اذن اظنك كاذبا او كلاهما تقول لمن يحدثك انا الان
اطنك كاذبا وجب الرفع سئل قول لمن قال اسلمت
الان حتى الجنة مثل لا يجعل الا الاستقبال لانه
اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب المشروط
معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة منه
المبتدأ فتعين اذن بهذا المثال على طريقة قيدات اخواتها
الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشروط
اشار اليها فيما بين المبتدأ والخبر فقال اذا وقعت اذا اذن
بعد الواو والفاء فالوجه ان جاز ان النصب بناء على ضعف
الاعتداد بالعطف لاستقلال المعطوف فلا تجعله والياً
باعتبار الاعتداد بالعطف وان ضعف وكي التي ينصب
بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها
التبيية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام
لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينصب بها
المضارع بعد ها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلاً

بالنظر



بالنظر الما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم ما
ضياً او حالاً او مستقبلاً بمعنى اي حال كون حتى بمعنى
كي للتبيية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل
الجنة مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان
يكون ماضياً او حالاً او مستقبلاً واسير حتى تغيب الشمس
مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعد ها تحقيقاً فان
اردت بالفعل الذي دخلت عليه حتى الحال بمعنى زمان الحال
تحقيقاً اي بطريق التحقيق بان تكون هي زمان التكلم بعينه
وسيجيء مثاله وحكاية اي بطريق الحكاية كما تقول
كنت سيرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الوضع
حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول بحيث
هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كانت هيئة وكان
ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعاً بقيته على ما كان
عليه وحكيته فعلى زمان التكلم للحكاية ايضاً يكون



مرفوعاً ان لا يمكن مع تقدير ان لانها عاملة الاستقبال كانت
اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة
ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف
لان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة
على اسم كما توهمه بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى لعدم
الناصب والجازم ويجب التسبية اي كونها قبلها سبباً
بعدها بحصول الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي
مثل مرض فمات حتى لا يرجونه الان مثال الماضي الحال
تحقيقاً فانه قصد به في الزجاج في زمان التكلم ومن ثمة
اي ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة
الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها
امتنع نظراً الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى
في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان
الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لانها
لانها لو كانت حرف ابتداء انقطع ما بعد ها عما قبلها فيبقى

الناقصة

ولام كى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة
ولام الجحود التى ينتصب بها المضارع هى لام التاكيد للنفى
بعد النفى كان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو
تريد ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان ذان
قبل اذا صار الفعل بعض المصدر بان المقدرة فكيف يقع
الحال قبل على حذف المضاف من الاسم اى ما كان صفة الله
تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله معذبهم او على
تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم والفاء
التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها
لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية
اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى
النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على
تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها
والثانى ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة

ليعد



ليعد بتقديم الاستثناء او ما فى معناه من النفى المستفاد
جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة
السابقة امر نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة
فاكرام منى او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك
شتم فضرب منى وينبغى فيهما اللقاء نحو اللهم اغفر لى
فاغفر ولا تاخذنى فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء
فاشربها اى هل يكون منكم ماء فشرب منى او تمن نحو
ألا نا فنحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منا ويدخل
فيه التخصيص نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا
لاستلزامه نفى فعل يتذرع الى النفى او تمن نحو ليت لى
مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى ويدخل فيه
ما وقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب
السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو
الا تنزل فتصيب خيرا اى لا يكن منك نزول فاصابة
خير ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء



تدل عليها وما بعد الفاء فى تاويل مصدر معطوف على مصدر
آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سائر لك منزلا لبنى تميم
والحق بالحجاز فاستجاب بغير واو ولا تقدم احد الاشياء الستة
فمحمول على ضرورة الشعر والواو التى ينتصب بعدها المضارع
بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما المعية
اى مناسبة ما قبلها لما بعدها الا فالواو للجمع دائما و
ثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى ما يدل الواقع
قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وتنتصب
امثلة الفاء بجزيها بابدال الفاء بالواو كما تقول ائتنى واكرمك
اكرمك اى ليجتمع الاتيان والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا
القياس واما التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط
المعنى الى ان او الا ان اى بشرط ان تكون بمعنى الى او الا
الا مخلصين على ان المقدرة بعدها الا ان ان ايضا داخل فى
مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها انكار دخول لام نحو



او تعطى حتى اى الى ان تعطينى حتى او الا ان تعطينى
حتى فيؤديه يقدرها بالا بتقدير منافاة اى لا تزال منك
الا وقت ان تعطينى حتى وتمنيه يقدرها بالى بتاويل
مصدر مجرور بالى التى بمعنى الى اى لا تزال منك اى اعطائك
حتى والعاطفة اى احرف العاطفة مطلقا سواء كان
كانت من احرف العاطفة المذكورة او لا كثم وان كانت
منها لكن من غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان
بعدها او ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان الفعل
عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وشتمك او
تشتم او تشتم فشتم ليست من احرف العاطفة المذكورة
وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة
فيهما فقوله والعاطفة اذا كان صريحا فهو معطوف
على اذا المقدرة والناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى
اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو بشرط معنى الى
ان وقبل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة

بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان بعد بحسب اللفظ
لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان يجعل
العاطفة اعم مما ذكرنا كما ذكرناه يلزم ان يذكر في التفصيل
ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم
به وليس في الواقع مخصوصا به لما سبق من جريانه في
ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ع ذكرها مرتين
مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرناه ويجيء
انها ان مع لام كي تخصيصك لان تكرمني ومع ما الحق
بها من اللام الزائدة تخصاوده لان تقوم ومع احرف
العاطفة تخصا اجيبني تيامك وان تذهب لان هذا الثلاثي
تدخل على اسم صريح تخصوجنتك لاكرامك واعجبني ضرب
زيد وغضبه وا وردت لضربك فيجاز ان يظهر معها ما يقاب
الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود
فانها لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذلك
لان الاغلب فيها ان تستعمل بفعل وهي بهذا المعنى

لا تدخل



لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها حتى التي بمعنى الى لان
المعنى الاول اغلب في حتى التي يليها المضارع واما الواو
والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتضمن
على معنى التبيين والجمعية والانتهاء صارت كعوامل
النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان
مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول
اللام بمعنى كي عليها اي على ان لا مستكرهة اللامين التوا
بين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان
ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من
غير عمل لضعفها نحو قولهم سمع بالمعيدي خير من
ان تراه ومع العلم مع الشذوذ وكقوله الا ايهذا اللائمي
احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في
تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم و
لما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي استدل عما
استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا



وكلم الجازمة اي ويجزم المضارع بكلم المجازاة اي
كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها
من الحروف ولهذا اختصار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان
وهي اي كلم المجازاة ان وما واذما ومتما وايّ وحيثما واذ ما
يجزمان المضارع بعد ما واما بدونها فمن واين ومتى وايّ
نحو اين المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما ومن
واي واني ولما الجزم المضارع مع كيفما واذا ما شاذ
لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد واما مع كيفما فلان
معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كنت امرا
على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن
المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات
ولما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها
معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر
المقطوع به وباقي مقدرة عطف على قوله بما اي ويجزم
المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى

فلم يقلب

في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام
الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل شرها لام
الدعاء نحو ليغفر لنا الله والى مكسورة وقد تسكن
وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا للنهي هي لا
المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا
النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي
يطلب بها الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني
للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة
المذكورة من قبل تشتمل على الفعلين لسببية الفعل الاول
ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني
مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين
لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل
الثاني سببا لشيء فالمراد بجعلها الثاني سببا ان المتكلم اعتبر
سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة
دالة

دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
لذلك فلا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما
مناسبة يصح بها ان يريد دعواها في صورة السبب
بل الملزوم واللازم كذلك ان تشتمني اكرمك فالشتم
ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا اكرام مسببا حقيقيا كما لا
عن ذلك خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك المناسبة بينهما فجعل
الكلام الاخباري بمعنى انه منها بمكان بعيد الشتم الذي هو
سبب الاهانة عند الناس من سبب الاكرام عنده ومسببا
اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق
الثاني وثانيهما جزاء لانه يبنى على الاول ابتناء الجزاء
على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو
ان تزرني ازرك اي الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني
فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجوازم
وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كانا اي الشرطان
مضارعا فالوجه اي ففيه الوجه الجزم لتعلقه بالجازم





وهو اداة الشرط وارفع لضعف التعلق لخلوه عن
الفصل بغير المعمول نحو ان زيد اته اوآتيه
واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد او منفيا فضل للماضي
نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم
اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد
سواء كان قد ملفوظا كقوله كما ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل او مضمرا مقدرا كقوله تعالى
ان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم
نجز الفاء في الجزاء للتحقق تأثير حرف الشرط فيه لقلب
معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة
كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك و
انما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم
ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد
اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي
الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا مما اذا كان
منفيا

منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى
او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط
لم فيه معنى فالوجه الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط
لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي نعم تؤثر بالفاء وترك
في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء
لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قد يأتي نحو قوله تعالى
وان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه
والا اي وان لم يكن الجزاء ماضيا او المضارع المذكور بين
فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ لا يترتب بقد لفظا كما
تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك و
على كل تقدير لا تأثير لحرف الشرط فيما مضى فاحتاج الى
الرابطة وهي الفاء وتسمى جملة اسمية او امرا او نهيا او
او استفهاما او مضارعا منفيا بما او لم او لن او غير ذلك
كالتمني والعرض نحو جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف

الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء فرجحت اذا التي للمفاجاة
مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معنا
ها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر
فهو بمعنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما الشرط
اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بالاسمية لان اذا الشرطية
مختصة بالفعلية فاختلفت هذه بالاسمية فرقا بينهما
كقوله تعالى فان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون اى فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال
كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد لا مرتخم زرقت
اكرمك اى ان تزرني اكرمك وانزرني تخم لا تفعل الشر يكن
خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك ولا بد لهم نحو هل
عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه
والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال
انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب
خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة





صالحا ان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اى سببية ما
تقدم له فح يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل هذا
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختير
تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب
غالبا يستلزم مطلوبا يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب
سببا لها وهي مسببة له فاذا افاد المضارع الواقع بعد
تلك الفائدة وقصد سببية الفعل ويجعل المضارع الواقع
بعد هاجزا فيجزم بها فمعاسلم تدخل الجنة فان الطلوب
باسلم هو الاسلام وهو مطلوب لفائدته دخول الجنة
فهو سبب لها وقصد اداة تلك السببية فقدر ان مع الفعل
المأخوذ من اسلم ويجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان
تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا
تكفر تدخل الجنة لان القرينة قرينة الفعل المنفي لا الاثبت
ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي
فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير



وامتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه
بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذا المثال
قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قرينة هذا اذا قصدت
السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بما يجب
الرفع اما بالصفة ان كان سببا للوصفية كقوله تعالى
وهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ يرثني برفع الياء
وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في خوضهم
يعبهون اى عبين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم
ارسوا نزاولها فكل حتف العرق يجري بقدر الامر فكذا في
بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة
الامر فانه يطلق على امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريد به
صيغتها وفي بعض الشروح وانما قال مثال الامر لان الامر
كما اشتهر في هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر في المعنى
المصدري ايضا فاراد النص على الحق وعدى اصطلاح





النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره
المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل تشامل لكل امر
غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل
احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن الفاعل
لا عن الفاعل المخاطب احترازا عن الغائب والمتكلم بحذف
حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا
فانه من قرأ على صيغة المخاطب وعن مثل قوله وروبد
وحكم اقره اى اقر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف
والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف
المضارعة لانه مشابهته بالاسم المقتضية للاعراب انما هي
بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع
المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف
العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي له
حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخشى واخشوا وارم
كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخشى ولم يخشوا ولم يرم

ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام
مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد
حذفه حرف متحرك اسكن آخره وجعل ما بقى امره
تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا
القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس التضا
رع بباق والمراد بالباقى هنا ما يكون ماضيه على اربعة
احرف من المزيد فيه واما هو باب الافعال لا غير زيد همزة
وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها
الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان
بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع
المتكلم على تقدير الفتح فانه اذا قيل فى امثل امثل بفتح التا
التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضى المجهول من الزائد
اذا قيل امثل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اى سوى
الساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم
فى مثل امرب التبس بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح





لالتبس بالامر منه ولو فتح فى اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضى المجهول فى نحو اقتل مثال
يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون
بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان بعده
همزة مفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت
لزوال موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى الكلمة
الواحدة لا همزة وصل مقطوعة لذلك بينه فعل ما لم يسم
فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة
الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى
فاعل فعله الواقع عليه ولا يجوز ان يراد بالموصول الفعل
الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية
وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القسم هنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل
الذى ابيح حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا
غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره



مثل ضرب ودخرج واعلم واخبر هذا لنوع من التغيير
لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد فى الامر
ان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من
الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى
ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة
فى اختياره بعد حصول الحق باخف منه وبضم الثانى
مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس
فى الدرج بالامر من ذلك الباب وبفتح الثانى مع التاء مثل
تعلم وتجاهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علم
وجاهد ودحرج حذف التبس هذا علة لقوله وبضم
الثالث والثانى ومعتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا
ليلابر دعليه مثل طوى وروى من الطى فانه لا يعتل عينه
لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين فى يروى ويطوى قيل الاصوب
ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفائلا يرد عليه مثل
عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض



واختلاف فى المبنى للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر
معتل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا
فصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين
الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فانقلب
الواو المفتوح ما قبلها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار
قيل وجاء الاشمام وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى
شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تضم بكسرة فاء
الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعد فاء الفعل
قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراده انتهى والقراء
بالاشمام فى هذا الموضع وذاك بعضهم الاشمام هنا
كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر
الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال
بعضهم هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا
ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الاينذان
بان الاصل الضم فى اول هذه الحروف وجاء الواو ايضا

على منعت خفيل هذا وبيع بالاسكان بلا نقل وجعل اليا واو
للكسرة وانضم ما قبلها وشذ اى شذوذ باب الماضى المجهول من
معتل العين من الثلاثى المجرد بالياء فى المجهول من المعتل العين
من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد فى مجئ الفعلة
الثلث فيه اذ تير وقيد فيهما شذوذ قيل وبيع بلا تفاوت ودرت
استخير واقيم اذ ليس ذلك شذوذ قيل وبيع لسكون ما قبل
حرف العلة فيهما فى الاصل اذ اصلها استخير واقوم بالياء
والواو المكسور تين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان
تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال
استخير واقيم لغة واحدة واذا كان الفعل الذى ابدئ بحرف
فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف
المضارعة نحو يضرب ويكرم ويدحرج ويستخرج ويفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة ونقل المضارع بالزيادة ومعتل
العين المبنى للمفعول ينقلب العين فيه الفا ايا كانت او واوا
نحو يباع ويباع ويختار ويقاد ويستعار ويستقام فخر



كرمى حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدى وغير
المتعدى فالمتعدى من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق
اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان
كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهم نسبة
الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد يقال
هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال
فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير
الفاعل فى الحاصل ان فهم الفعل اذا كان موقوفا على فهم غير الفاعل
فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب
اذ لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة
الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن
وغير المتعدى بخلافه اى بخلاف المتعدى بمعنى لا يتوقف فهمه
على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه واذا كان له تعلق بكل واحد
من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول لكن فهمه مع
الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير متعديا



امّا بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت
زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بتسيين الاستفعال
نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والتعدى
اكثر ما يكون تعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا فى الكلام كثير
والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما
عين الاول فما قصد فاعليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة
كاعلم واوى بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم فانهما
كان قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين قبلها ادخلت
عليهما الهمزة فاذا مفعول اخر يقال له المفعول الاول ولما
الافعال الاخر وهى انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث
فليست اصلا فى التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها
اليها اما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه
الافعال التعدية الى ثلثة سد مسد مفعوليها الاول كالمفعول
باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا
الا بستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثانى



من مفعوليها كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما عند ذكر
الاخر وجواز تركهما معا اعمال القلوب وتسمى افعال الشك
واليقين ايضا وكالرأى والوجدان بالشك الظن والا فلا شئ
من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين
وهى ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت
وهى كثيرة تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت
وهذه الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية
لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها اثبتة
عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك
علمت لبيان ان ما اثبتات هذه الجملة عنه حين تكلمت بها
واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا
قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن
وكذلك بواقى الافعال فمقتضى اى هذه الافعال الجزئين
اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على اتمامه
مفعولا لها وسمى خصائصها جمع خصيصة وهى ما اختص

بالنفي ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب
انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها
وسبب ذلك مع كونها في الاصل مبتدأ وخبراً وحذف المبتدأ
والخبر عنه قليل ان المفعولين معاً بمنزلة اسم واحد لانهما
معاً هما المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما
كان حذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد
ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما
في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله
من فضله هو خيراً لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة
من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيراً
لهم فحذف في بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني
فكما في قول الشاعر لا تحسبنا على غدرنك ان ظلماً قد وشى
بنا الاعداء اي لا تحسبنا جازعين فحذف جازعين الذي
هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الا
قتصار على احدهما مطلقاً يقال فلان يعطي الدنانير ومن

تم



من ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد
يحذف فان معاكفة لك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من
مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت
فانك لا تحذف فيهما منسياً منسياً فلا تقل علمت وظننت
لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن
وانما مع قيام القرينة فلا بأس بحذف فيهما نحو من يسمع
يخل اي يخل مسموعه صادق اي ومنها اي من خصائص
الافعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت
بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما
نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبراً
او مفعولين لها كلاماتاماً على تقدير الالغاء وجعله مفيداً
وبتراً مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر وقد نقل الا
لغاء عند التقديم ايضاً نحو ظننت زيداً قائم لكن الجمهور
على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في



معنى الظرف نحو زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وزيد
جواز الالغاء اشار على جواز اعمالها ايضاً على تقدير
التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى
على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء
اولى على تقدير التأخر وتقديم الالغاء بانا اذا توسطت
بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احب زيد وبين اسم
الفاعل ومعموله نحو ليت المكرم احب زيداً وبين معمولي
ان نحو ان زيداً احب قائم وبين سوف ومضمونها
نحو سوف احب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه
نحو جاء زيد واحب وعمرو ولا شك ان الغاءها في هذه
الصور واجب فلذا قد جعلوه المبنى عن جواز الاعمال
ايضاً بقوله اذا توسطت بعينين بعضهما او تأخرت
بعض عنهما وانما نقض هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلق
ايضاً من حيث مشروعيته لكنه وقع منها اي من
خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب

ابطال

كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة
المضمونة جزاؤها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم
وبكر قاعد والفرق بين الالغاء والتعليق ابطال العمل في اللفظ
لا في المعنى ومنها اى ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز
ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولاها ضميرين
لشئ واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يجز
اجتماعهما بفعل واحد الا في نحو ارايتك ظلمت ام علمتني
منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال
فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت
نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به
متاثرا واصل المتاثر ان يغاير المؤثر فان اتحدا معنى
كره انفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما
لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا
ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بتغايرين بقدر

الامكان



الامكان فهما من حيث ان كلا واحد منهما ضمير متكلم
بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم
صار كانه غيره لغيبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل
والمفعول فيه مغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب
فان المفعول به فيها ليس المقصود الاول في الحقيقة
بل مقصود بالجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانه ليس في الحقيقة
فاعلا ومفعولا به وانما اجري مجرى افعال القلوب فقد تنى
وعدي الى ثالث نقيضا وجد تني فحملا عليه حمل النقيض
على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى
القلبية فجوز فيهما ما سوغ فيه من كون فاعلها ومفعولاها
ضميرين لشئ واحد كقوله تعالى انا اراكم اعصر خمرا و
بعضها اى وليعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت و
زعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او
الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا يتعدى



الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لان لا يقال لا وجه للتخصيص
بالبعض لان كلا واحد منها آخر فان خلت جاء بمعنى مرة
اذا خال واحسبت بمعنى مرة اذا حسب وزعمت بمعنى قلت
يتعدى به اى بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فان
ظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا
بمعنى تهمته اى اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم
ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت
بمعنى عرفت نحو علمت زيدا عرفت شخصيته وهذا العلم بشئ
ناش من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب
من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فنظر ماذا يرى ووجدت
بمعنى اصبت فقد وجد ت الضالة اذا اصبتها وعلمتها مالكة
ولما كان ما ذكرناه انها معان اخر قريبة من معنى العلم والظن
لم يتقيد بعلم بعينه صار مشتركا فان الشفعة العليا ولوجدت حدة
ووجد ت موجدة ووجدت وجدا استغنيت وغضبت و
حزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن لا افعال الناقصة التي





ناقصة لانها لا تتم مرفوعها كافعال القلوب التي فسحة ما وضع
اى افعال وضعت لتقريب الفاعل من صفة اى العربة ايما وضعت
له هذه الافعال هو تقريب الفاعل من صفة ولا شك ان هذه
الصفة خارجة عن ذلك التقريب اذ هو العروض في الموضوع
له لان ذلك التقريب نسبة بين الفاعل والصفة وكل من طرفيها
خارج عنها فخرج عن الحد الفاعل الذي تمة لانها موضوعة للصفة
وتقريب الفاعل عليها فكل من الصفة والتقريب تمة فيما وضعت
له لا التقريب وحده واما جعلت التقريب المذكور تمة في الموضوع
في الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على
ذلك التقريب كالزمان في الكون والانتقال والدوام والاستمرار
في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقريب فيما
صار مثلا موضوع التقريب الفاعل على صفة على وجه الانتقال
اليها في الزمان الماضي وكذلك كل فعل منها فلا شك ان كلا منها
تام الموضوع له بالنسبة الى ما هو الموضوع والصفة خارجة
عنه فخرج افعال التمة عنها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله

لتقرير الفعل للغرض لاصل الوضع ولا شك ان الغرض من
وضع الافعال الناقصة هذا التقرير المذكور لان الصفات تحدث
افعال التامة فالغرض من وضعها مجموعها التقرير
بحسب كما عرفت فخرجت عن حيطة ما اظهر بما ذكرنا ان
هذا لفظ لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا
وهي اي الافعال الناقصة كاد وصار واصبح واضحى وامسى
وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وسائر ما الفك
وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء ودام وليس ولا يكون
يجوز هنا سوى كان وصار ودام وليس ثم قال وما كان منها
من الافعال لا يستغني عن الخبر فالظاهر انها غير محصورة
وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول
تم هذه التسعة بذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد
عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قوله صلى الله
عليه وسلم ساجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما
ان يكون ما نافية وجاءت بعض كانت وفيها ضمير لما تقدم

من



من العزاة وخذها اي لم يكن هذه على ما يحتاج اليه او استغنت
والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما انثنا باعتبار خبرها كما في
من كانت امك وبعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا
تقدنا قصة في قولهم ارعها شفرته حتى تعدت اي صارت
الشفرة كالنابة حجبة اي رجع مصيره قال الاندلسي لا يتجاوز
جاء وقد توضع الذي استعملهما العرب فيه خلافا للفراء
لدخول هذه الافعال وما كان بخلافها على جملة الاسمية المركبة
من المبتدا والخبر لا يجعل احدهما الخبر بحكم معنى
اي معنى هذه الافعال بعد اثره المترتب عليه صار زيد غنيا
فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون
الخبر منتقلا اليه فلما سلق على جملة الاسمية اعني زيد غني وافاد
معناه الذي هو الانتقال على الخبر الذي هو غنى فان ذلك الانتقال
وهو كون الخبر منتقلا اليه يترفع هذه الافعال بجعلها افعالا ناقصة
فاعلم وتنصب لجهة الشبه بالمفعول به في توقف الفعل
اليه لكان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها



ما صيغ الفعل كائنا في زمان الماضي وانما من غير دلالة على عدم
سابق وانقطاع لاحق فحكم كان زيد قائما وقوعا وملفقها نحو كان زيد
غنيا فافقر ربما صار عطف على فعله لثبوت خبرها اي كان
يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فيعود من قبيل عطف احد القسمين
على الآخر لما هو قسم منه كقول الشاعر حيث شاء فقد الم
المعطى كانها قطاة اجدن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت
فاذا بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون بها انسب شيئا
هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة يكون فيها
ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها مفسرا للضمير
كقولك اذا مت كان الناس ضحان شاتهم وآخر هن بالذي
كنت اصنع ويكون تامة عطف على فعله يكون ناقصة اي كان يكون
تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بعين ثبت ووقع
كقولهم كانت الكائنة والفقد وكان وكقوله تعالى وان كان ذو عسرة
ويكون زيادة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقولك
تواكيد تكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد صبيا

كون



كونه صبيا فكان زيدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما
ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع تحما
تها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او
من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى
بالى نحو صار الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل
ورجع واستحار وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر
ان العراق وآهله اليك وقد يتعدى بنفسه كقولهم آبوا
واصبح واضحى وامسى للاقتران مضمون الجملة بالوقت المدلول
عليه بهذه الافعال يصح هذا اصبح زيد قائما وامسى زيد
مسرورا واضحى زيد خزينا فالمتبادر الاول يدل على اقتران
مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
الثاني الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى واضحى
زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او
الضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في وقت لا

وقال تقول اصبح زيد وامسى وظل وبات وراح وغدا وعاد واضحى وابتكر
وهجر وانفك وفتئ وبرح وزال وما دام وليس وما انفك وما فتئ
وما برح وما زال وما زلت وما زلن وما دمت وما دمن وما دمنا
وما دمتما وما دمتم وما دمتن وما دمت وما دمنا وما دام وما دامت
وما دامتا وما دامتا وما دامتا وما دامتا وما دامتا وما دامتا

هذا القسم ما اذا كانت كلة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت
نافية فلا امتناع تقديم ما فى حيزها على الفعل لانه يقتضى التصدر
واما اذا كانت مصدرية فلا امتناع تقديم معمول المصدر على
نفس المصدر وفى الخلاف هذا الحكم خلافا لابن كيسان
بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب
الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم كما له لا مخالفة منهم
وذلك الخلاف منه فى غير ما لم لان اداة النفى لما دخلت
على الفعل الذى معناها النفى افادة الثبوت فصار بمنزلة
كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى وقسم ثالث
فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الا
فعال هى بمعنى الفاعل المقتضى للمشاركة اذ هى فى اصل الفعل
مرجحا وهو اى القسم المختلف فيه كلة ليس فى خبره والكوفيون
وابن السراج والمجاشعى على انه لا يجوز مراعاة للنفى اذ
يمتنع تقديم معمول المنفى عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى
والفارسى على انه يجوز بناء على انه ذهل وجواز تقديم معمول

الفعل



الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة
ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان
يجعل ما فى اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لو قرع
الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اى فعل
وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء
منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون
ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لانه
به فعسى فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد بسبب انك ترجوه لك وتطمعه لانك جازم
به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو
حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشتراط فى الخبر
على حصوله للفاعل كقاد فى قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بحسب قرب حصوله او وضع لدنو
الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع
فى بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل



فى الخبر بالتصدى لما يفضى اليه فطفق فى قولك طفق زيد
يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم
المتكلم بشروعه فيما يفضى اليه فاوشك اى اسرع وضع لدنو الخبر
رجاء عسى فالبيضاوى عسى طمع واشفاق فالطمع فى
المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى
اشفاق الخلق وهو غير متصرف حيث لا يخرج منه مضارع
ومجهول وامر وزاد الخليد ذلك من الامثلة وانه لم يتصرف فى
عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كفعل والانشاء آت
فلا غلب من معانى الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول
على احد استحاله عسى زيد ان يخرج وهذا ان يكون بعد
اسم ثم فعل مضارع ومصدر بان الاستقبالية تقوية
بمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال
فزيد اسم عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اعنى شان الكم
نحو عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر اى عسى زيد
ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الكم وعلى هذا عسى ناقصة

وقيل

وقيل المضارع مع ضميره بالفعل وليس بخبر لعدم صدقه
على الكم وتقدير المضاف يكفف وذلك لان المعنى الاصيل لكم
قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالطمع
مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء فهو مشبه
بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فاكتسب شبهه المفعول وبنى
على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل فى محل الرفع بدلا
مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ايهام
الاول ثم تقريره رفع دلالة الشك فى النفس وقال الشلوبين
والذى يظهر لى ان هذا وجه قريب وتقدم على الاستحالة
الاخرى عسى ان يخرج زيد بان يذكر المرفوع فقط وهما كالمتفق
فى الاستحالة الاول فاستغنى عن الخبر الاشتمال الكم على المنسوب
والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم
عن المفعول الاخر فاقيم مقامها ثم فى هذا الاستحالة ناقصة
وان اكتفى بالمرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع و
المنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة وهمزتها احتمال

وقد ان يكون زيد مرفوعاً بانه اسم عسى وان يخرج منصوب
بعده الى ضمير زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى
والآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج
فى زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبراً
له مقدماً عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما استكن
فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد وفى على هذين الاعتبارين
لابن ناقصة ايضاً وقد يحذف ان اى عن الفعل المضارع فى
الاستعمال الاول تشبيهاً لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يشبه
فيه اذ كذلك عسى زيد يخرج لا يذكيه ان كلا منهما يدل على القرب
الذى امتنع فيه يكون او رأنه اى عيفه فرج قريب كان
الاصل ان يكون وان يحذف ان دون الاستعمال الثانى لعدم
مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والفرق
اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد فقد كاد زيد يخرج
فيخبر عن دنو الخبر لعلمك بأشرافه على الحصول للفاعل
فى الحال فعاعله اسم شخص كما هو الاصل وخبره فعل مضارع





ليدل على قرب حصول الخبر عن الحال باعتبار احد معنيه
من غير ان الدلالة على الاستقبال المنافى للحال وتدخل
ان على خبر كاد تشبيهاً له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى
تشبيهاً له بكاد كقولهم قد كنت من فعل اليماني ان يفعلا فعلى
كل واحد منهما مشابهاً للآخر اعطى كل منهما حكم الآخر
من وجه واذا دخل النفى على كاد فهو اى كما كما الافعال
اذ كسائر الافعال فى افادة او دلالة النفى نفى منفيه على
القول الراجح ماضياً كان او مستقبلاً وقيل نفيه اى نفى
كاد يكون للاثبات مطلقاً ماضياً كان او مستقبلاً واما فى الآية
فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا ينفيه
بدليل حذفوها واتى فى المضارع فتخطئة الشعراء قول
ذى الرمة لم يكد رئيس الهوى من حب مية يبرح بالفاء يدل
على زوال رئيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وقضيته وقوله
لم يكد يقوله لم اجد قولاً كان نفى كاد للاثبات لما اخطأه
ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله تعالى وما كادوا







سعد رئيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفى الداخل على يكاد كما
النفى الداخل على سائر الافعال وقد سلم لكن لا يتم مراده
لجواز ذلك فلم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح
فيه وفى تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع فى الخبر طفق
بمعنى اخذ فى الفعل يقال طفق يطفق كضرب يضرب وكرم يكرم طفقاً
وقد يأتى طفق يطفق كعلم يعلم طفقاً بفتح بمعنى ذهب
يقال كرب الثمر اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق وأخذ
بمعنى شرع وهى اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال مثل
كاد فى كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد ويأخذ
وكرب يفعل وجعل تقول وقد انه تعالى وطفقا يخصفان
واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهى اى اوشك
مثل عسى فكاد واوشك فى الاستعمال فتارة يستعمل
استعمال عسى على وجهيه تقول اوشك زيد ان يجئ واو
شك ان يجئ زيد فتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان تقول

الركنين وهما فعل التعجب غير متصرف فلا يتغير الى
مضارع ومجهول وتأنيث وفي بعض النسخ وهي افعل
التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا
يبنيان اي فعلا التعجب الا ان يبنيا افعل التفضيل لما
بينهما من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا لا
يبنيان الا لفاعل كما فعل التفضيل وقد سبق ذلك مشروحا
ولما اسقطت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي
التعجب منه من ثلاثي او غير ثلاثي مزيد فيه او غير ثلاثي
مجرد مما فيه لدن او غيب مثل ما استخرج به واشدد بكذا
اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يتبع بنائهما منه وجعل الممتنع
مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب
بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغة التعجب كتقديم التعجب
المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا تأخير اي تأخير
جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم
والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف فيهما من خواص صيغ





التعجب فان المقام يقتضي بناء الاحكام الخاصة بهما فلا يقال
فلا يقاد ما زيد احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى
التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغير ان كالا يغير الامثال
قيل عدم التصرف في بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير
وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره
يستلزم تقديم غيره فلا كتفى باحدهما كما في واجب بان
ذكر احدهما تأكيد للآخر على ان كلا واحد منهما
وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد
فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايتاع فصل بين الفعل
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيدا
جريا مجرى الامثال كما سبق وايجاز ما جاز في الشعر بالنظر
لما سمع في الحرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق والجار
الاكثر ان الفصل بكلام كما مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه
كان له قبل ما حسن دائم واقع الآن فلم ينفصل بزمان الكلام
بكان وما قبله وما ابتداء اي معتد به على ان يكون المصدر

لاحسن بمعنى صر ذا احسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة
والباء للتعدية اى يجعل الذم متعديا فالمعنى صيرة ذا
حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه
ويكون همزة احسن للتعدية كما خرج عليه اى فى الفعل غير
هو فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله حسنا بحمة
صفة به وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل
واحد بان يجعل زيدا حسنا او انا يجعله كذلك بان يصفه
بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فانك فيه من
جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص افعال المدح
والذم الافعال المشهورة عند النحاة هذه الفعل ما وضع اى
فعلا وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته
من الافعال التى يوضع للانشاء فيها نعم وبئس وهما فى الاصل فعلان
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة تميم فى كل فعل
اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا ابدا لغات احدها
فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانية فعل بكسر الفاء





العين مع فتح الفاء والثالثة وكان مع العين مع كسر الفاء
والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين
عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان
قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم
وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام
للعهد الذهنى وهى لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر
المخصوص بعده ويكون فى كلام تفصيل بعد الاجمال ليكون او
قع فى النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها
اى باللام اما بغير واسطة نحو صاحب الرجل زيد او بواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهل
جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة
الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب
رجل او زيد او حسن الوجهات او مميزا بما يحسن فيه نعم
المجمل على التفسير مثل فيها هى اى نعم شيأ هى وقال الفراء
وابو على هى موصولة بمعنى الذى فاعل نعم ويكون الصلة او



مطابقة الفاعل اياها فى الجنس حقيقة او تاويلا وفى العلا
فراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكنه عبارة عن
الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون وبئست المراة هند وبئست المراتان هندان و
بئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة هند و
بئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف
فلم يجب اكاقة العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم
الذين كذبوا جواب سؤال حين وقع المخصوص اختلف الذين
كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا
يطابق الفاعل المخصوص مثل اول بتقدير مثل الذين كذبوا
او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل
القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بما
لقرينة مثل قولك لمن اعلم العبد اى يتوب بقرينة اذ ذاك فى قصة
وقوله تعالى فنعم اجر العاملين اى انتن وساء مثل بئس فى افادة
الذم والتقريب والاحكام وما اى من افعال المدح والذم

حب فى حبذا وهو اى حبذا مركب من حب الذى او
حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل
ذا ولا يغير اى حبذا وفاعله وذا اسما هو عليه فلا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا
بخلاف جرى الامثال التى هى لا تتغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعدها اى بعد حبذا المخصوص
واعلم ان اعراب المخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين
المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى المخصوص
حبذا او بعده اى بعد خصوصه تمييز او حال على وفق نحو
المخصوصة فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا
رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد
راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان
رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة
العامل فى التمييز او الحال ما فى حبذا من الفعلية وذو الحال
هو الا ان لان زيد مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد

تم المدح



تمام المدح والمركب من تمامه فالمركب حال من الفاعل لا عن ال
المخصوص احرف اسماء دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى
حاصل فى غيرها متعلق بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا به
لمفهومية بحيث يصح ان يحكم عليه او به بل لا بد له فى ذلك
من انضمام امر آخر اليه ومن ثمة اى لاجل انه يدل على معنى
فى غيره احتاج فى جزئيه للكلام اى كان ارتباط اسم
يتعلق معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة وفعل كذلك نحو
قد ضرب حروف اما ومنع الرفعاء بتعدى ايضا له فان
معنى لا فعناه الوصل وما بعدك بالنصب صار معناه الايصال
اى معناه اى معنى الفعل وقد كل بين استطعته معنى الفعل
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف
والجار والمجرور وغيره ذلك الخ ما يليه سواء كان اسما كزيد
مرتجا من مررت بزيد وانما مررت بزيد او كان فى تاويل الاسم
كقوله تظن وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت
هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تفضى الفعل



او معناه الخ ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال
الخ ما يليه الا لان اثرها فيما يليه الجر وهى اى حروف الجر
من والى وحتى وفى وذكر هذه الحروف على سبيل التمثيل
لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها فى جميع ابواب النحو
هنا باسمها لوجودها وكذلك ذكر الواو والتاء
والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها وهى
و وو وهاء الواو التى تقرر بعدها تاء ومن غيرها
من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وباؤه ومرت
وعلى وكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فى العشرة
الاولى لانها تكون احرفا والخمسة التى يليها تكون حرفا
واسما والثلثة الباقى تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء
اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا
لاسم اجرى على كل ما لا من لابتدا النهاية وقيل كل
ما يطلق عليه الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود كما
قالوا ربما الفعل لان غرض الفاعل ومقصوده وهذا لابتدا



اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعدمة من الابتدائية
صحة ايراد الى وما يفيد فائدتها ومقابلتها نحو سرت
من البصرة الى الكوفة وتخلصوا عوذ بالله من الشيطان
الرجيم لان معنى اعوذ التجئ اليه والتبيين بالجر يطلق
على لا بتدا اى وهى من للتبيين ايضا وهى الداخلة المفهوم
من امر عميم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه
نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا
الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى والتبيين
اى وذو يجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة تطلق
على قولهم للابتداء فانه مرجوع بالجزئية وزيادتها لا تكون
الا فى غير الكلام الموجب نحو ما جاءنى من احد وهل جاءك
من احد خلافا للكوفيين ولا تخص فانهم يجيزون
زيادتها فى الموجب ايضا تمسكا بان بعضهم قد كان نمرض

فالجواب من استدلالية بقوله وقد كان من مطر يجيبه
بانه قد تقدم منه زيادة من في الكلام الموجب وتاول بكونها
للتبعيض او التبيين اى قد كان بعض مطر او نوعا من مطر
او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر
فاجيب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية
وهي هنا المعية مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت
الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما
نحو قربي اليه فان قرب المخاطب منه اليه باعتبار الشوق
والميل وبجمع قليلا لقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى
اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذالك اى مثل الى في كونها
لانتهاء الغاية وبجر مع كثيرا ولم يكف في كونها بمعنى مع
تنبيها بالى كما اكتفى في كونها لابتداء الغاية للتفاوت
الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى
بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت
على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب بجواز وقوعها

بعد



بعدها اى بعد حتى خذ ما بقي فانه جيد فدخوله على
المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على قلة
الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوز ونوه
قياسا وفي الظرفية اى لظرفية مدخوله التي بحقيقة
نحو المال في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق
على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على
الجذوع جذوع النخل والباء للالصاق اى للافادة لصوق
امر الى مجرور الباء هذه كما ترى في مررت بزيد فان الباء
فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والا
ستعانة اى استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه نحو كتبت
بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه
اى مع سرجه فجاء معنى المصاحبة التسريج واشتراكهما مع القرب
في الاشتراء ويلزم اذا كان التسريج حال اشتراء الفرس
منسوبا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس
والمقابلة اى للافادة ووقوع مجروره في مقابلة شيء آخر



نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم
متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله
فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى
ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة
بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى مفعوله
بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء
لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست
بالمسجد اى في المسجد وزائدة في الخبر في لا استفهام
بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي
ليس نحو ليس زيد بكاتب وبما نحو ما زيد بكاتب فهي زائدة
في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اى غير الخبر الواقع
في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك
زيد وكفى بالله شهيدا او التي بمعنى حسبك زيد وكفى
الله شهيدا او التي يلي او كان خبرا لكن لا في الاستفهام
والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال

لزيد



لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان
علة شيء ذهبا نحو ضربته للتاديب او خايرا نحو ضربته
لخافتك وبعن عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل
الشر اى قلت عنه وانه نحو وردن لكم اى ورد فكم
بمعنى الواو في القسم لتجب نحو تالله لا يخرج الا جل ولما
يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب
للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام
كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير ختمة
بنكرة لعدم اجتيازها الى المعرفة موصوفة ليخفف التقليل
الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخفى واقل
حالا بوصف وانخراط كونها موصوفة انما هو على المذهب
الرديء وهو مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك
والقياس عند المحققين الوجوب وهذا الذي ذكرته من تقليل
اصلها ثم تستعمل في ضده للتكثير كما حققه وفي التقليل
كما لها ان المخبر اذا اخبر بخبر وتعلما اى تعلم ربما بعض ذلك

تعلق به رب فعل ماض لان التقريب الحقق ولا يتعقد
ذا لله الآن الا في نحو ربّ تجل كريم لقيته او ربّ رجل
كريم لم افارقه نحو ذلك اي ذلك الفعل الماضي غالباً اي
في غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو ربّ رجل كريم
اي لقيته وقد تدخل اي ربّ على مضارعهم لا مرجع له
غير بكرة منصوبة على الظرفية والضمير المفرد والتثنية
مؤنثا نحو ربّه رجلاً او رجلين او رجالا او امرأة
او امرأتين او نساء مخالفاً للكوفيين في مطابقة الضمير
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم
يقولون ربّهما رجلين وربّهم رجالاً وربّها امرأة وربّهما
امرأتين وربّهن نساء وتلحقها اي ربّ ما الكافة اي
المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على اجملة نحو ربما
يود الذين كفروا وقد تكفه زمانا نحو قد خلا على الكم و
تجر نحو ربّما ضربة بسيف صيقل ووادها اي واو ربّ
في حكمها فتدخل على نكرة موصوفة مثل ولدة لبيب انجبت

الا



الا لبعافير وارلاء العيس وهذه الواو للعطف عند
نجيب وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكذلك
للعطف ظ وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه
وعند الكوفيين انها حرف عطف نشأت قائمة مقام
ربّ جارة بنفسها لتصير وربّها بمعنى ربّ فلا يقدر ولا
له معطوف عليه لانه ذلك تعسف والواو القسم اي يكون
عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله
وانما ذلك لكثرة استعمالها في القسم فقد كثر استعمالا من اسمها
اعني الباء لغير السؤال اي يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حتى لو وجدت قرينة
الباء مختصة بالقسم بعينه الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء
كان الاسم الظاهر اسم الله وغيره فلا يقال وك لاقومن مثلا
بل يقال والله او وربّ الكعبة وذلك الاختصاص ايضا
لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بالتخصيص باحد
القسمين وخص الظاهر لاصالته والتباسها اي مثل



الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لرتبتها عن
مرتبة اصلها الذي هو الواو وبتخصيصها ببعض المظهر و
خص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى والتاء
اختص منهما اي من الواو والتاء في الجر اي بجر ما ذكر مختصة في
الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقاً
او على اسم الله خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل
تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وما تكون لغير السؤال
تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما
تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك
لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله مختصة
نحو بالرحمن لافعلن بخلاف هذين فانهما مختصان ببعض هذه
الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة
لا الاختصاص فليتدبر والله لا يصح ان يقال الباء توجد مع
الاختصاص وبدونه لامكان الثاني في [illegible] اي بجناب

القسم



القسم الذي لغير السؤال بالاسم والله وحرف النفي كما ولا فا
للام في المعجبة اسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا
في النفية اسمية كانت او فعلية نحو فالله ما زيد بقائم ولا
يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقولهم
تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وانما ضم السؤال فلا
يتأتى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام
زيد وحذف جوابه اي جواب القسم ان اخر اي توسط
القسم بين جزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدم اي
القسم عليه اي على جزائه نحو زيد والله قائم وزيد قائم
والله لا استغناء عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود
ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب
المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تصلح الا للدلالة على الجواب لا الجواب
ولهذا لم يجب فيها بلام جواب القسم وحمل الجملة الجوابية
لجاورة شيء وتعديه عن شيء اخر وذلك اما بان وال له عن الشيء
الذي وصوله الى الثالث نحو وميت السهم عن القوس الى

الاصل نحو وان تبها اي الاسباء

القصد او بالوصل وجعله نحو اخذت عنه العلم او بالزوال
وجعل نحو ذبت عنه الذبا وعلى للاستعلاء اى للاستعلاء
معنى على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكون
اى هنا وعلى اسم يعلم ذلك بدخول من عليها نحو من علا
يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه والكاف
للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شئ ان القدير
ليس مثله شئ على بعض المجوزه وقد تكون اى الكاف اسماً
بمعنى المثل نحو يفعل نحو الكائن عن كالبدل منهم اى عن اسماء
مثل البدل الذى للطائفة وتختص اى الكاف بالظرفية
الظرف عند الجمهور خلافا لمن قال كما استثناء عنه بمثل نحو وقد
تدخل فى السعة على المرفوع نحو انا كما انت خلافا للمبرد فى
اجازة ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء فى بعض اشعارهم وفى
ومنذ لابتداء الماضى والحاضر فيهما للابتداء فى الزمان الماضى
يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد ان مبدأ زمان الفعل
المنفى او المثبت هو ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما لاجهة



كما اذا قلت ما سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت هلالا
مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها
فان معناه ان مبدأ سافرت او عدم رؤيتى كان هذه
السنة والمستدلى الآن والظرفية عطف على الابتداء اى وهما
الظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء فى زمان حاضر
اى الذى اعتبر به حاضراً وان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما
الزمان الذى اعتبر به حاضراً فالمراد ان جميع زمان الفعل
هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا
اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر
عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما مروا
انما فكيف يصح اعتبار هما مبدأ زمان الفعل فالمثالان المذ
كوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء
كما يوهم بحسب لفظ لكن بتقدير مضاف اى ما رأيته مذ
دخول شهرنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اى الاستثناء
بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفاً



جارة وبهذا الاعتبار ذكرته هيهنا نحو جاء القوم
حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالاً
احرف المشبهة بالفعل وجه شبهها به اما لفظاً فلانها
اسماء كالفعل اما الذى وذا وتاى وانحاى وبناتهما
على الفتح مثله واما متى فلان معانيها معانى الافعال مثل
اكدت وشهرت واستدركت وتبت وعرجت فكان الاصل
ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكنهم
لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة
جمع الكثرة لم يستحسنوا تغييرا لاسلوب مع شيوع استعمال
كل من صيغتى جمع القلة والكثرة فى الاخر على انها اذا الحقت
مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونها ولغات لعل تبلغ مبلغ
جمع الكثرة وهى ان وانّ وكان ولكن وليت ولعل آخرها
لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اذ فيها معنى
صدر الكلام وجوباً ليعلم من اول الامر انه اى قسم من
انواع الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل



على التشبيه والاستدراك والنفى والترجى سواء ان الفتوحة
فرعى بكسرها اى بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضى
عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد فلا بد
لها من التعلق بشئ آخر حتى يتم كلاماً وحق لو وقعت فى الصدر
اشبهت بانّ المكسورة فى صورة الكتابة وانما حملنا العكس
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان
مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك وتلحقها اى هذه الحروف الكافة
فتكفها اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على
الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على
نبذ الافصح كما ترى فى بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف
حينئذ اى حين اذ تلحقها ما على الافعال لانّ ما الكافة
اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون ما بعدها صالحاً للعمل
فانّ المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها
جملة فاذا قلت انّ زيداً قائم اخذت ما اخذت بقولك زيد قائم

مع زيادة التأكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها
وخبرها اسما هما جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها
عليها فحكم المفرد وهن انه اى ومن اجل الفرق المذكور
وجب الكسر فى موضع اجمل اى فى موضع يقتضى الجملة
جب الفتح فى موضع المفرد اى فى موضع يقتضى المفرد نكرة
ان ابتداء اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان
زيدا قائم وكسرت ايضا فى بعد القول وما يشتق منه لانه مقول
القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد انى عمرو قائم وكسرت
ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة
نحو جاءنى الذى انه اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها
فاعلة نحو يلقنى ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا
وحال كونها مع جملتها مقولة نحو ذكرت انى زيدا شاعر لوجوب
كون المقول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأة نحو سرنى
انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها
مضافا اليها نحو اعجبنى اشتهار انك عالم لوجوب كون ما





المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انه بفتح الهمزة بعد لولا
الامتناعية لانه اذا ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون
المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذا
لك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها
معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو هلا
اذ معناه الى زعمت اى لولا زعمت انى معاذ الله ولولا انك
ضربتنى اى لولا صدور الضرب منك وكذلك قالوا لولا انك بفتح
الهمزة لانه اى ما بعد لولا فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب
ان يكون مفردا نحو لولا انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاء
فى موضع التقدير بان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران
اى الفتح والكسر فى ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها
وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع جملتها جملة سد
من يكره فان اكرهه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان
المراد من يكرهنى فانا اكرهه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع
الجملة وان كان المراد من يكرهنى فجزاؤه ان اكرهه او اكرمه



المعنى اول مقولات تعيين الكسر لانه اول المقولات ان احمد
الله لا للفتح المصدرى فانه المعنى المصدرى اعنى احمد قول
خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية
كان حاصل المعنى اقول احمد الى تعين الفتح لان اول الاقوال هذا
المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا
ما هو من جنس المقول ولذلك اى لاجل ان ان المكسورة
لا تتغير معنى الجملة كما اسمها المنصب فى محل الرفع لانها فى
حكم العدم اذ فائدتها التأكيد فقط جاز العطف على اسمها
ان المكسورة من جهة انها فى محل الرفع سدا كانت المكسورة
مكسورة لفظا او محلا بالرفع بان تكون المفتوحة فى حكم المكسورة
كما اذا وقعت بعد العلم نحو علمت انى زيد قائم وعمرو وعلمت انا
زيد قائم وعمرو فان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا
فهى مكسورة حكما حيث تكون مع ما دخلت فيه بتأويل الجملة
فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان
المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها

غيرت معنى الجملة لا يجمع فرض عدمها ويشترط في العطف
على اسم ان المكسورة بالرفع معنى الخبر اى ذكر خبرها قبل
المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان
زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يقدر
قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على معمول واحد
مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر
عن كل من المعطوف والمعطوف عليه من حيث ان خبر
عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر عن
المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع
عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكو
فيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر
فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالا
بتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
على معمول واحد ولا ان لكونه اى لكون اسم ان مبنيا في
جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور

فلا يجوز



فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا
وعمرو ذاهبان فان المحذوف المذكور مشترك بينهما خلافا
للبصريين والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان
العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان
في اسمه بواسطة بنائه فكأنه لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور
المذكور وانما في جواز العطف على محل اسمه لذلك اى
مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله
فان معناه الاستدراك وهو لا يأتي في المعنى الا على كان
لانه يأتي التأكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه
بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج
وبكر ولا يجوز ذلك في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على
محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها
وايضا لذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة
والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتأكيد معنى الجملة
بيد المكسورة التي هي ايضا لذلك التأكيد دونها اى دون



المفتوحة لكونها بعض المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد
معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة
على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على
الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين اسمها وبينها
اى بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت عليهما اى مع بينهما
اى بين الاسم اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك
اكل واما مخففة دخول اللام بعدها لان فيما بعدها
بازاء تولي حرف التأكيد ولا يبتدأ اعني ان المكسورة واللام
وهم كرهوا ذلك واختاروا تقدم ان دون اللام ترجيحا
للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها وخبرها
او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق
اللام مثل ان في معناه الذي هو التأكيد وقد جاء مع قصه
في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان للكثرة
لقلة التشديد وكثرة الاستعمال فيذهبها بعد التخفيف اللام
ويجوز الفارقة اذا ابطال عملها وهو الغالب لغلبة بعض

ويجوز

خالفوا البصريون في تجدين دخولها على غير واخواتها تكون
بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلماً وجبت عليك عقوبة
المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشان مقدر
والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر
من مشابهة المكسورة به كما سيق واعمال المكسورة بعد تخفيفها
في سعة الكلام رافع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال
المفتوحة بعد تخفيفها مرفوع في سعة الكلام ويلزم منه وجوب
ترجيح الاضعف على الاقوى وذالك غير جائز فقدر وضمير
الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة الى
المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملاً في المبتدا والخبر
كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها
قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الاول وان كان اقوى من
العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في
في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى

فتقل



فتقل اى المفتوحة على اجعل الصائحة لان تكون مفسرة
لضمير الشان مطلقاً سواء كانت اسمية او فعلية او دعائية
فعلها على المبتدأ والخبر وغير داخل وشذ اعمالها اى اعمال
المفتوحة المخففة في غير اسم في غير ضمير الشان ولكنه قد
حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة تحدثوا
اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة
غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر
فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها ان المفتوحة المخففة حال كونها معمولة مع الفعل
اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس الا ساء
الا ساء سمي وان عسى ان يكون ذا اقترب الشيء نحو علم
ان سيكون منكم مرضى او يوشك كقول الشاعر واعلم فعلم
المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان
قد بفتح سالات ويلزم هذه الامور الثلثة الفرق
بين المخففة وان المصدرية الناصبة فيكون كالعوض من



الاخر كقول الشاعر وتحر مشدق اللون كان ثدياه حقان
وان اعمالها قلت كان ثدييه لكنه بعمل على الاستعمال الغير
الا فصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شانت
مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر
بعد الغير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن هي
عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا
وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لكان
خففت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد
انما بعدها ليس كما تبادر بل هو خلاف له نفيا واثباتا وكلمة
ان تحققت معمولة ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك
رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه
توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك
الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ بل تقدير الكلام بين
متغايرين نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معلوما والضرورى
هو المعنى ولهذا اقتصر عليه واللفظ قد يكون الشيء

الاخر

صريحاً نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرو غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت الحاطفة لفظاً ومعنى فاجريت مجريها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على لا كثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالهما قياساً على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا ارى في له شاهداً ويجوز سحرها مشددة او مخففة الواو وهي ساكنة لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي لاحتراظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيداً قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود يوماً واجاز الفراء ليت زيداً قائماً بنصب المعربين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيداً قائماً اي اتمناه كائناً على صفة القيام فالجملة منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وهمتسكا بما قول الشاعر





يا ليت ايام الصبى رواجعاً فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعاً والكسائي يقول اي ليت ايام الصبى كانت رواجعاً والمحققون على ان رواجعا منصوباً على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها رواجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وقد تجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة القليلة واستشهد السيرافي في ذلك ودعا دايا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فخفف اوع اخرى وارفع الضمير دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع مجروراً في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالباء فيجب ان يحكى في لاحوال الثلثة بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من انه



وبل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التأويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحرف العاطفة العطف في اللغة الاصالة ولما كانت هذه الحروف قيل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واساه بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المضمرة منها وعند الاكثرين او وما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اصحابنا الى ان بل الذي بعدها مفرد نحو ما ان زيد بل عمرو وما جاءني بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط عما قبلها وبدل الغلط بدل ونها غير فصيح واما معها فصحيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فلا بد من الاقل للجمع اعم من ان يكون مطلقاً ومع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او ولا وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم





عمرو او حتى عمرو اي سحصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقاً لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجدا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في اطلاق الترتيب بغير مهلة وحتى مثلهما اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى الآتي ذكرها في ثم قوي وعوسلة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى يجب ان يكون بعض ما قبلها وبعضاً حقيراً اي ضعيفاً من حيث انه قوي او ضعيف من شيوعه اي متبوع معطوفاً بها فقد اي المعطوف بها قوة في المعطوف او ضعفاً فيه اي ليدل لخيرها حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف من الكل فصار كانه غيره فصح لان يجعل غاية والشيء الفعل الدال على شمله لجميع اجزاء الكل نحو ضربت القوم حتى لابنيه وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب

مع المهلة من وجهين احدهما استئناط كون المعطوف بحق جزء من متبوعة ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كانت موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقديم قدوم ركب الحاج على رجالهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاخير او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء المغيى كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك فهم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في الحنين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة

عمرة



عمرة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يتعلق في اظهر معنييها جميعا يبقى الاصل على الفرع سالمة وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا اظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المتجاورين ايضا كما وقع في بعض الحواشي

واعلم ان كلا من هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرين اي للاحد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا عند مخاطبه ان او في مثل قولك تعلم ولا تطع منهم اثما او كفورا كلا من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لان من كلمة او ام المتصلة لا تدخل الا على (غير مستعملة بدونها)



غير مناسب لان شأنها ان خفيا فصيحا لا يعد ضعيفا او بالجملة كلام المص ههنا لا يخلو عن الاضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اذا وجد ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت بعد قولك زيد او عمرو اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم لان الحق بالسؤال اذ احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فاشار اليه بقوله في احد امرين او احد لكنه لما كان مستلزما على بعض الوجوه

وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة واقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز في اول الكلام الخ وقوله قوله كان جوابها بالتعيين على قوله ثم

يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الآخر بلى الهمزة اي هذه الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن لما لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وان زيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح ولم يكن تركيب ارأيت زيدا ام عمرا احسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الضعيفة

غير مناسب

وقد تكون كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر كما اخصر و
احسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب على الاول
ومثل الهمزة الشك في الثاني والواقع قبلها اما جزء قولك
انها لابل ام شاة اي ان القضية التي اراد ها لابل
وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا
الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت
عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كقولك
ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن
الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف
عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف
شيء على آخر بأما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا بأما
ثم عطف عليه المعطوف بأما نحو جاءني اما زيد واما عمرو
ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع
او بين اذا عطف شيء على آخر بأو يجوز ان يصدر المعطوف
عليه بأما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني

زيد او عمرو



زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها
الواو العاطفة فلو كانت هي ايضة للعطف يلزم ايراد العا
طفين معا وليكن احدهما الواو والجواب عن الاول ان
اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على
الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة
على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف
ما بعدها على ما بعد اما الاولى فكل منهما فائدة اخرى فلا
لغو ولا دليل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدها معينة
الى النسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف
عليه على التعيين فكانه لا فرق بحكم ان ثبت للمعطوف وسلب
عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا المعطوف
نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة
بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه له



لا ثبوته بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد
لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير
غير مستعملة بدون النفي جروف التنبيه الا واما وها يصدر
بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى اليه الكلام
ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد فقائم
وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الا
شارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معها
شيء الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهؤلاء وهو لاحد حروف
النداء يا اقربا استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد
ولها وهيا للبعيد وايا بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة
للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتو
سط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب
بل غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب
والهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له ستة ان فان القرب
المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب

حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء
واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة و
من بيان معانى تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف
الايجاب فنعم حرف وضع لما سبقها اى تحقيقا لمضمون ما سبقها
كان اخبارا نحو فى جواب اقام زيد نعم زيد فى جواب
لم يقم زيد نعم زيد لم يقم وبلى فى جواب الم يقم زيد بعين قام
زيد فنعم بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل
فى موضع بلى نعم ربنا لكان كفرا فان معناه لست ربنا
وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بحملها تصديقا للاثبات
المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال
احد يا زيد اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفى وبلى لخصوصية
بايجاب النفى بعد تقدم النفى التقدم وجعله ايجابا لسؤال كان
ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال
ما قام زيد اى قد قام او مقرونا به فهى اذن لنقض النفى الذى

بعد ذلك



بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى وربنا
اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ التصديق
الايجاب كما تقول فى جواب اقام زيد بلى قام زيد واى انما
بعد الاستفهام والاستغناء فى غلبة استعمالها مسبوقة بلا
استفهام وذكر بعضهم انها تجئ للتصديق الخبر ايضا وذكر ابن
مالك ان اى بمعنى نعم وهذا خلاف ما ذكره المص وبدونها
القسم اى لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم
فلا يقال اتسمت اى وربى واى لعمرى واجل وجير بالكسر
والفتح وان تصديق للمخبر وفى بعض النسخ تصديق
للخبر كقولك جلست اجل وانك لمخبر قد اتاك زيد ولم يأتك
اى قد اتاك ولم يأتك وجاء ان تصديق الدعاء ايضا نحو
قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى اليك ان
وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد كلام
ايضا فى قول الشاعر ليت مشوقى هل الحب شفا من جوى
جهنم ان الفقد نعم اللقا شفا الحب فحبها فى هذين



الموضعين خلاصا كما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر وفى
الزيادة وانما سميت هذه الحروف ذوائد لانها قد تقع زائدة
لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى يؤد
لا يختل لانها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد فى كلام العرب
اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من الا
ستغراقية والباء فى نحو ما ليس ولما الفائدة اللفظية
فهى تزيين اللفظ وكونه بزيادتها فصيحا وكون الكلمة او
الكلام بسببها صحيحا لاستقامة وزن الشعر او الحسن اى
السجع او لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا
والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء لا سيما
فى كلام البارى تعالى اما وان مخففتين وما ولا ومن و
الباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد بعدها
التأكيد كثيرا التأكيد النفى نحو ما ان رأيت زيدا اى ما رأيت
زيدا وقلت اى بزيادة ان بعد ما المصدرية نحو انتظرنى ما
ان مجلس القاضى اى مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا



لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون
النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو
والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد لقمت وقلت
زيادتها مع اكاد نحو كاد ان يفعل وتعطى الى ما تفيد السلم
على خلاف رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما
تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما
تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو امتا
تزرنى ازرك بالشرط احد لازما كون تلك المذكورات مع ما شرطا
اداة وان لشرط مع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من
الله لنت لهم وما خطيئاتهم اغرقا ومما قليل وزيد فى
كاد اذا عروا التى وقلت زيادة مع الفعل نحو فقلت من
غير ما جرم واما الاتجاه فقيت وقيل ما دينا كذبا كذبها و
الجر وبعد هذا بدل منها حتى ان كلمة لات ومع الواو العاطفة
بعد اسم لفظا نحو ما زيد منطلقا ان زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير انه

المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو
قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقلت
زيادة لا بعد اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد
والسر فى زيادتها التنبيه على جلالة المقسم به بحيث يستغنى
عن القسم فيه بذلك فى صورة نفى القسم وشذت زيادتها
مع الضمان كقوله فى بئر لا حور سرى وما شعرى اى فى بئر
حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك من سار اى هلك
ومن والباء واللام تقدم ذكرها مستوفى ذكر مواضعها وما
وتا فلا حاجة الى تكرارها حرف التفسير اى فهى تفسير لكل مبهم
من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع
رزقه اى مات وان وهى اى ان خففت بما ان من القول اى يفعل
متقدرا من القول فقدر المظروف فى الظرف غير منفك عنه
فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فى معنى القول نحو لا
تفسيرية لا كثر الا مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول موجه
نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم

تفسير



الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقول فى الدنيا
ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اى الجملة
الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية
والفعلية وسبق كونها للاسمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلان
فى تاويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى ان قام
اى قيامه اوما فى معناه نحو اعجبنى ان قد زيدا ذكر كونه زيد
حروف التحضيض هلا ولا لا مسندة تين ولولا ولوما لما صدر
الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر
على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ
وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا وتقديرا
نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فعناها اذا دخلت
على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض
على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكاد التحضيض
فيها من الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه
ترك فى الماضى ما يمكن تداركه فى المستقبل لكونها من حيث الحض

التحضيض



تفسير لفعل ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم
وكذلك قولك كتبت اليه شيئا ان انت اذا كتب اليه شيئا هدايت
فان حرف دال على ان ما بعده تفسير للفعل به المقدر لكتبت وقوله
تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله
تفسير للضمير فى به وفى امرتنى معنى القول وليس تفسيرا لما فى
قوله تعالى ما امرتنى لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها
المفعول به الظاهر كقوله تعالى وحينا الى الملك ما يوحى ان اقذ
فيه فى التابوت فقوله ان اقذ فيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول
الظاهر وحيث حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان
المفتوحة المشددة فالاولى اى ما وان المفتوحة المخففة
الفعلية اى الجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلان
فى تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى
برحبها بفتح الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت
اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند
سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الزمخشرى وهو

انواع الكلام كلامه وقد دخلت على الاسمية والفعلية تقول
في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل
تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل
مسبوقة حتما كانت تخبر فيها اسما وفعلا بخلاف هل فانها لا تدخل
على اسمية خبرها فعلى نحو هل زيد قام لا على نحو هل قام زيد لان
اصلها ان تكون عوضا عن كلمة جاءت على الاصل في قولك تفاهل الخبيث
على الاخبث اذ قد ذكرنا اصلها وقد هي من لوازم الافعال فان
رأيت هل فعلا في خبر هاتذكرن عهودا بالحي وحنت الى الا
لف الالوف وعانقته وان لم تره في خبر هاسئلت عنه ذاهلة و
الهمزة احكم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع
استعمالات اكثر من التصرف في هل تقول ازيد ضرب بادخال
الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت
وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ساد
خلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم
عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بان

زيدا



زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا
يحذف نحذف الهمزة فانها قوية فيه وتقول زيد عندك
ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانك لا تستفهم
عن احد الامرين بعينه المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي
هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق و
يقع جواب ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة
لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال
اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو
في تقدير بل اعندك عمرو وتقول انم اذا وقع واش كانة
واذا كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من اصرو قد
يحذف صدر الكونها في الهمزة فلا تستقر فيها حذفها شرط
ان تلي واما آثرا صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل
على الماضي نحو انكسه يعني لك ان دخل على المستقبل وفي بعض
النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال
سواء دخلت على الماضي او الاستقبال نحو ان كرمني اكرمك



انه لفاسد تا فان لو هنا تدل على لزوم الفساد لتعذر دلالة
لهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد وبمثل
هذا الاستعمال تفهم الحصر ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه
في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم
المجهول وان المعنى المشهور ببيان سببية احد الانتفائين
المعينين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هنالك استدلال
فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب بانتفاء
المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت
اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولهذا استعمل
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار ينافي فيربط ذلك الشيء بالبعد
المنفي عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود
الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم لا
كرام الاكرام ويفيد ان ان ولو الفعل نقيضا كما مر من الامثلة
او تقديرا كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك

ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو لم تكونوا انتم
فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين
يفسرهما لفظ اما احد فظ واما انتم فلانه كان ضمير مستتر اولى
حذف الفعل صار منفصلا بارزا ولى تاكيد الفعل الفعل المحذوف
لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده او
من ثمة اى ومن اجل لزوم الفعل بعدها قل بعد لو المحذوف
فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع صوليه فاعل الفعل
المقدر بعد لو والفارق للفاعلية هو الفعل ان المفتوحة لا
المكسورة وقبل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق
اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر ان
هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كما لهو فى
من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك
منطلق والمقال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر
وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت
المقدر هنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع فيه

عوض



عوض عنه من حيث اللفظ فليس بينهما موضعا حقيقيا من
الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن
اشتقاق الفعل من مصدره والا كان جامدا لا يمكن اشتقاق
الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لكونه اى
تقدر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض
من شجرة اقلام فان الاقلام ليست مشتقة يصح فعله فى موضعه
واذا تقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام
فيتسع ترك فى الكلام اى فى اول زمان واحترز به عن توسط القسم
بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضى اى لزم
القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون
على وجه لا يعمل فيه اداة الشرط فيطابق اى الشرط الجواب
حيث يعمل اداة الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب القسم
فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما او
غير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب القسم لكون اليمين
عليه والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى



الثانى مثال لتقديم الشرط وجواز الفائه فالتشهر باعتبار الا
ول على ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه فى كل
من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين امرين
يخالف المعنى الاول فاحمل عليه اولى وعلى تقدير احمل عليه وان
كان خلافه كون النشر على ترتيب اللف بتقدم تقديم المثال الثانى
على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان على تقدير
تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالهما واقدما القسم
لعدم الكمال لفظا به او معنى ع كمفعوله فى صدر الكلام
فلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم بحوز له
تعالى ان اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط
ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه كان جزاء الشرط لكان
الجزم بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله تعالى
وان اطعتموهم انكم لمشركون اذ والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم
فانه لو كان جواب الشرط يلزم الاجتماع بالفاء لان الجملة لا



مثال الماضى لفظا او معنى مثال الماضى معنى لا كرمتك وان
تتوسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره
اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم وبالى الشرط وان
يبالى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر
الشرط ويبالى القسم وان يبالى الشرط ويعتبر القسم فتوالت
ان والشان تأنيث اتى فعالى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير
الشرط وجواز الغاء القسم فيكون ما باعتبار التقديم والجواز
كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى فى هذا مثال لتقديم
غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى
والله لاتيتنك وانما اورد فى هذا المثال الشرط بكيفية الماضى
على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضى فى الشرط
فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كما تشترط على تقدير
تقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار
القسم فيه باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى

تسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء وأما التفصيل أي
تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك
اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت
عنه او اجمالة في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة
القرائن وقد اجتمعا في قولك اما في الدار فزيد واما في السوق
فعمرو اما الواقعة في اوائل الكلام ومتى كانت تفصيل المجمل وجب تكرارها
وقد يكتفى بذكرها مرة واحدة حيث يكون المذكور ضد غير المذكور
لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة هنا غير
مذكورة لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيحكمون
المحكمات ويردون اليها المتشابهات واحكم بان كلمة اما الشرط
لزوم الفاء في جزائها وسببية الاول للثاني والتزم حذف
فعلها الذي هو الشرط وعوض عنه اي بين اما وبين فائها الواقعة
في جزائها جزاء ان خيرها اي خير فائها اي وخير اما الذي
حيز الفاء ايضا خيرها سواء كان ذلك الخبر مبتدا نحو اما زيد

فمنطلق



على الفاء مع قطع التقدير عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل
القسم الاول وهو الذي يكون المتوسط جزء الجزاء تقدم على الفاء
والا فان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل
انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان
ما في حيزان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو
الذي يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا الفارق
بين الا يكون وراء الفاء مانع اقر وبين الا يكون فيصل لا قوة
رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقديرا كلا
الا كان مابعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق
فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما
والفاء لما ذكرنا فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو
منطلق اقيم فيه مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد
فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمهما

يذكر



فمنطلق او مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذفا ما يوم الجمعة فزيد
منطلق ان نصب زيد منطلق فغير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك
الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل يبوبه
لا ما صاحبه يجوز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل
لفائل ان يورد هذا ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف
وبقي ان يقال اذا كان معمول جملة غير مقيد بحال تجويز التقديم
عليه فلم لا يجوز اما يوم الجمعة زيد منطلق فان تقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط
الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة
بين اما وفائها لما لزم من قوات حرف الشرط وجزائه فصار اما
يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره
مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول
فعل الشرط المحذوف فصار اما يوم الجمعة فزيد
منطلق فهذا القائل لم يجعل لا مناسبة جواز التقديم اصلا
وغير القائل المحزن ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز التقديم

بذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون
زيد مرفوعا بانابته فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب
مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان
يكون يوم الجمعة منصوبا بانابة مفعول به للفعل المحذوف وقوله
غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير
تذكر على صيغة المعلوم للمخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد
منطلق
برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جواز
ذلك بالاتفاق واما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما وفائها منفي
المقدر ما مثلة كونها مرفوعة لكنها حرف نحو اما لا الروح
هو الزجر والمنع تقول لمستحثك فلان ينفضك فيقول كلا رد عليك
اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب
كقول المحتاج قال لله فعلي كذا كلا اي لا يجاب الى ذلك وقد يجيء
ردعا لا نفيا هنا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله
تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال
انما سمي بذلك لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة

معناه لمعناه لانك تروم المخاطب بما يقوله تحقيقاً لصدقه
لكن النحاة حكموا بحرفيته اذ الكاف بمعنى حقا ايضاً لما فهموا من
ان الحق به تحقيق مضمون الجملة كالحق بان فلم يخرجه ذلك
عن الحرفية تاء التأنيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة
بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتأنيث
المسند اليه فاعلاً كان او مفعولاً لم يسم فاعله والمضارع
جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم
الاعراب واصل الفعل البناء فكنبه من اول الامر سكون هذه على
بنائه ما لحقه وحركة تلك على اعرابه ما ولیته لانها كالحرف
الاخير مما تلحقانه فان كان اى المسند اليه اسماً ظاهراً
غير مؤنث حقيقي فتخيير اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث
وعدمه او فهو اى الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الجواز و
الاولى وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من
حيث انها من احكام المؤنث وهي ها من حيث انها من احكام
تاء التأنيث واما الباقي علامة التثنية والجمعين اى وجمعي المذكر

والمؤنث



والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وفي النساء
قمن فقد احتيج الى هذه العلامات مثل احتياج المسند
اليه الى علامة التأنيث لان تثنيه قد يكون معنوياً وسماعياً و
علامة التثنية والجمع غالباً ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على
ضميرها فليست بضمائر بل لا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة
بل هي حروف دالة على دلالة من اول الامر على احوال الفاعل
كتاء التأنيث وفي شرح مراح هذا ما قاله النحاة ولا مانع من جعل
هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الا
بدال سامة من بدل الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض
كون الخبر مما يسند الى المتأخر اعني الاذن تنويباً اشعاراً بحذفه وعوض
عما في المضاف من معنى الحدوث واسند اسمي يجيء المصدر حدثاً
وهي في الاصطلاح عبارة عن ان يسند الشيء الى ما هو له بتأويل
لعارضه مثل اعاد الاولى وهي شاملة لنون من ولدن ولدن ويكن
واستثنى فاضربها بقوله نتبع سكن الاخير اى آخر الكلمة فان



هذه او آخر تلك الكلمات لاتوابع حركات او آخرها وان قال
تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها
الآخر نحو ضربه من غير آخر تنوين وهنا الحركة متخللة
بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت آخر الكلمة هي الحركة فلا
حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر آخر الآخر ولم يقل
آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لان تأكيد الفعل قد يجيء به
نون التأكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالتنوين في نحو يا رجل
المطلق فان المراد بتتبعها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود
تطفل العارض للمعروض وليس تنوين المطلق تابعاً لحركة لام
الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكانية
الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع
الصرف وهو لا يتصور معناه في غير المنصرف والتمكين وهو الفارق
بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو
صه اى اسكت سكوتاً ما ان وقت ما ولما سماه بغير التنوين
فصاداً سكت السكوت الآتي واما التنوين في نحو احد وابن يجيء





فليس التنكير بل هو لكن قال الشارح الرضي واما لا يدرى معنا
من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين
في رجل يفيد التنكير ايضاً اذا جعلته علماً تخصص التمكن وهو
وهو ما يحق الاسم عنوف من المضاف اليه لقابلتها على آخر الكلمة
كيوم اذ يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة
الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق
بها التنوين عوضاً عن الجملة ليلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك
حينئذ وساعتئذ وما بعدهما وجعلنا بعضهم فوق بعض اى
فوق بعضهم وضربت بكل قائماً اى كل واحد واسئلة الترك
الجبلة وهو ما يقابل الجبلة وهو ما يقابل الجبلة جمع الذكر السالم كمسلمات فان
الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة جمع المذكر
السالم ولم يوجد فيما يقابل التنوين في ذلك فزيد التنوين في آخره
ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه انما سمي بمسلمات
مثلاً امرأة يثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزال للعلمية
والتأنيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علماً

كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم
لوجوده فى غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
للمقابلة لانها موضع مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق
اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل
به ترديد الصوت فى الخشوم وذلك الترديد من اسباب حسن
الغناء وانما اعتبر واما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان
للحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها جائز ايضا كما شاهد
من اصحاب الغناء لان محل التغنى به انما هو الاخر ليلا يختل
النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعانى
وهو ما يلحق القافية المطلقة وهى ما كان رويها متحركا مشبعا
باشباع حركته واحد من الالف والواو والياء وسميت هذه
الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها والحروف
النون هذه القافية انما يكون بابدال حرف الاطلاق به كما فى
قول الشاعر اقلى اللوم عاذل والعتابن فقول ان اصبت فقد اصابنى
فروى هذا البيت هكذا وحصل باشباع فتحة الالف وعوض عن الالف

عند



عند التغنى نون الترنم واما بالحاق القافية المقيدة وهى ما كان
رويها حرفا ساكنا صحيحا كالراء غير صحيح وسميت هذه مقيدة
لتقيد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك حركة يحمل
من اشباعها حرف الاطلاق لشبه امتداد الصوت كقول
الشاعر وقائم الاعماق خاوى المخترق مشتبه الاعلام
لماع الخفقن فان روى القافية فى هذا البيت القاف الساكنة
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغنى بالفتح والكسر
والحقوها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم
من التنوين الغالى لان الغالى هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز
البيت بالحاق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند
التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم
ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى بل هو موضوع لغرض الترنم
لان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوع لغرض التركيب لا
بازاء معنى من المعانى ففى عده تنوين الترنم من اقسام الحروف
التى هى من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح



واما التنوينات الاخر ففى اعتداد الوضع فى بعضها ايضا تأمل ويحذف
اى التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كونه الابن
مضافا الى علم اخر نحو جاءنى زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن
بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه له فطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك
قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان
صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن زيد
وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة
الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن
صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم
الابنة حكم الابن فى جميع ما ذكرنا الا فى حذف همزتها فانها
لا تحذف ما كانت ليلا يلتبس بنت فى مثل هند ابنة عامر
نون التأكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل فى البناء
السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف
اى غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اى الالف الفاصل بين نون

كانت اوثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين ما حذفه الكلمة
الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى وتنقل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين ما ذكر
ومع ضمير المخاطبة وهو الياء المكسورة ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء
الساكنين او تنقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها
فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو كل
واحد المذكر غائبا كان او مخاطبا او المؤنث الغائبة مفتوح طلبا
للخفة وظاهر انه ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية والجمع المؤنث
وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول فى التثنية واجمع المؤنث اضربان
واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول فى المثنى اضربان باثبات
الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنان فى الجمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات
ولا تدخلهما اى التثنية وجمع المؤنث نون الخفيفة للزوم
التقاء الساكنين على غير حده خلافا لأبى يونس فانه يجوز التقاء الساكنين

على



على غير حده ويجعله معتفا كما فى الوقف وهو ليس بمرضى الاحد
الاكثرين وهما اى نون الثقيلة والخفيفة فى غيرهما اى غير
التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اى وارجع المذكر وياء
المخاطبة كالمنفصلة اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان يعامل
آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف
الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام
بيان الافعال المعتلة الآخر عند اتصال النون بها ومعنى كلامه ان
النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما
على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع الذكر نحو اغزوا
وارموا واخشوا والواحدة المؤنثة نحو اغزى وارمى و
اخشى واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز و
ارم واخش فالاول مع النون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة
تقول اغزن وارمين يا قوم بحذف الواو كما حذفت فى نحو اغزوا
الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمى يا امرأة بحذف الياء
كما حذفت فى اغزى الجيش وارمى الغرض ويضم الواو المفتوح



ما قبلها نحو اخشون كاضربنها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل
وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين
كاخشى الرجل فانه لم يكن اى مع الضمير البارز هو فى الواحد المذكر
نحو اغز وارم واخش كالمنفصلة اى فالنون كالكلمة المنفصلة و
يعنى بالف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللام
وفتحها كما قلت اغزوا وارموا واخشوا وبنى ثمة اى لاجل انه مع
غير الضمير البارز كالمنفصلة ومع الضمير البارز كالمنفصلة قيل هل
ترين فى هل ترى كما يقال تريان هذا مثال لغير البارز الذى تحركت
لامه بالفتح كما يفتح مع المنفصلة وهل ترون فى هل ترونة باسقاط
نون الجمع والحاق نون التأكيد وضم الواو كضمها فى لم ترو القوم
هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون وهل ترين فى هل ترين
باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه ضمير
بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين لا على ترين
اى وبنى ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما برد مع ضمير التثنية
فى اغزوا واغزنة فى اغز بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل

اغزوا

حذف لاجله لان التنوين لازم فى الاصل والمخففة ليست بلازمة
فجعل للازم منزلة بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة
المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقوله فى اضربنا ضربا شبيها
لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا
انضم او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا واصابنى خير و
اختم لى بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق
بنا من تبعه شرورنا ضيرا واجعل نوازل نقايضنا
خفيفة كانت او ثقيلة فى سوق القيامة منقلبه
بالف اوب عبوديتك على نهج الاستقامة
وصل على من كلمة شفاعته فى محاورة قام
الفضلاء ناكفة وعن مضرة
استقام الجهال ناكفة وعلى آله
واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة
احبابه قد استراح من كد الكد
لطالعة هذا الشرح من اصحاب الباب
العبد الفقير عبد الرحمان الجامى
وفقه الله سبحانه بوفائق
عبوديته للاعراض عن مطالعة
الاغراض والاجتناب عن مجاهدة
النفس الخاذلة عن جاذبة
الاذى فى سلك سنوية
سبع وتسعين وثلثمائة
من الهجرة النبوية صلى

١٣٩٦
١٩٧
٤٩٩